34

عصام فاهم العامري

خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء "الشرق الأوسط الجديد"

دراسة في الوظيفة الإقليمية والدولية لإسرائيل خلال الأعوام القادمة

دراسات استراتيجية



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

خصائص ترسانة إسرائيل النووية
وبناء "الشرق الأوسط الجديد"

دراسة في الوظيفة الإقليمية والدولية
لإسرائيل خلال الأعوام القادمة

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار / مارس 1994 كمؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر **دراسات استراتيجية** كإضافة جديدة متميزة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسات استراتيجية

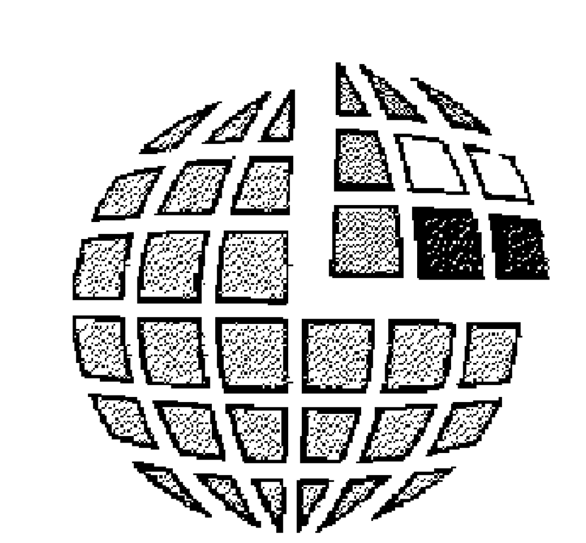
خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء "الشرق الأوسط الجديد"

دراسة في الوظيفة الإقليمية والدولية لإسرائيل خلال الأعوام القادمة

عصام فاهم العامري

العدد - 34 -

تصدر عن



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 1999

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي :
دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب 4567، أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف : 6423776 - 9712+
فاكس : 6428844 - 9712+

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
www.ecssr.ac.ae

المحتويات

مقدمة

لا ريب في أن الصراع هو جوهر الوجود الانساني ونسيجه الحي، وأن الحروب بأشكالها وأنواعها - الساخنة والعنيفة والباردة - تشكل السمة الغالبة لتاريخ البشرية[1]، فالحروب - على حد قول ريجيس دوبريه - مضخة التاريخ.

وعبر التطور الإنساني كان لدخول سلاح جديد انعكاسه، ليس فقط على التغير المستمر في نمط الحرب وآلياتها، وإنما أيضاً على مسيرة التاريخ، فمعظم التغيرات التاريخية ارتبطت باستخدام القوة أو على الأقل التهديد باستخدامها. وقد ساهم التقدم الكبير الذي عرفته أدوات العنف وأسلحة القتل والدمار في تحويل الحرب من نشاط استثنائي إلى واقع حاضر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإنتاج حتى في حالة السلم[2].

وامتداداً لهذه القاعدة، فإن بروز السلاح النووي واستخدامه إبان الحرب العالمية الثانية سمح من جهة بوضع نهاية لهذه الحرب، ومن جهة ثانية دفع الصراع الدولي في النصف الثاني من القرن العشرين ليأخذ نمط الحرب الباردة، وليتجه نحو صياغات وتفاعلات جديدة تكيفت تبعاً لها أنماط هذا الصراع لتتسم بالجمود المستقر في الجبهة المركزية، وبعدم الاستقرار في المسارح الإقليمية للأطراف. ولكن مع ذلك ظلت إمكانية التحكم والضبط لهذه الصراعات الإقليمية في أيدي الدولتين العظميين المهيمنتين على المركز، وبالتالي على النظام العالمي في فترة الحرب الباردة[3].

وارتباطاً بما تقدم فإن اتساع الصراعات الإقليمية دفع عدة دول إلى امتلاك أسلحة نووية تحت ضغط دواعي مختلفة ومتنوعة من بينها التأثير في التفاعلات الصراعية الإقليمية القائمة أو المحتملة. كما أن الدول النووية الخمس، وبشكل خاص الدولتان العظميان (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق) سمحت بعملية انتشار نووية بشكل انتقائي لأطراف إقليمية معينة، انطلاقاً من فكرة مؤداها أن قيام ترسانات نووية إقليمية قد يُقوض نسبياً فيما بعد استقرار نظام الردع المتعادل المتبادل بين الدولتين العظميين، وخاصة أنَّ التوازن الدولي يستند بشكل غير مباشر إلى التوازنات الإقليمية[4].

ونتيجة للأوضاع الإقليمية والدولية التي سادت إبان حقبة الحرب الباردة، تمكنت بعض الدول الإقليمية من الوصول إلى العتبة النووية أو تجاوزتها نحو امتلاك أسلحة نووية كما هي حال إسرائيل. ومع أن هذه الدول الإقليمية - ومنها إسرائيل - لم تعلن رسمياً امتلاكها للسلاح النووي، وإن كان بعضها قد أعلنت عن قدرتها على إنتاج هذه الأسلحة، غير أن ذلك لم يمنع من إعادة ترتيب الأولويات الأمنية وتبديل البنية العسكرية لدى الدول الإقليمية التي تمتلك هذه الأسلحة وتلك التي تفتقر إليها على حد سواء[5].

وكل ذلك طرح إشكالية رئيسية فيما يتعلق بتحليل البعد النووي في الصراعات الإقليمية، كان يدور محورها في معظم الأحيان حول حالة الاستقرار وعدمها في هذه الصراعات[6]. بالإضافة إلى الإشكاليات الاستراتيجية الأخرى، وخاصة تلك التي تتعدى الأبعاد الإقليمية لتصب في مجرى قدرة نظام القطبية الثنائية على ضبط هذه الصراعات الإقليمية.

إن هذه الإشكاليات بأبعادها تضفي خلفية على أهمية هذه الدراسة، خاصة بعد أن وضعت الحرب الباردة أوزارها، وبعد التحلل الذي أصاب نظام القطبية الثنائية.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة دور العامل النووي في صياغة مستقبل منطقة الشرق الأوسط في ظل سياسة دولية وإقليمية استنبطت كإفراز لنهاية الحرب الباردة من جانب، واندلاع حرب الخليج الثانية وما ارتبط بها من تمزق عربي واسع النطاق وما أسفرت عنه من نتائج من جانب آخر؛ هذه السياسة التي عبر عنها مفهوم «الشرق الأوسط الجديد» وما انطوى عليه من مواجهة مصطنعة لتصفية معضلات الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وتركز هذه الدراسة على الآثار الاستراتيجية للعامل النووي بشأن مسار الصراع العربي ـ الإسرائيلي وتحولاته منذ بدء مؤتمر مدريد وانطلاق العملية السلمية حتى السنوات القليلة القادمة؛ وذلك من خلال دراسة تأثير احتكار إسرائيل للأسلحة النووية في صياغة الشرق الأوسط الجديد الذي يحقق لها وظيفتها الإقليمية التي تمكنها من تأدية وظيفتها الدولية لصالح الاستراتيجية الأمريكية. وتستند الدراسة في تناولها هذا إلى ثلاثة افتراضات:

الافتراض الأول؛ أن احتكار إسرائيل للأسلحة النووية تتوقف تأثيراته على طبيعة تعاطي الإدراك الاستراتيجي العربي معه من جانب، وعلى قدرة إسرائيل على التأثير في السلوك السياسي والعسكري العربي معه من جانب آخر، من خلال توظيفها للاحتكار النووي في إدارة الصراع العربي ـ الإسرائيلي ليؤدي هذا الاحتكار ثلاث مهام متداخلة: نفسية وسياسية

وعسكرية. وحول هذه القدرة تتوقف إمكانية إسرائيل في تحقيق أهدافها الإقليمية في إطار ما يعرف بنظام الشرق الأوسط الجديد.

الافتراض الثاني: أن نظام الشرق الأوسط الجديد هو نظام مستقبلي قيد التكوين، وهو تعبير عن سياسة إقليمية ودولية تعمل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على صياغة مفرداتها الرئيسية. وإن هذه السياسة مع أنها تسعى إلى تصفية معضلات الصراع العربي-الإسرائيلي من خلال فرض معطيات تسوية سياسية وإقامة تعاون اقتصادي إقليمي في المنطقة، فإنها لا تلغي الصراع بقدر ما تسمح لإسرائيل بتحقيق وظيفتها الإقليمية، وتعتبر الترسانة النووية الإسرائيلية أحد العناصر الرئيسية لمفردات القوة الإقليمية التي تسعى لتسويق نظام الشرق الأوسط الجديد. وأن الاحتكار النووي الإقليمي بدوره يكون أحد المداخل الرئيسية لتحقيق الوظيفة الإقليمية لإسرائيل وبالتالي وظيفتها الدولية.

الافتراض الثالث: هو المتعلق بالوظيفتين الإقليمية والدولية لإسرائيل خلال الأعوام القادمة، ويرتبط تحقيق هاتين الوظيفتين من جهة بمدى الحاجة الأمريكية لهاتين الوظيفتين في ضوء المستجدات لأولويات الأجندة الاستراتيجية الأمريكية الكلية التي فرضها عالم ما بعد الحرب الباردة، ومن جهة ثانية بمدى قدرة العامل النووي على أداء مهامه في تدعيم الوظيفتين الإقليمية والدولية لإسرائيل بما يمكّنها من جعل أهدافها الاستراتيجية تتداخل مع أهداف الاستراتيجية الأمريكية خلال حقبة ما بعد الحرب الباردة.

وفي إطار هذا المسعى، وعلى ضوء الافتراضات الثلاثة آنفة الذكر، فإن هذه الدراسة تحاول الإجابة عن سؤال رئيسي يدور حول دور السلاح النووي في كل ما له صلة بقيام نظام الشرق الأوسط الجديد وما يرتبط بذلك من وظيفة إقليمية ودولية لإسرائيل في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

كما تحاول هذه الدراسة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة البحثية المحددة التي يتعلق كل منها بعنصر أساسي من عناصر الإجابة عن السؤال الرئيسي؛ ما هو مفهوم نظام الشرق الأوسط الجديد؟ وما هي خصائص الإدراك الاستراتيجي العربي لحقيقة السلاح النووي الإسرائيلي؟ وما هي خصائص ترسانة إسرائيل النووية؟ وما هو موقعها في الإدراك الاستراتيجي الإسرائيلي الكلي؟ وما هو الثابت والمتغير في استراتيجية إسرائيل النووية؟ وما هي احتمالات استخدام إسرائيل لترسانتها النووية؟ وما هو دور السلاح النووي في الوظيفة الشرق أوسطية لإسرائيل؟ وهل يمكن أن يساهم السلاح النووي في تحقيق حلم إسرائيل الاستراتيجي المتمثل بإنشاء إسرائيل الكبرى؟ وهل تراجعت مكانة إسرائيل كحليف استراتيجي للولايات المتحدة في حقبة ما بعد الحرب الباردة؟ وما يرتبط بهذا السؤال من أسئلة تتعلق بالمتغيرات التي فرضت على واشنطن إعادة النظر في أولويات سياستها على المستويات كافة، وبالتالي تخطيط تعاملها على أساس هذه الأولويات. وتبعاً لذلك ما هي وظيفة إسرائيل في إطار مستجدات السياسة الأمريكية في مرحلة استعدادها للقرن القادم؟ خاصة في ظل امتلاك إسرائيل لترسانة عسكرية ضخمة تضم في ثناياها أسلحة تقليدية وغير تقليدية متطورة وأسلحة دمار شامل متنوعة؛ وتحتكر ترسانة

نووية على قدر كبير من الضخامة والتطور في منطقة إقليمية مازالت تمثل قلب الاستراتيجية العالمية .

وقد تضمن التعرض للإجابة عن أسئلة البحث صعوبات كثيرة؛ وأولى هذه الصعوبات تنبع من طبيعة الموضوع المستقبلية؛ فالدراسات المستقبلية ماتزال في بدايتها ولم تستطع أن تضع تقاليد واضحة، بل إنها ماتزال تثير الكثير من علامات الاستفهام حول جديتها وصلابتها؛ فالتنبؤ بالمستقبل يفترض معلومات كاملة ودقيقة عن خصائص الوضع القائم، فكيف السبيل إلى ذلك؟ والشرق الأوسط في وضعه الحاضر يكاد أن يكون مجهولاً، بحيث إن معلومات حقيقية عن الحاضر لا موضع لها، ثم إن هذه المنطقة قد عودتنا على المفاجآت التي لا تقبل التوقع المسبق. وثانية هذه الصعوبات تنبع أيضاً من خصوصية الموضوع ذاته، فمصطلح "الشرق الأوسط" نفسه مازال غير مقنن لا سياسياً ولا جغرافياً؛ فهو ينبع أساساً من علاقة المنطقة مع الآخر، وهذا الآخر تعددت أطرافه وتنوعت مصالحه، وبالتالي فإن مفهومه الاصطلاحي أضحى متبايناً تبعاً لذلك. أضف إلى ذلك أن مفهوم "الشرق الأوسط الجديد" هو تعبير عن سياسة إقليمية ودولية؛ وهذه السياسة نبعت من متغيرات ما بعد الحرب الباردة وما بعد حرب الخليج الثانية .

غير أن هذه المتغيرات ذاتها لم تستقر بعد، بل إن مجريات الوقائع على المستويين الإقليمي والدولي تشير بشكل أو بآخر إلى أن بعض هذه المتغيرات طارئة وعابرة وبعضها الآخر متأرجحة بين الجانبين. وبناءً على ذلك فإن هذا المفهوم بات ينطوي على مواجهة مصطنعة لمعضلات الصراع

العربي ـ الإسرائيلي . والصعوبة الأخرى لموضوع الدراسة تتأتى من خلال إبراز عامل محدد وهو "الترسانة النووية الإسرائيلية" ودورها في بناء صياغة جديدة لمنطقة جغرافية معينة تمثل كتلة ثقافية وحضارية لها وزنها في النطاق الحضاري بأسره قديماً وحاضراً ومستقبلاً . فهل يمكن لعامل واحد أن يتحكم في بلورة مستقبل منطقة بأسرها؟ بالتأكيد إن عاملاً واحداً مهما تعاظمت أهميته يظل غير قادر على صياغة مستقبل منطقة ماتزال تشكل واحدة من مفاتيح السيادة الدولية بحكم الموقع الاستراتيجي وبحكم الوظيفة الاقتصادية للنفط ؛ حيث تضم هذه المنطقة الجزء الأكبر من الاحتياطي العالمي له . والحقيقة أن المعلومات عن "الترسانة النووية الإسرائيلية" يلفها الكتمان العالي والغموض الذي يصل إلى درجة التضليل ، الأمر الذي ترسبت معه مجموعة من المفاهيم التي قادت إلى تشويه حقيقة الأخطار السياسية والاقتصادية والعسكرية التي يمثلها احتكار إسرائيل للسلاح النووي على المستويين الإقليمي والدولي .

أولاً: عملية بناء الشرق الأوسط الجديد

إن امتداد واتساع النطاق الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط مسألة مطاطة ومتغيرة؛ وذلك نابع أساساً من طبيعة المصطلح، وهو في الأساس مفهوم غربي ذو مغزى سياسي، فهذه التسمية لا تستمد جوهرها من خصائص المنطقة التي تميزها، وإنما من علاقتها بالغير. والمغزى السياسي ذاته يحول دون التحديد الجغرافي للوحدات التي يشملها مصطلح "الشرق الأوسط"، فالطروحات الأوربية والأمريكية والإسرائيلية تختلف فيما بينها في وضع تقنين واضح ومحدد لنطاق المنطقة الجغرافي، وذلك بسبب اختلاف المرامي السياسية، وبسبب ذلك فإن الوعاء الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط صار يتسع تارة وينكمش تارة أخرى، بعضهم يوسعه فيجعله شاملاً للمغرب من جانب وأفغانستان من جانب ثان والسودان من جانب ثالث وقبرص من جانب رابع، وبعضهم الآخر يوسعه أكثر مما ينبغي فإذا به يشمل المنطقة الممتدة ما بين المغرب وإندونيسيا وما بين السودان وأوزبكستان، في حين يقلصه فريق ثالث فيجعله شاملاً لمنطقة المشرق العربي مستثنياً مصر منه وشاملاً لتركيا وإيران[7]. في حين يرى الباحث أن الشرق الأوسط هو المنطقة الممتدة من تركيا شمالاً وإيران شرقاً والسودان جنوباً وحتى المغرب غرباً.

جوهر النظام الشرق أوسطي الجديد

إن الشرق الأوسط الجديد هو نظام إقليمي يجري بناؤه من قبل قوى إقليمية ودولية، مرتبطة بشكل واضح بالمعادلة الدولية التي سادت بعد

نهاية الحرب الباردة ونهاية حرب الخليج الثانية وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق. وتستند عملية بناء الشرق الأوسط الجديد - من جانب - إلى الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة في وقتنا الحاضر، المسيطرة على شؤون الشرق الأوسط. وهي تستند - من جانب آخر - إلى إسرائيل التي أضحت تتمتع بتفوق استراتيجي إقليمي غير مسبوق في ضوء النتائج التي آلت إليها حرب الخليج الثانية، في الوقت الذي يعاني فيه النظام العربي مرحلة جديدة من الضعف والصراعات الداخلية والتفكك، الأمر الذي جعله عاجزاً عن صياغة مشروع عربي متكامل في مواجهة نظام الشرق الأوسط الجديد الذي تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وتدعمه - ولكن بدرجات متفاوتة - المؤسسات والقوى الدولية الأخرى[8].

ومشروع الشرق الأوسط الجديد تتعدد مراميه وتتنوع أهدافه؛ ورغم كونه يستهدف إقامة سوق مشتركة تستجيب لأطروحة الجغرافيا الاقتصادية[9] (Geoeconomic)، فإنَّ ذلك لا يعني مطلقاً أن دواعي النظام الشرق أوسطي الجديد هي مجرد أسباب اقتصادية، وإنما للنظام الإقليمي المنشود أهدافه السياسية ودواعيه الاقتصادية ومنظوره الأمني ورؤاه الثقافية وأسبابه العسكرية؛ فهو نظام يعمد إلى إعادة صياغة خريطة الجغرافيا السياسية للمنطقة لتكون منسجمة مع النظام الدولي الذي ساد بعد الحرب الباردة، وبما يسهل للولايات المتحدة الأمريكية تعزيز هيمنتها على النظام العالمي واستمرارها[10].

ورغم أن آليات النظام الشرق أوسطي الجديد تسعى إلى تصفية معضلات الصراع العربي-الإسرائيلي؛ فإنها في واقع الأمر تسعى إلى

تحقيق تسوية سلمية تعكس فيها معطيات العلاقات الجديدة للقوى على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ فهي تسوية يراد لها أن تتحقق بقدر كبير من الإملاء الإسرائيلي والضغط الأمريكي، إذ إنها تقوم على أرضية الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود دون إقرارها بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة المستقلة، ودون الانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية التي احتلت في حرب حزيران/ يونيو 1967، وعلى أن تمنح هذه التسوية إسرائيل الحق في أن تصبح عضواً فاعلاً ومعترفاً به في المنطقة وتقيم علاقات دبلوماسية وسياسية واقتصادية مع المحيط العربي، وفوق ذلك كله فإن هذه التسوية تعطي إسرائيل الحق في الحفاظ على تفوقها العسكري لفترة مفتوحة زمنياً، والحق في إجراء ترتيبات أمنية غير متكافئة مع الأطراف العربية المحيطة[11].

بهذا المعنى فإن نظام الشرق الأوسط الجديد يراد منه منح إسرائيل هيمنة إقليمية متعددة الأبعاد لا تسمح بتكريس الهيمنة الأمريكية على المنطقة فحسب، وإنما أيضاً بالتحكم في مستقبل المنطقة، وهذا ما يجعل النظام الإقليمي الجديد ينطوي على إعادة صياغة هوية المنطقة من خلال تغيير المعتقدات السياسية للعرب؛ وتبعاً لذلك فإن شبكة العلاقات العربية ـ العربية سيعاد تنظيمها بحيث يتقلص كل ما له صلة بالعمل العربي المشترك؛ ليحل محله كل ما له صلة بالتعامل الإقليمي المرفقي الذي يمر عبر تل أبيب، فالسوق الشرق أوسطية المشتركة وما يرتبط بها من مشروعات المواصلات والسياحة والخدمات المصرفية ونقل المياه وغيرها يراد لها أن تكون إسرائيل محورها[12]. وهذا ما سيجعل الشرق الأوسط الجديد نظاماً إقليمياً يسعى إلى نسف النظام القومي العربي ويحل محله كبديل فعال

ومناقض له. فالنظام العربي الذي تمثله جامعة الدول العربية كتعبير مؤسسي هو في حقيقته نظام إقليمي، ولكن الرابطة التي تربط بين وحداته ليست فقط رابطة الجوار الجغرافي، بل إن أساس الرابطة فيه تنبع من مفهوم قيَمي محوره الانتماء القومي. في حين أن نظام الشرق الأوسط الجديد يدفع بعض وحدات النظام القومي العربي للانضمام إلى مجرد نظام إقليمي مرفقي، وهو ينطلق في مسماه هذا من منظور أمني يرتكز عليه النظام الإقليمي الجديد محوره التبعية الأمنية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية. فالشرق الأوسط الجديد ينتقي وحداته المكوِّنة له؛ فهو يستبعد أي دولة لا تستظل بالمظلة الأمريكية ويتخذ منها موقفاً مناوئاً، ويجعل من دولة معينة تسود على الإقليم من منطلق التفوق التقني والعسكري والاحتكار النووي، ومن منطلق التطعيم والمساندة من قبل الدولة العظمى المهيمنة على المنطقة والعالم[13].

يتحدث بعضهم عن "الجوانب الإيجابية" للشرق أوسطية، ويؤكد أصحاب هذه الرؤية أن الاقتصاد الإسرائيلي ليس مؤهلاً بالقدر الذي يتمكن فيه من الهيمنة الاقتصادية على المنطقة، وبالتالي فإن الشرق أوسطية بقدر ما تسمح بتحقيق التعاون الاقتصادي مع إسرائيل فإنها ستخفف الضغط على الاقتصاد الفلسطيني بما يؤدي إلى تنميته، وما سيسفر عن ذلك من استقرار للشعب الفلسطيني وعدم دفعه للهجرة، وانعكاس ذلك في المدى الطويل على البنيان الديمجرافي لصالح الفلسطينيين، في الوقت ذاته ستخلق الشرق أوسطية اعتماداً إسرائيلياً على العالم العربي في المياه والأسواق والطاقة، وبما قد يسمح في مرحلة لاحقة باستيعاب إسرائيل وذوبانها في الجسد العربي[14].

والحقيقة - بغض النظر عما يتضمنه الحديث عن الجوانب الإيجابية للشرق أوسطية من تسميم سياسي، يستهدف إعادة تشكيل الطابع القومي العربي - أن أصحاب هذا الحديث يتجاهلون أن الشرق أوسطية ليست مجرد سوق اقتصادية حتى يمكن الحديث عن منافع اقتصادية، مع أنه حتى المنافع الاقتصادية يمكن أن تخضع للتمحيص العلمي والتدقيق العياني لكل نشاط أو مشروع اقتصادي يمكن أن يقوم أو ينشأ في ظل مثل هذه السوق المشتركة إذا ما شيدت، كما أن المضمون الاقتصادي للنظام الإقليمي المطلوب بناؤه يسعى في حقيقته إلى تعميق دمج اقتصادات المنطقة في السوق الرأسمالية العالمية، وبما يوفر فاعلية أكبر للبنية الاقتصادية الإسرائيلية، وبما يمكِّن الاقتصاد الإسرائيلي من تحقيق التفوق في السوق المشتركة، وإن من يعارضون هذا التصور هم في واقع الأمر لا يعرفون واقع الاقتصاد الإسرائيلي وإمكاناته واتجاهات حركته في التسعينيات. وبغض النظر عن هذا الأمر، فحتى إن وجدت جوانب إيجابية للشرق أوسطية فهل يمكن مقارنتها بالآثار السلبية التي يمكن أن تنتجها إقامة النظام الشرق أوسطي على حساب النظام العربي في الصُّعُد السياسية والعسكرية والأمنية والقومية والحضارية والاقتصادية، وخاصة أنَّ الشرق أوسطية في توجهاتها الأمريكية والإسرائيلية إنما تسمح باستيعاب المزيد من المهاجرين اليهود، ومن ثم تثبيت الوجود الإسرائيلي وإضعاف إرادة المقاومة العربية له، وفي الوقت نفسه تسمح لإسرائيل بالتغلغل في المجتمعات العربية من الداخل، وبما يمكِّنها من تفتيت وحدتها الوطنية[15].

التوجهات الأمريكية

إن عوامل وأحداثاً ومتغيرات عدة تداخلت على مدار ربع قرن على الأقل لتولد داخل إسرائيل والدول العربية اتجاهات سياسية ونفسية للتعاطي مع موضوع التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي. غير أن متغيرات نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات على الصعيدين الإقليمي والدولي طرحت إمكانية تفعيل هذه التسوية في إطار مشروع لبناء نظام إقليمي جديد. فعلى المستوى الدولي - بعد أحداث أوربا الشرقية والتداعيات التي أصابت الاتحاد السوفيتي وتفككه فيما بعد - أضحت الساحة الدولية مفتوحة للاستفراد الأمريكي بها. أما على المستوى الإقليمي فإن تزامن نشوب أزمة الخليج الثانية مع حالة الاستفراد الأمريكي على الساحة الدولية قد دفع العديد من الدول العربية نحو اللجوء إلى الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الاستقواء بها؛ فمع اندلاع هذه الأزمة انهارت الأعصاب ونمت العصبيات وبدأ النظام العربي وكأنه فقد مرجعيته، وصارت جامعة الدول العربية كأنها غير موجودة، وسقطت المنطقة أشلاء مبعثرة تحت الهيمنة الأمريكية.

ونتيجة لهذا الواقع فرضت واشنطن على المنطقة قاموساً جديداً ليس فيه مكان للرابطة القومية وما يرتبط بالعروبة، وحلت مكانها مفردات جديدة مشتقة من الشرق أوسطية في محاولة لتغيير هوية المنطقة.

وتنطلق الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لتشييد الشرق الأوسط الجديد من رؤية استراتيجية كلية شمولية يجري تنفيذها استعداداً للقرن الحادي والعشرين[16]، هذا القرن الذي سيشهد عاجلاً أو آجلاً بروز قوى

دولية عظمى ستناطح الولايات المتحدة الأمريكية وتنافسها في صياغة علاقة التوازن الدولي؛ هذه القوى المرشحة هي أوربا الموحدة واليابان والصين وروسيا.

ولأن منطقة الشرق الأوسط ستظل واحدة من أبرز مفاتيح السيادة العالمية في ظل عالم متعدد القوى الدولية بسبب وظيفتها الجيواستراتيجية وبسبب القيمة السوقية الاقتصادية للنفط الذي تدّخر المنطقة معظم احتياطيه العالمي؛ فإن الولايات المتحدة الأمريكية عازمة على عدم السماح لأي قوة دولية مرشحة لمنافستها في السيطرة على المنطقة، وخاصة أنَّ المنطقة تتضمن بؤراً من الصراع الساخن قائمةً أو محتملةً، وهي أيضاً على تماس وتأثير في بؤر الصراع القائمة والمحتملة في مناطق أخرى من العالم. كما أن الولايات المتحدة عازمة على إحكام السيطرة على منابع النفط وممراته بما يسمح بتعزيز الاقتصاد الأمريكي والضغط على اقتصادات القوى الدولية المرشحة للتنافس معها[17]. من هنا تبرز أهمية مشروع الشرق الأوسط الجديد بالنسبة إلى واشنطن؛ حيث يمكّنها من إنجاز بعض عناصر استراتيجيتها الكلية الشمولية، وذلك بإخضاع منطقة الشرق الأوسط للمظلة الأمريكية من جانب، وبما يضمن لإسرائيل قدرة إضافية تمكّنها من تأدية وظيفتها الاستراتيجية الدولية في خدمة الاستراتيجية الأمريكية الكونية، في إطار عملية التنافس والصراع الدولي من جانب آخر، وخاصة أنَّ الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تقوم على مجموعة عناصر رئيسية من بينها عنصران أساسيان؛ أولهما الاعتماد على قوات لمهمات التدخل السريع تنتشر انطلاقاً من الأراضي الأمريكية نحو مواقع الصراع. والثاني الاعتماد على قوى إقليمية

معينة لتصير أدوات بديلة أو مكملة أو ممهدة للأداة العسكرية الأمريكية في مواقع القتال الإقليمية.

وانطلاقاً من هذه الحيثيات فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد استراتيجية شرق أوسطية تقوم على سياسة الاحتواء المزدوج للعراق وإيران بهدف تحجيم القدرات العسكرية لكلتا الدولتين، وتقوم أيضاً على سياسة العزل والحصار وإثارة الفتن والقلاقل في الدول الشرق أوسطية الرافضة للسياسة الأمريكية، وترتكز هذه الاستراتيجية على سياسة الضغط من أجل تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي بين إسرائيل والدول المجاورة، ودفع دول المنطقة إلى الأخذ بسياسة الخصخصة الاقتصادية، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، وذلك لمنع أي دولة في المنطقة - باستثناء إسرائيل - من اقتناء أسلحة نووية، واعتبار "الأصولية الإسلامية" المتصاعدة العدو الأول الذي يجب أن يصمِّم النظام الشرق أوسطي الجديد لمواجهته[18].

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية في سياق ضغطها لتسوية الصراع العربي - الإسرائيلي أن المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية تخص الجوهر السياسي للصراع العربي - الإسرائيلي، في حين أنها تعتبر المفاوضات الإسرائيلية - السورية تتعلق بالجوهر الاستراتيجي للصراع، وترى أن هناك ضرورة للتوصل إلى اتفاقات سلام ثنائية، وتضغط في الوقت ذاته من أجل إنهاء المقاطعة العربية لها، وترعى المفاوضات متعددة الأطراف، باعتبارها حجر الزاوية لتطبيع العلاقات العربية - الإسرائيلية. وتتحدد أهداف الولايات المتحدة الأمريكية من إدارة عملية التسوية وتوجيهها في الشرق الأوسط بما يلي[19]:

1 . التوصل إلى ترتيبات أمنية تساهم في توسيع المظلة الأمريكية وبما يؤمن استقرار المصالح الأمريكية في المنطقة، وبعبارة أخرى أن تصير الولايات المتحدة «القوة المسيطرة الوحيدة من دون أن يتحداها أو يزاحمها في المنطقة أحد، وبشكل تكون معه قادرة على التأثير في سير الأحداث»، وهي في هذا الإطار تعتمد مجموعة آليات:

أ. إعادة الاعتبار في الحسابات الإقليمية الأمريكية لدور تركيا في الترتيبات الأمنية للنظام الشرق أوسطي، بحيث يمكن أن تقوم تركيا بأدوار متعددة في إطار بناء الشرق الأوسط الجديد؛ فهي تساهم من جانب بتنفيذ سياسة الاحتواء المزدوج، ومن جانب ثان في الضغط السياسي والعسكري والمائي و الاقتصادي والنفسي على سوريا لدفعها نحو تسوية مع إسرائيل، ومن جانب ثالث في مواجهة ما تسميه السياسة الأمريكية "الأصولية الإسلامية" والتطرف الديني.

ب. اعتماد سياسة التوسيع؛ أي توسيع المجتمع الدولي المتشكل من ديمقراطيات اقتصاد السوق، ونمط هذه السياسة في منحاها الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط يتخذ مسار مواجهة ما يسمى بتهديدات الأنظمة الراديكالية (العلمانية والدينية) المناوئة للسياسة الأمريكية وعزلها وفرض الحصار عليها بوسائل متعددة؛ بهدف إضعافها أو إسقاطها أو احتوائها أو إعادة تطويعها.

جـ. وقف انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة؛ وذلك بالعمل على جعل دول المنطقة تتخلص من هذه الأسلحة، ما عدا

إسرائيل التي تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية تجاهها بزيادة تفوقها النوعي الاستراتيجي عبر إقامة مشاركة أمريكية ـ إسرائيلية لتطوير إنتاج السلع ذات التقنية العالية .

2 . تدعيم مكانة إسرائيل بوصفها حليفاً استراتيجياً لها في المنطقة ، وذلك بالسعي لتمكينها منَ أخذ موقع موجِّه في النظام السياسي الإقليمي المنشود ؛ من خلال حَثّ دول الطوق العربية على الإسراع في الوصول إلى اتفاقيات سلام مع إسرائيل ، وتعزيز مكانة إسرائيل في إطار الأمم المتحدة ، والأهم من هذا في إطار علاقاتها بالدول التي أحجمت سابقاً عن إقامة علاقات مع إسرائيل بسبب الصراع العربي ـ الإسرائيلي ، والضغط على الدول العربية لإنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل في مختلف مستوياتها ، قبل التوصل إلى تسوية مع جميع الأطراف العربية ، وقبل التوصل إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي للمناطق الفلسطينية المحتلة .

3 . الضغط عبر المؤسسات المالية الدولية من أجل مواصلة تحول اقتصادات المنطقة باتجاه الليبرالية والخصخصة وتقليص دور الدولة في الاقتصاد ، بما يوفر البيئة الملائمة لنمو رأس المال الخاص . وتولي الولايات المتحدة الأمريكية أهمية استثنائية لإيجاد ترتيبات اقتصادية وقانونية تشجع رأس المال الخاص ذا القاعدة الأمريكية على الاستثمار في المنطقة ، وهي في هذا السبيل تشجع إقامة سوق شرق أوسطية وتصر على إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل ، على اعتبار أن هذه المقاطعة تضع قيوداً على نشاط الشركات الأمريكية في العالم العربي .

التوجهات الإسرائيلية

إن إقامة نظام إقليمي جديد تتجسد في إطاره تسوية للصراع العربي-الإسرائيلي قد تم طرحها في الأساس من قبل جناح داخل حزب العمل[20]، غير أن هذا الطرح قد حظي - بصور متفاوتة ومتقلبة نسبياً - بتأييد قوى وأحزاب وشخصيات إسرائيلية وصهيونية أخرى، من بينها قوى اجتماعية واقتصادية وعسكرية رئيسية.

وجاءت التحولات والمتغيرات الإقليمية والدولية في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات لتُوفِّرَ الشروط الدافعة لإقامة نظام إقليمي جديد، ومع ذلك فإن إسرائيل على ما يبدو لم تتجه نحو إقامته من منطلق تخطيطي جاهز ومهيأ للتطبيق التنفيذي، وإنما تعاملت مع العديد من مفرداته بصيغة تجريبية، ولكن هذا التعامل كان دائماً يتغلف بالثوابت الاستراتيجية الإسرائيلية التي تلتف حولها جميع القوى الإسرائيلية، والصيغة التجريبية إنما نبعت من التكتيكات الإسرائيلية التي بنيت على أساس القبول العربي بها من جانب، وكيفية تعاطي الأطراف العربية الأخرى معها من جانب آخر[21].

وبسبب عدم جاهزية المشروع الشرق أوسطي للتطبيق التنفيذي دفعة واحدة، فإن إسرائيل ذاتها قد أدخلت تعديلات واسعة عليه لأسباب داخلية وخارجية، كما أن تطورات وتعقيدات الواقع أوجدت بدورها معطيات جديدة عند بدء تنفيذ المشروع بعد مرحلة مدريد كان لابد من التعامل معها، الأمر الذي أضفى على المشروع سياق المرحلية؛ فالمشروع ليس مطروحاً للتنفيذ دفعة واحدة ولا بوتيرة واحدة مع جميع الأطراف

المعنية؛ فهو يسير بسرعة مع طرف وببطء شديد مع طرف آخر، في حين يتغير سياق العلاقة ومستواها وشكلها سواء كان دبلوماسياً أو اقتصادياً أو أمنياً أو متعدد الأبعاد حسب تغير الطرف المقابل في هذه العلاقة؛ فمثلاً علاقة إسرائيل مع تونس غير علاقتها مع الأردن[22].

كما أن الاعتبارات الأيديولوجية والانتخابية فرضت انعكاساتها على أولويات أجندة كل من اليمين واليسار الإسرائيليين، وهذا الأمر لابد أن يفرض نتائجه في ترتيب آليات تنفيذ المشروع الشرق أوسطي، وهو ما يجعل بعضهم يذهب بعيداً في الحديث عن اختلافات جوهرية ما بين الليكود والعمل في التوجهات الأساسية لبناء النظام الإقليمي الجديد[23].

والحقيقة أن هناك اختلافاً في درجة الحماس مرتبطاً بالاعتبارات الأيديولوجية ودرجة تحكمها في توجهات كلا التكتلين الحزبيين في التعامل مع القضايا التي يثيرها قيام النظام الإقليمي المنشود، دون أن يعني هذا وجود اختلاف أساسي وجوهري في التوجهات الإسرائيلية لبناء هذا النظام. وترتكز هذه التوجهات على عدة عناصر رئيسية؛ أهمها ثلاثة وهي:

1. السلام مدخلاً وظيفياً للتعايش المتبادل بين شعوب الإقليم الشرق أوسطي. ومضمون السلام هذا يستند إلى ثلاثة مفاهيم متلازمة تجمع عليها جميع القوى السياسية الإسرائيلية[24]: المفهوم الأول؛ هو معالجة نظام التهديد بمعنى التخلص من الخسائر المترتبة على عدم الاستجابة للتعايش بين الأطراف العربية وإسرائيل، وما يترتب على عكس ذلك من تحمل تكاليف الحروب الآخذة بالتزايد. والمفهوم

الثاني؛ هو قيام نظام تبادل بمعنى إلغاء المقاطعة الاقتصادية ضد إسرائيل مقابل صنع معاهدات سلام عربية ـ إسرائيلية. أما المفهوم الثالث؛ فهو نظام الاندماج بمعنى أن تندمج دول المنطقة في إطار سياسي واقتصادي إقليمي ليصير السلام جسراً للعلاقة بين المنطقة والعالم الغربي الصناعي المتقدم.

2. التأكيد على أن تحقيق الأمن الإسرائيلي و المحافظة على التفوق العسكري الإسرائيلي هما الضمانة الرئيسية لإقامة السلام الدائم. ومن أجل ضمان هذا الأمن والتفوق العسكري، وبالتالي إحلال السلام الدائم فلابد من إبقاء المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية منزوعة السلاح، كما لابد أن تسفر مفاوضات السلام عن إجراء تعديلات جوهرية على حدود عامي 1948 و1967 بما يلبي متطلبات العمق الاستراتيجي لإسرائيل للدفاع عن نفسها، ومن الضروري أن تحتفظ إسرائيل بحضور عسكري على طول وادي الأردن وأن تسيطر على المصادر المائية في الضفة الغربية لأهميتها الأمنية. ولهذا السبب اعتبرت إسرائيل المرحلة الأولى من إعلان المبادئ مع منظمة التحرير الفلسطينية مرحلة اختبارية. كما أنها أخضعت عملية التطبيع الدبلوماسي والاقتصادي مع المحيط العربي لرؤيتها الأمنية، واستخدمت العلاقة الخاصة بالولايات المتحدة كدعامة من دعائم أمنها[25].

واستناداً إلى ما تقدم، نلاحظ أن المفهوم الأمني يسيطر على مجمل توجهات إسرائيل لإقامة النظام الإقليمي بما يوفر حيازة أكبر قدر من وسائل وأشكال السيطرة الإقليمية، وهذا الأمر واضح في اعتماد

إسرائيل نظرية "القيود الأمنية اللامتوازنة" كما يبرز في حرص إسرائيل على إدامة تفوقها العسكري في مجال الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، وإصرارها على وضع قيود أمنية على الأطراف العربية شرطاً لإبرام سلام معها[26]. وهي في هذا إنما تنطلق من قناعة سائدة لدى معظم قياداتها السياسية بأن الأسباب التي دعت الدول العربية للتفاوض من دون شروط مسبقة إنما تنبع من التفوق العسكري الإسرائيلي النوعي، بما في ذلك امتلاكها لترسانة كبيرة من أسلحة الدمار الشامل[27].

3. العنصر الثالث ينبع مما تسميه إسرائيل تحقيق الاستقرار السياسي وتوسيع الديمقراطية كمطلب عالمي في المنطقة. وهنا يتفق أقطاب الليكود والعمل على حد سواء في اعتبار "الأصولية الإسلامية" الخطر الداهم البديل للشيوعية الذي لا يهدد الاستقرار الإقليمي فقط وإنما الاستقرار العالمي؛ لذا فإن استقرار النظام الإقليمي الجديد يتطلب مواجهة الأصولية واجتثاثها، وذلك عبر إشاعة الديمقراطية التي تحتاجها شعوب المنطقة كاحتياج الإنسان للأوكسجين، وإن قيام الديمقراطية وسيادتها بين دول المنطقة هي ضمانة الاستقرار السياسي الإقليمي وديمومة السلام[28].

إن الإجماع شبه الكامل من قبل القوى السياسية الرئيسية في إسرائيل حول هذه العناصر الثلاثة لابد أن ينتج مجموعة ثوابت برزت خلال المرحلة السابقة عند كل من الليكود والعمل في توجههما نحو صياغة النظام الإقليمي الجديد، وما نجمت عنه من مفاوضات ارتبطت بمسيرة التسوية للصراع العربي ـ الإسرائيلي؛ ، وأهم هذه الثوابت[29]: الإجماع

التام حول اعتبار القدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل، ورفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين، واستمرار الاستيطان اليهودي في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الأراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية.

ورغم ما يشاع من اختلاف بين موقفي الليكود والعمل حول موضوع المستوطنات فإن المؤكد أن حكومة العمل رفضت إزالة أي مستوطنة من المستوطنات خلال الفترة الانتقالية، حتى تلك القائمة في مواقع نائية في قطاع غزة، بل إنها واصلت عمليات الاستيطان وإقامة المباني و المنشآت في المستوطنات، وظلت تمالئ المستوطنين اتقاء لمقاومتهم. وعندما تزايدت المصادمات بين المستوطنين والفلسطينيين، اتجه تفكير حكومة رابين - بيريز إلى الفصل بين المستوطنات والمدن والقرى الفلسطينية عن طريق إقامة شبكة من الطرق الالتفافية يستخدمها المستوطنون للتنقل بين المستوطنات المختلفة وسائر مناطق إسرائيل. أما بالنسبة إلى الحدود فربما اعتبر موقف العمل منها أهم ما يميز موقفه عن موقف الليكود؛ ففي حين يرفض الليكود أي تقسيم لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة ويرفض الانسحاب من الجولان، فإن العمل أبدى استعداده لبعض الانسحاب من الجولان وبعض المناطق في الأراضي الفلسطينية غير أنه يكاد يقترب من الليكود بخصوص الوضع النهائي؛ فالليكود يرفض أي سيادة غير إسرائيلية على الأرض، ويعلن أن الحكم الذاتي يشمل السكان دون الأرض، بينما يتخذ العمل موقفاً مؤجلاً من الحدود الفاصلة بين الكيان الفلسطيني وإسرائيل إلى مفاوضات الوضع النهائي، على أن يتحدد هذا الموقف وفقاً لمعطيات الكثافة السكانية واعتبارات الأمن الإسرائيلي[30].

والقضية التي بدأت تكشفها السياسات الإسرائيلية هي أن بناء الشرق الأوسط الجديد منفصل عن تصفية معضلات الصراع العربي - الإسرائيلي على أساس مقايضة الأرض بالسلام. والحقيقة الجوهرية التي تبرز بهذا الصدد أن هذا الفصل غير مرهون بسياسة حكومة الليكود وحدها، بل أيضاً بسياسات حكومة حزب العمل في عهدي رابين وبيريز. وقد برز هذا الاتجاه بشكل واضح من قبل حكومة حزب العمل من خلال مسالك متعددة؛ أهمها سياسة الاستيطان التي اعتمدتها حكومتا رابين وبيريز، فقد أوضحت الإحصاءات أن المعدل الشهري لمصادرة أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ خلال سنوات الانتفاضة 4700 دونم، وانخفض هذا المعدل بعد انعقاد مؤتمر مدريد ليصل إلى 2500 دونم، غير أنه عاد وتصاعد بعد توقيع اتفاق أوسلو ليبلغ 4200 دونم شهرياً. وصادرت حكومة رابين فقط في الفترة من 13/ 9/ 1993 ولغاية 3/ 10/ 1994 ما يزيد على 67 ألف دونم من أراضي الضفة الغربية، وتم استيطان 7541 دونماً من هذه الأراضي، وازداد الاستيطان خلال هذه الفترة من 112 ألفاً إلى 140 ألف يهودي في الضفة الغربية وحدها[31]. بل إن تقريراً لبعثة تقصي الحقائق المنبثقة عن منظمة العمل الدولية صدر في عام 1995 أفاد بأن الاستيطان الإسرائيلي صادر 70 ألف دونم منذ توقيع اتفاق أوسلو، وأنه بات يغتصب ستة ملايين دونم من الضفة الغربية وقطاع غزة. في حين أكد تقرير صادر عن الأمانة العامة للجامعة العربية نشر ملخصه في 9/ 2/ 1996 أن إسرائيل تصادر 600 هكتار من أراضي الضفة الغربية شهرياً[32].

أضف إلى ذلك أن الورقة الإسرائيلية التي قدمت إلى قمة عمّان الاقتصادية قد رسخت هذا الاتجاه، عندما أكدت أن التعاون الاقتصادي

يجب أن يكون بمعزل عن استكمال عملية التسوية بمساراتها المتعددة[33] . كما يدلل على هذا الاتجاه قيام حكومة العمل بإرجاء الانسحاب الإسرائيلي من الخليل ووقف المفاوضات على المسار السوري والعمليات العسكرية المتكررة التي قام بها الجيش الإسرائيلي في لبنان .

ويعتقد الباحث أن ما يقال عن اختلافات ما بين توجهات حزبي العمل والليكود لا يعدو أن يكون مجرد اختلافات لفظية لا تمس جوهر الأمور؛ فحتى الحديث عن قبول العمل بفكرة إقامة دولة فلسطينية جاء بشرط أن تكون هذه الدولة إذا ما قامت مجردة من السلاح والسيادة، وأن قبول العمل بمبدأ "الأرض مقابل السلام" هو قبول جزئي ومشروط، الأمر الذي يجعل المبدأ دون محتوى حقيقي .

ثانياً: الإدراك العربي وحقيقة السلاح النووي الإسرائيلي

يلف الغموض الكثير من تفاصيل البرنامج النووي الإسرائيلي، وبالتالي خيارات إسرائيل لاستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية أو إنتاج الأسلحة النووية؛ فإسرائيل لم تعلن عن كونها دولة نووية ومازال حالها كما كان منذ بداية برنامجها النووي إذ تحيط نشاطها بستار كثيف من السرية. ثم إن ما أطلق من تصريحات أو ما ظهر من معلومات بهذا الخصوص يزيد من الارتياب والشك، خاصة إذا ما أخضعت بعض مفردات هذه التصريحات والمعلومات التي يطلقها الجانب الإسرائيلي للتحليل. حيث يظهر التناقض فيها من جانب، وصعوبة الفصل بين المعلومات الموثوقة والمعلومات المضللة من جانب آخر؛ الأمر الذي يجعل المحلل المحايد يضع الكثير من المعلومات والتصريحات في إطار الحرب النفسية والأبعاد الدعائية التي تغلف الصراع في منطقة الشرق الأوسط*.

ماتزال إسرائيل ملتزمة رسمياً بسياسة عدم الإعلان عن قدراتها النووية، لكنها من الناحية العملية تخطت هذا الالتزام. ورغم كونها مازالت ترفض الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنها في الوقت ذاته لا تتردد في طرح تصوراتها لإقامة منطقة خالية من الأسلحة

---

* نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية في عددها الصادر في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 1999 أن وثيقة سرية من وزارة الطاقة الأمريكية تضع إسرائيل في المرتبة السادسة في مجموعة الدول الكبرى نووياً. وتملك إسرائيل ما بين 300 و500 كيلوجرام من البلوتونيوم الصالح لصنع الأسلحة النووية، مما يعني أنها تستطيع أن تنتج على الأقل 250 سلاحاً نووياً. وكشفت هذه المعلومات "نشرة علماء الذرة" في عددها الصادر في أيلول-تشرين الأول/ سبتمبر-أكتوبر 1999. انظر: صحيفة الحياة، العدد 13363، (لندن، 9/ 10/ 1999). (المحرر)

النووية في الشرق الأوسط، ومع ذلك فهي ترفض التفاهم والتفاوض حول إقامة المنطقة الخالية من هذه الأسلحة؛ بحجة أن هذا التفاهم سيأتي بعد تحقيق السلام في المنطقة، وتحقيق السلام لا يتأتى حسب التصورات الإسرائيلية من خلال توقيع معاهدات الصلح مع الدول العربية وإنما بإثبات الالتزام بما يتم التوقيع عليه وإقامة تعاون واسع بينها وبين دول المنطقة جميعاً. ومن المعتقد أن المعضلة - إذا ما تحقق ذلك - ستكون معايير الالتزام والتعاون التي هي بطبيعتها نسبية تخضع لتقديرات متباينة، وعلى هذا الأساس رفضت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ مؤتمر مدريد إدراج المشكلة النووية على جدول أعمال المفاوضات، بما فيها المفاوضات متعددة الأطراف[34].

التصورات العربية وترسانة إسرائيل النووية

إن هذا الإطار من الغموض والتناقض والتجهيل المتعمد على ما يبدو لم يكن كافياً؛ إذ مارس الفقه السياسي العربي بتأثيرات من الفقه السياسي الغربي بث الكثير من التصورات وترسيبها في المدركات العربية لدى مناقشة مسألة امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية، وبالتالي لدى مناقشته للبعد النووي للصراع في منطقة الشرق الأوسط، وأهم هذه التصورات هي:

1. إن الدول النووية الكبرى ملتزمة بعدم انتشار الأسلحة النووية في الدول الأخرى، وما يرتبط بهذا التصور من أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية. والحقيقة التي يجب تنبيه الأذهان إليها أن الدول النووية

الكبرى تسمح بعملية انتشار السلاح النووي بشكل انتقائي[35] . فإسرائيل اعتمدت في تحقيق قدرتها النووية ، وبالتالي حيازة الأسلحة النووية، على تعاونها مع فرنسا ابتداء من عام 1949 [36] ، ومع ألمانيا الغربية ابتداءً من عام 1957 [37] ، ثم مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبشكل خاص منذ مطلع الستينيات. أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية قد جهزت إسرائيل بمعظم وسائل حمل وإيصال الأسلحة النووية[38] ، وكان ومازال للتعاون الاستراتيجي الأمريكي ـ الإسرائيلي منذ بداية الثمانينيات وحتى الآن أثره في أداء دوره في هذا المجال، إذ أضحى معظم تقنيات المعدات النووية التي يتضمنها المشروع النووي الإسرائيلي من صنع أمريكي. ومع أن واشنطن لم توافق على إعلان إسرائيل كدولة نووية إلا أنها قدمت لها المساعدات الكافية بهذا الشأن؛ مما أدى إلى تحسين قدراتها النووية إلى حد كبير. وفي هذا السبيل أوجد الكونجرس الأمريكي لها استثناءات قانونية من الالتزامات والمتطلبات الخاصة بمعاهدة الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل[39] ، حتى صارت واشنطن تعتبر الترسانة النووية الإسرائيلية جزءاً من ترسانتها النووية[40] ؛ إذ تجد واشنطن في امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية تدعيماً لوظيفتها الاستراتيجية في إطار التحالف الذي يضمهما. والواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية تنتهج سياسة الكيل بمكيالين؛ فهي لا تسمح لأي دولة شرق أوسطية أن تمتلك القدرة النووية، وفي الوقت ذاته تغض الطرف وتدعم إبقاء الترسانة النووية الإسرائيلية وتطويرها. وهي لا تميز في سياستها في التعامل مع

دول الشرق الأوسط (ما عدا إسرائيل) بين ما هو مدني وما هو عسكري؛ فهي تعتبر انتشار القدرات النووية لا يقل أهمية عن انتشار الأسلحة النووية. وتتخذ الولايات المتحدة أيضاً سياسة متشددة تصل حد اتخاذ أساليب إكراهية ضد أي دولة شرق أوسطية تكون لها مجرد نية في امتلاك أسلحة نووية أو قدرة نووية على قدر معين من التطور والأهمية. وبهذا المعنى تروج الولايات المتحدة الأمريكية لفكرة أنها ستضرب أي دولة غير إسرائيل تنشر أسلحة نووية في الشرق الأوسط[41].

2. ومن التصورات التي سيطرت على العديد من الكتابات العربية في هذا المجال أن السلاح النووي الإسرائيلي هو سلاح نفسي هدفه الردع بالشك، وليس سلاحاً للقتال أو الاستخدام[42]. مرد هذا التصور نابع من جملة حجج: أولها أن إسرائيل لم تعلن صراحة ورسمياً امتلاكها للأسلحة النووية. وثانيها أن إسرائيل طيلة حوالي خمسين سنة لم تستخدم سلاحها النووي، بل لم تهدد علناً باستخدامه في أكثر من قتال عضوي بينها وبين العرب، حتى إن فاعلية السلاح النووي كسلاح نفسي غير ذات أهمية بدليل أن مصر وسوريا لم تمتنعا عن شن حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 رغم معرفتهما بامتلاك إسرائيل لهذه الأسلحة. وكذلك لم تتردد المقاومة اللبنانية في توجيه الضربات بصواريخ الكاتيوشا إلى شمال إسرائيل مع علمها بحيازة إسرائيل للأسلحة النووية. والأهم من ذلك أن العراق قام بتوجيه ضربات صاروخية لإسرائيل أثناء حرب الخليج الثانية عام 1991 ولم تهدد

إسرائيل باستخدام السلاح النووي. هذا كله يعني أن الترسانة النووية الإسرائيلية ليست قوة تهديدية[43]. وثالثها أن العرف الدولي يقيد استخدام الأسلحة النووية في الصراعات الإقليمية، وبهذا المعنى فإن استخدام الأسلحة النووية في الشرق الأوسط مقيد بالكثير من الاعتبارات الدولية[44]. ولكن هذه الاعتبارات لم تكن وحدها السبب الذي حال دون استخدام أو حتى التهديد باستخدام الأسلحة النووية الإسرائيلية؛ والدليل على ذلك أن إسرائيل فكرت على الأقل ثلاث مرات باستخدام الأسلحة النووية[45]: المرة الأولى في الأيام الأولى لحرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 ولكن توقف التدهور العسكري الإسرائيلي على جبهتي القتال نتيجة الدعم العسكري الأمريكي المباشر على أرض المعركة جعلها ترجئ استخدام الأسلحة النووية[46]. والمرة الثانية أثناء غزوها للبنان عام 1982 لاستئصال المقاومة الفلسطينية في حال حصول مواجهة عضوية مع سوريا، وهذه لم تحصل. والمرة الثالثة عام 1991 أثناء حرب الخليج الثانية. ولكن الخشية من فرط عقد التحالف الغربي ـ العربي في حال تدخل إسرائيل في القتال ضد العراق أجبرتها على "ضبط النفس" ومنعتها من اتخاذ أي رد فعل إزاء الضربات الصاروخية العراقية، كما أن خشية إسرائيل من قيام العراق بشن حرب كيماوية ضدها، وخاصة أنه سبق أن هدد بإحراق نصفها[47]، حال دون استخدامها للأسلحة النووية. بل هناك من يقول إن إسرائيل جهزت القنبلتين النوويتين اللتين كانت تملكهما إبان حرب حزيران/ يونيو 1967 وأن هذه الحرب شُنت من قبل إسرائيل لحماية قدرات تسلحها النووي الناشئ[48].

وإذا ما تعلق الأمر بما يهدد أمنها القومي "المطلق"، فإن السياسة الإسرائيلية عودت المجتمع الدولي على عدم اكتراثها للاعتبارات الدولية في الكثير من ممارساتها؛ لذلك فإن القيود المفروضة على استخدام الأسلحة النووية تصبح لا معنى لها، وخاصة أنَّ القيود ليست بذات فاعلية. ألا توجد قيود على استخدام الأسلحة الكيماوية؟ خبرة حرب الخليج الأولى كشفت أن هذه القيود محدودة وغير فعَّالة.

3. إن التصور الآخر المرتبط بما سبقه هو أن السلاح النووي الإسرائيلي، حتى ولو استخدم كسلاح قتالي، فسوف يستخدم كملاذ أخير (Last Resort) [49]. بعبارة أوضح في حالة هزيمة إسرائيل واقترابها من الزوال تظهر هنا عقيدة شمشون (Samson Option) فتطلق إسرائيل نيرانها النووية فتقضي على جيرانها العرب وعلى نفسها من منطلق «عليَّ وعلى أعدائي». هذا التصور يتجاهل في الواقع حقيقة الترسانة النووية الإسرائيلية وخصائصها. فالذي أضحى معروفاً أنها تتضمن أنواعاً متعددة وأحجاماً مختلفة من الأسلحة بعضها استراتيجي وبعضها الآخر تكتيكي؛ وهذا يعني أن السلاح النووي الإسرائيلي صالح للاستخدام المحدود وفي ساحة العمليات العسكرية.

4. ساد تصور آخر العديد من الكتابات العربية محوره معالجة البعد النووي للصراع في الشرق الأوسط من منطلق تطبيق قواعد ومفاهيم الصراع الدولي على المستوى الإقليمي[50]، غير أن هذا التصور يخالف حقيقة أن كل نوع من أنواع الصراعات في العالم يحدد

مفاهيمه الخاصة به، ومن الصعب تطبيق قواعد ومفاهيم إدارة الصراع الدولي على المستوى الإقليمي؛ ذلك أن الصراعات الإقليمية متأثرة بشكل مباشر أو غير مباشر بخصائص وديناميات التفاعلات الدولية وتوازن القوى على المستوى العالمي[51]. صحيح أن مفاهيم التعامل الاستراتيجي النووي نابعة إلى حد كبير من طبيعة السلاح النووي ومن كونها معبرة عن مسرح عمليات الصراع العسكري العضوي. إلا أن التطورات الحديثة في تصميم الأسلحة النووية قد طورت معادلة استخدامها وأصبح بالإمكان إيجاد معادلة مرنة بالقدر الكافي بين السلاح النووي ومسرح عمليات الصراع العسكري يؤدي فيها الأخير دور العامل المستقل[52]. ولما كان للنظام الإقليمي في الشرق الأوسط خصائصه الجيوسياسية والاستراتيجية التي تضع حدوداً معينة على الأسلحة التي تستخدم فيه، الأمر الذي يبرز مدى ضخامة المتغير الاستراتيجي الذي ترتب على إدخال السلاح النووي في الصراع القائم في المنطقة، خاصة إذا كان عنصراً ثابتاً في استراتيجية لها مفاهيم شاذة للأمن وطبيعة الحدود وخصائص الوجود السياسي والجغرافي؛ وعلى سبيل المثال تصرُّ إسرائيل دائماً على الحديث عن مفهوم الأمن بمعناه المطلق، فالسلاح النووي هنا يأتي ليدعم هذا المفهوم في ظل احتكار إسرائيل له، وهنا تبرز المشكلة بالنسبة إلى الطرف العربي إذ إن تحقيق الأمن الإسرائيلي يعني تركز هامش عدم الأمن لدى العرب، وخاصة أنه من الصعب أن يتم أي نوع من التعامل أو التفاوض من دون ضغط على متغيرات الأمن القومي

الإسرائيلي، وهذه واحدة من المعضلات التي يطرحها دخول السلاح النووي الإسرائيلي كأحد عناصر الصراع العربي-الإسرائيلي، كما أن صغر الدولة وطبيعة التركز السكاني في المدن وارتباط هوية الدول بالمدن التي تقع فيها العواصم التي تتميز بها دول الشرق الأوسط يجعل من وجود القوة النووية - مهما كانت محدودة - مصدر تهديد للوجود المعنوي والكياني لدول عربية عديدة؛ فإطلاق صاروخ نووي على عاصمة دولة عربية مثل تونس أو دمشق كفيل بإنهاء الدولة من الناحية المعنوية.

5. تصور آخر تردده أحياناً الصحافة "الصحافة اليومية" غير المتخصصة، مفاده أن إسرائيل قد تنضم إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية خاصة إذا ما تحقق السلام في الشرق الأوسط، وسوف يحصل مع إسرائيل ما حصل مع أوكرانيا وكازاخستان وبيلوروسيا وجنوب أفريقيا بعد تخلص الأخيرة من سيطرة النظام العنصري[53]. وتبرز بهذا الصدد ثلاث حقائق هي:

أ. إن معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية اعترفت بخمس دول نووية، واعتبرت ما عداها دولاً غير نووية. ومطالبة إسرائيل بالانضمام إلى هذه المعاهدة معناه مطالبتها بتجريد نفسها طواعية من الأسلحة النووية. وهذا لا يمكن أن يتحقق، فعندما يتعلق الأمر بالخط الأحمر للأمن الإسرائيلي فلا يمكن الخضوع لإرادة أي طرف دولي، هذا ما يؤكده الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي[54]؛ فالخبير النووي الإسرائيلي المعروف شلومو أهرونسون يقول

بشكل قاطع: «إن إسرائيل لن تفرط في السلاح النووي تحت أي ظرف من الظروف، حيث إن هذا السلاح ووسائل استخدامه من صواريخ أريحا متوسطة المدى وبعيدة المدى هي الضمان لأمن إسرائيل وليس الأرض»[55].

ب. إن الجمهوريات السوفيتية السابقة (أوكرانيا وكازاخستان وبيلوروسيا) تضم كميات كبيرة من الترسانة النووية السوفيتية (السابقة)، غير أن هذه الجمهوريات لا تملك القدرة على استخدام هذه الأسلحة لسبب بسيط جداً هو أن التحكم بأزرار هذه الأسلحة مرهون بيد موسكو. فدور هذه الجمهوريات لا يتعدى دور الحارس الذي لا يملك من الأمر شيئاً، كما أن هذه الجمهوريات لا تملك الأموال الكافية لصيانة هذه الأسلحة وحمايتها، والتي تكلف مئات الملايين من الدولارات، ناهيك عن إنتاجها، وخاصة أنَّ روسيا ضغطت باتجاه إيقاف توريد الوقود إلى المحطات النووية في هذه الجمهوريات. كما أن الخبراء الأساسيين لهذه الترسانة هم من أصل روسي، وبذهابهم لن يستطيع خبراء هذه الجمهوريات عمل شيء؛ لذلك فقد ظلت هذه الأسلحة تشكل عبئاً على كاهل هذه الجمهوريات، وخاصة أنَّ حادثة تشرنوبل لازالت ماثلة أمام أعين الجميع، كما أن الدول الغربية شجعت هذه الجمهوريات المستقلة على التخلص من هذه الترسانات مقابل مساعدات مالية ضخمة تقدم لها[56].

ج. أما بالنسبة إلى جنوب أفريقيا، فإن تخلص هذا البلد من سيطرة النظام العنصري ورجوعه إلى الأسرة الدولية جعله ينبذ الخيار

النووي، وبالفعل تم تفكيك أسلحته النووية ليدخل في معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، ومن ثَم في المعاهدة التي وقعت عليها كل الدول الأفريقية لإخلاء أفريقيا من السلاح النووي[57]، ولنتذكر أن إخلاء أفريقيا من الأسلحة النووية يخدم أيضاً وظيفة إسرائيل الاستراتيجية، خاصة في ظل احتكارها للأسلحة النووية.

خصائص السلاح النووي الإسرائيلي

إن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية حقيقة قائمة لم تعد موضع نقاش أو شك من أي الأطراف الإقليمية والدولية، ومن العبث الاعتماد على سياسة الغموض التي تنتهجها إسرائيل بما فيها عدم إعلانها حتى الآن عن امتلاكها للأسلحة النووية للتخفيف من الدلالات العميقة لهذه الحقيقة. وقد بينت العديد من الدراسات و البحوث هذه الحقيقة. إلا أن المسألة التي ظلت محدودة البحث وتحتاج إلى دراسات معمقة هي خصائص وحجم الترسانة النووية الإسرائيلية؛ فحاجات إسرائيل في مجال الأسلحة النووية تختلف عن حاجات الدول النووية الخمس من الناحية الأمنية؛ فالأسلحة النووية الإسرائيلية تفترض وبالدرجة الأساسية أن تكون معدة للاستخدام في الشرق الأوسط، وبالتالي فإنها لا تحتاج إلى قنابل هيدروجينية ضخمة بقوة تفجيرية كبيرة لاستعمالها ضد جيرانها؛ لأن ذلك يمكن أن يشكل خطراً على أجزاء من أراضيها. في الوقت ذاته لا ينفي هذا بشكل قاطع أنها استبعدت امتلاكها للقنابل الهيدروجينية الضخمة لضرورات الوظيفة الاستراتيجية الطامحة إلى أدائها.

ومما لاشك فيه أن محاولة تحديد خصائص السلاح النووي الإسرائيلي لابد أن تخضع لنوع من الخيال الاستراتيجي، ليس فقط لأن تقدير القوة النووية وخصائصها في أي دولة يظل دائماً قيد الاحتمالات والافتراضات، ونادراً ما يكون خاضعاً للتأكيدات، وإنما أيضاً لأن الوصول إلى المعلومات الدقيقة أمر يكاد أن يكون مستحيلاً في ظل ندرة المعلومات والأدلة حول حقيقة الخصائص التي تتميز بها الترسانة النووية الإسرائيلية. كما أن موضوع السلاح النووي الإسرائيلي يحوطه الكتمان من المصادر الإسرائيلية، بل محاولات الإيهام في معظم الأحيان، ومع ذلك فهذا لا يمنع من المحاولة.

إن أي تحليل للوصول إلى خصائص السلاح النووي لأي دولة لابد أن يعتمد على معرفة مستوى الأسلحة وإمكانية نشرها وسجل تجريبها وطرق إنتاجها وتصاميمها ومعرفة المواد الأولية المتوافرة لديها لصناعة هذا النوع من السلاح وكميته وقوته، ولما كانت هذه المعلومات بخصوص السلاح النووي الإسرائيلي تكاد أن تكون معدومة، فلابد أن تقوم المحاولة على حالة افتراضية قابلة للنقاش؛ فمن المعروف مثلاً أن الدول النووية الخمس جمعت المعلومات حول سلاحها النووي من التجارب التي أجرتها. ولما كانت إسرائيل لم تقم بتجارب نووية معروفة ومؤكدة، وبالتالي لم يكن من الممكن رصد أجهزتها النووية، ولذا لابد هنا من الاعتماد على الوسائل غير المباشرة للوصول إلى تصور منطقي أقرب إلى الحقيقة.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال: هل صنعت الأسلحة النووية الإسرائيلية من اليورانيوم أو من البلوتونيوم أو أنها أنتجت من اليورانيوم والبلوتونيوم؟

وتبعاً لهذا السؤال ينبع سؤال آخر: هل صممت الأسلحة النووية الإسرائيلية على أساس نظام الانفجار الداخلي (Implosion System) أو الإطلاق (Gun System)؟

الواقع أن معظم المصادر التي تناولت القدرة النووية الإسرائيلية تحاشت الإشارة إلى هذه القضايا(58). والقليل من المصادر التي أشارت إليها رجحت بطريقة أو بأخرى أن الأسلحة النووية الإسرائيلية صنعت من البلوتونيوم PU^{239}(59). واعتبرت اعتماد برنامج اليورانيوم U^{235} العالي التخصيب في صناعة الأسلحة الإسرائيلية مجرد نظرية افتراضية تستند إلى أن إسرائيل تعتمد طريقة النبذ الغازي لإخصاب اليورانيوم(60). وتبعاً لذلك رجحت هذه المصادر أن الأسلحة الإسرائيلية مصممة على أساس نظام الانفجار؛ لأن نظام الإطلاق لا يستطيع تفجير البلوتونيوم PU^{239}، وهو يشترط استخدام اليورانيوم U^{235} العالي التخصيب للأسلحة المصممة على أساس الإطلاق(61). في حين تؤكد المصادر الحديثة بهذا الخصوص أن إسرائيل اعتمدت أكثر من طريقة في تخصيب اليورانيوم، حتى إنها لجأت بعد منتصف الثمانينيات إلى استخدام طريقة الانشطار الكهرطيسي وهي الطريقة نفسها التي استخدمها العراق في برنامجه النووي(62).

وتبعاً لذلك فالتصور الأرجح أن إسرائيل اعتمدت في صناعة أسلحتها النووية على برنامجي البلوتونيوم PU^{239} واليورانيوم U^{235}. وكانت قد اعتمدت في بداية برنامجها النووي على البلوتونيوم في صناعة أسلحتها، إلا أنها اعتمدت اليورانيوم كذلك منذ عقد السبعينيات في صناعة أسلحتها. صحيح أن استخدام البلوتونيوم في صناعة الأسلحة يستغرق

وقتاً أقل وتكاليف أدنى، ولكنه أيضاً لا يسمح بصناعة الأسلحة على أساس نظام الإطلاق، وإنما فقط على أساس نظام الانفجار الداخلي، هذا من ناحية. ومن ناحية ثانية فإن استخدام اليورانيوم يتيح إمكانية تصغير حجم القنابل والرؤوس النووية، خاصة إذا ما صممت على أساس نظام الإطلاق. إن نظام الانفجار الداخلي يسمح بصنع قنابل نووية كبيرة وقنابل هيدروجينية، بينما يتيح نظام الإطلاق صنع قنابل صغيرة جداً ورؤوس ملائمة للصواريخ الصغيرة؛ لذا اعتمدت إسرائيل على نظامي الإطلاق والانفجار الداخلي في تصميم أسلحتها النووية. وهذا يعني أنها استخدمت برنامجي اليورانيوم والبلوتونيوم في صناعة تلك الأسلحة؛ فاستخدام برنامج البلوتونيوم يسمح بتصميم الأسلحة على أساس نظام الانفجار الداخلي، بينما يتيح اعتماد برنامج اليورانيوم صناعة هذه الأسلحة على أساس النظامين[63]. وإذا أخذ في الاعتبار أن إسرائيل لم تقم بتجريب أسلحتها النووية، فإنه من مصلحتها تصميمها بكلا النمطين: أي نمط الإطلاق ونمط الانفجار الداخلي. ولاسيما أن أسلحة الانفجار الداخلي المعتمدة على استخدام البلوتونيوم PU^{239} تثير مشكلات بالغة في مجال تخزينها ونقلها لفترات طويلة، بسبب النشاط الإشعاعي العالي والسام للبلوتونيوم. كما أن تصميم الأسلحة على أساس نظام الإطلاق يسمح بتصغير أكبر لحجم هذه الأسلحة وصناعة الأسلحة النيوترونية، وهذا ما تحتاجه إسرائيل. إن الأسلحة النووية الاستراتيجية الإسرائيلية صغيرة الحجم وبحجم الأسلحة التكتيكية للدول الكبرى. إذ لا تحتاج إسرائيل إلى قنابل نووية أو هيدروجينية ضخمة؛ لأن استخدام القنابل الضخمة ضد جيرانها يمكن أن يشكل خطراً على أجزاء من أراضيها، وإن ما تحتاجه

إسرائيل بشكل عام هو أسلحة نووية صغيرة ومتعددة يمكن استخدامها لمهاجمة المزيد من الأهداف أفضل من قنابل كبيرة بعدد أقل، فاستخدام قنابل صغيرة في مثل حالة إسرائيل يمكنها من تحقيق فاعلية أكبر لإلحاق الأذى بمساحة أكبر ومهاجمة أهداف مهمة في منطقة الشرق الأوسط: مدن، قوات منتشرة في الميادين، حقول النفط، وغيرها من الأهداف الحيوية. كما أن القنابل الصغيرة أسهل قذفاً من القنابل العملاقة، سواء بقذف هذه القنابل مرة واحدة أو بتقسيمها على دفعات لتحقيق دمار محدود. أضف إلى ذلك أن الوقود النووي الإسرائيلي سواء من البلوتونيوم أو اليورانيوم يظل محدوداً نسبياً؛ لذلك من الأفضل استخدامه في صنع عدد كبير من القنابل والرؤوس النووية الصغيرة، بدلاً من استخدامه في صنع أسلحة وقنابل كبيرة محدودة العدد[64].

وفي هذا الإطار تبرز حقيقة أساسية مفادها أن لجوء إسرائيل إلى صنع قنابل نووية صغيرة يجعل من السلاح النووي سلاحاً للاستخدام القتالي، وليس مجرد سلاح للردع؛ فالمعلومات التي توافرت في السنوات الأخيرة تشير إلى أن ترسانة إسرائيل النووية تحتوي على أسلحة صغيرة متنوعة تبدأ بالألغام وقنابل المدافع ورؤوس الصواريخ وقنابل الطائرات، وهذه الأسلحة تراوح قوتها الانفجارية من 0.5 إلى 2 كيلوطن و2.5 كيلوطن و5 كيلوطن و10 كيلوطن[65]. صحيح أن القدرة التدميرية لهذه الأسلحة الصغيرة محدودة، ولكنها قادرة على أن تفرض ذاتها وتحقق أهدافها خاصة في ظل احتكار إسرائيل للسلاح النووي وعمق التأثير النفسي لاستخدام هذه الأسلحة في الشرق الأوسط. إن هذا الكلام لا يعني أن ترسانة إسرائيل لا تتضمن قنابل هيدروجينية، ورغم التعتيم شبه المطلق

على هذه القضية من الجانب الإسرائيلي والجانب الغربي على حد سواء، فإن العديد من الموشرات يبرز أن إسرائيل عملت على إنتاج قنبلتها الهيدروجينية؛ فقد ظل مخترع القنبلة الهيدروجينية العالم تيلر يتردد على إسرائيل من عام 1965 وحتى عام 1982 ولابد من أن تكون لزياراته علاقة بإنتاج إسرائيل لهذه القنابل[66]. ويلمح بعض المصادر الإسرائيلية إلى أن قنبلة إسرائيل الهيدروجينية يجب أن تكون متناسبة مع احتياجاتها الشرق أوسطية؛ فهي ليست ضخمة إلى درجة كبيرة كتلك التي تضمها الترسانات النووية للدول الكبرى[67]. كما أن امتلاك إسرائيل لتقنيات صناعة القنبلة الهيدروجينية أتاح لها فيما بعد إمكانية صناعة القنبلة النيوترونية، التي هي في حقيقتها قنبلة هيدروجينية صغيرة جداً تستخدم كسلاح تكتيكي ضد القوات العسكرية، بحيث يمكن أن ينحصر تأثيرها في دائرة ضيقة جداً تصل أحياناً إلى كيلومترين مربعين، دون أن تحدث أي تدمير للمباني في الوقت الذي تفتك فيه بالبشر، وتسمح في الوقت ذاته للقوات المهاجمة بالدخول إلى منطقة التفجير بعد مرور أقل من أربع وعشرين ساعة دون التأثر ببقايا الإشعاع الذي أحدثته هذه القنابل[68]. وربما تكون قنابل مدافع هاوتزر 155 ملم النووية التي تملكها إسرائيل والقنابل صغيرة الحجم الأخرى التي تملكها أيضاً هي من هذا النوع من القنابل[69].

ويذهب بوروس ووينلدرم إلى أن ترسانة إسرائيل النووية تحتوي على أنظمة متقدمة ومتطورة من الأسلحة التكتيكية والاستراتيجية النووية من النوع نفسه الموجود لدى الولايات المتحدة، وقامت إسرائيل بصنع قنبلتها الهيدروجينية منذ منتصف الثمانينيات، وأن ترسانتها تقترب إلى حد كبير من وضع القدرة التدميرية للقوة الصينية، وقريبة من القدرة التدميرية

للقوى العظمى، وتتفوق على الهند في هذا المجال؛ فهي قادرة أن توجه تهديداً عاصفاً لمساحات واسعة من العالم، وهي تضع في حسبانها أهدافاً لا يقل عددها عن ثمانين هدفاً، ومن المحتمل أن يطال صاروخ شافيت المحمل بالرؤوس النووية الذي يجري العمل على تطويره ليصل مداه إلى 5500 ميل ليَطال جميع أنحاء آسيا - باستثناء أجزاء تقع في أقصى شرق روسيا وإندونيسيا - وأنحاء أوربا وأفريقيا، بل ويستعين (الكاتبان) بتقرير لوزارة الدفاع الأمريكية صادر في نيسان/ إبريل 1987 يشير إلى أن لدى إسرائيل بعض الأسلحة الأكثر تطوراً من مثيلاتها في الولايات المتحدة الأمريكية، وأن لدى إسرائيل 300 قنبلة ورأس نووي وأنها سحبت من الخدمة قنابلها القديمة، وتشمل هذه الأسلحة الأكثر تطوراً أسلحة نووية موجهة بواسطة أشعة إكس وأجهزة الليزر الكيميائية[70].

المهم في هذا السياق هو أنه أضحى للسلاح النووي الإسرائيلي أكثر من وظيفة واحدة انطلاقاً من الاستراتيجية الإسرائيلية العليا، في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية بعد نهاية الحرب الباردة، وفي إطار بناء ما يسمى بالشرق الأوسط الجديد.

ثالثاً: السلاح النووي في الإدراك الاستراتيجي الإسرائيلي

إن الصياغة الاستراتيجية بشكل عام تأخذ في الاعتبار العوامل الذاتية والموضوعية المؤثرة في تحقيق الأهداف المخطط لها، والساحة التي تتحرك من خلالها عناصر الاستراتيجية ووسائلها. والتفكير الاستراتيجي الحصيف في التعامل السياسي لابد أن ينبع من القدرة على التمييز بين عناصر القوة الحقيقية وعناصر الضعف لدى مخطط الاستراتيجية ولدى الخصم الذي تتجه الاستراتيجية إليه وصولاً إلى تحقيق أهدافها، يعزز ذلك ضرورة استغلال عناصر القوة إلى حدها الأقصى، مع السعي دائماً لشل عناصر الضعف الذاتية، بل وتحويلها إلى عناصر قوة، في الوقت الذي يجري فيه العمل على تحويل عناصر القوة في الخصم إلى عناصر ضعف، ولو عن طريق التلاعب بالعناصر النفسية[71].

ومن هذا المنطلق كان لابد أن ينطلق التعامل الاستراتيجي مع العامل النووي في الصراع العربي - الإسرائيلي من قبل أي طرف من أطراف الصراع، وهذا هو المدرك الرئيسي الذي غلف التعامل الإسرائيلي مع الخيار النووي[72]. ولكن علينا في هذا المضمار أن نتذكر حقيقة رئيسية بخصوص خيارات إسرائيل السياسية وغير السياسية أنها دائماً تنبع من متطلبات الأمن الإسرائيلي الذي أضحى يحتل القيمة العليا بين جميع القيم القومية الإسرائيلية العليا[73]؛ إذ إن جميع تصرفات إسرائيل الداخلية والخارجية الاقتصادية والسياسية وغيرها تخضع لاعتبارات الأمن، فكيف بالأمر إذا كان يتعلق بقرار بخصوص السلاح النووي؟ لابد من أن تكون

متطلبات الأمن هي المغلفة لكل ما يتعلق بالاستراتيجية النووية، وخاصة أنَّ جملة حقائق رافقت نشأة إسرائيل أهمها[74] :

1. أن إسرائيل دولة صغيرة بمعنى أنها نشأت وعدد سكانها يقل عن مليون نسمة، ومساحتها لا تزيد على مساحة أي منطقة محلية في الدول التي تجاورها.

2. أن إسرائيل دولة فقيرة؛ فأراضيها لا تحتوي على أي خامات أو ثروات اقتصادية على قسط معين من الأهمية، وكذلك فإن الأراضي الزراعية والمياه والمعادن محدودة ولا تتوافر بكميات ذات قيمة، والأيدي العاملة في النشاطات الاقتصادية محدودة أصلاً وموزعة بين متطلبات الحرب الدائمة ومتطلبات الإنتاج.

3. أن إسرائيل دولة ضعيفة سكانياً وجغرافياً، فهي من ناحية تعاني من نقص ديمجرافي خاصة إذا ما قورنت بجيرانها العرب، ومن ناحية ثانية فإن سكانها غير متجانسين من حيث البنيان العنصري، ومن ناحية ثالثة فهي تمثل ضعفاً جغرافياً قاتلاً، إذ تمتلك ستمئة ميل من الحدود للدفاع عن نفسها، كما أنها لا تملك أي موقع مهم يبعد أكثر من ثلاثين ميلاً عن الحدود العربية، وإن أي جزء منها قابل أن يصاب بمقتل من قبل القوات العربية، أضف إلى ذلك أن التوزيع السكاني غير متناسق بحكم الطبيعة الجغرافية لأرض فلسطين المحتلة، حيث إن التمركز السكاني مكثف في مناطق دون أخرى؛ إذ إن مايقارب ثلاثة أرباع سكان إسرائيل يسكنون الساحل الممتد من شمال حيفا إلى

جنوب تل أبيب مع تفرع بارز ضيق باتجاه القدس، ويبلغ اتساع هذه المنطقة الكثيفة بالسكان اثني عشر ميلاً تقريباً من البحر الأبيض المتوسط.

4. أن إسرائيل أنشئت نشأة شاذة في محيط عربي يرفض وجودها؛ لذلك فهي تمثل "جيتوسياسي" حيث إنها محاطة بسياج من العداوة والرفض من قبل كافة جيرانها.

الاستراتيجية الإسرائيلية العليا

لقد عمدت إسرائيل إلى كل الوسائل والخيارات التي تدعم وجودها لمواجهة هذا الواقع؛ ولذلك جعلت استراتيجيتها العليا ترتكز على:

أولاً: استراتيجية عسكرية استمدت مفاهيمها من العقيدة الصهيونية كما استوحتها من أهدافها السياسية ومن ظروفها الإقليمية، وفوق كل ذلك استفادت من التراث العسكري العالمي؛ فتلقفت الأسلوب الألماني في الحرب الخاطفة وطبقت الأسلوب الأمريكي المتعلق بالقصف الجوي، وتأثرت بالأسلوب الألماني الفرنسي في التعبئة، ودمجت هذه الأساليب جميعاً لتكون لنفسها مذهباً عسكرياً مستقلاً متلائماً مع وضعها البشري والجغرافي والاقتصادي[75]. وقد مرت الاستراتيجية العسكرية لإسرائيل بمراحل تطور لا مجال لتناولها في هذا الموضع، ولكنها بشكل عام اعتمدت على المبادئ التالية[76]:

1. مبدأ الهجوم.
2. مبدأ الحرب الوقائية أو الهجوم الإجهاضي المسبق.

3. مبدأ الردع.
4. مبدأ المفاجأة.
5. نقل الحرب إلى خارج حدود إسرائيل.
6. المحافظة على التفوق العسكري.
7. الاعتماد على أجهزة الإنذار المبكر والرصد والمعلومات.

والحقيقة أن إسرائيل تنطلق في صياغة هذه المبادئ لاستراتيجيتها العسكرية من مسلمتين أساسيتين هما:

1. ضرورة الاعتماد الكلي على الذات والتخفيف قدر الإمكان من التبعية للخارج، ذلك أن طبيعة الصراع العربي-الإسرائيلي تستوجب الاعتماد على الذات، حيث إن وجود الدولة وشرعية الانتماء الإقليمي للسيادة على الأرض هما موضوع الصراع، الأمر الذي يعني أنه لا يمكن الاتكال على التحالفات والتوازنات الخارجية إلى مالانهاية[77]. ويعبر شمعون بيريز عن هذا التصور بقوله «هناك خطر كبير في تصاعد الاعتماد على الغير. نعم إن الولايات المتحدة صديقة لإسرائيل، ولكن هذا لا يمنع أنها أحياناً تحاول أن تملي على إسرائيل مواقف أمريكية أكثر منها إسرائيلية، وهذا يمكن أن يوصف بأنه ضغط»[78]. فالاعتماد على الخارج قد يؤدي إلى إملاء سياسي، وقد يؤدي إلى أن تكون الدولة المعتمدة تابعة للدولة المساندة إلى الحد الذي يجعل هذه الأخيرة تتحكم في القرارات المصيرية لتلك الدولة، بل وقد يحسم الموقف لغير صالحها. كما أن الدولة الضامنة قد لا تكون متفقة دائماً مع إسرائيل في تقويمها للموقف إزاء طبيعة الصراع العربي-

الإسرائيلي، إضافة إلى أن المعونة الخارجية في مسألة تخص الأمن قد لا تصل بالوقت المناسب، وإنما في الوقت الذي يكون فيه الأمر قد حسم لغير صالحها[79].

وتعود جذور مبدأ الاعتماد على الذات إلى الممارسة اليهودية في عالم الجيتو، ثم انتقل مع اليهود المهاجرين ليتسرب معهم فيصير في لحظة معينة معبراً عن جوهر الأمن عقب إنشاء إسرائيل، وقد أكدت خبرة حرب السويس ضرورة الاهتمام بهذا المبدأ، كما زادت خبرة حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 من هذه القناعة، إذ لو تأخر إمداد الجسر الجوي الأمريكي ليومين أو أكثر لأدى ذلك إلى تغيير نتائج تلك الحرب[80]. وتؤكد أيضاً التحذيرات في انقلاب موازين القوى لغير صالح إسرائيل ضرورة الاعتماد على الذات، كما يؤكد ذلك احتمالات تغير المصالح الأمريكية بما يتناقض مع المصالح الصهيونية الإسرائيلية، والتي ربما تقود في لحظة معينة إلى تخلي واشنطن عن الدفاع عن الوجود الإسرائيلي[81].

2. إعطاء مفهوم الأمن الإسرائيلي أولوية مطلقة في كل توجهات إسرائيل، بما في ذلك توجهها نحو السلام. ولا تبرز أولوية الأمن فقط بالصيغة التي يرددها نتنياهو، بمعنى لا تنازل عن أراض مقابل سلام قد يحدث ثغرات أو نقاط ضعف في الأمن الإسرائيلي[82]، وإنما أيضاً بالجوهر الحقيقي لمفهوم الأمن الإسرائيلي؛ هذا المفهوم رغم توسُّعه ومطاطيته وخضوعه لحركة التطور المستمر استجابة للظروف السياسية والمتغيرات الدولية فإنه في جوهره الحقيقي يقوم على الرغبة في تحقيق السيادة الكلية على المنطقة، والهيمنة والسعي إلى إنشاء إسرائيل

الكبرى. ويمكن للمراقب المتابع أن يكتشف هذا الجوهر للأمن الإسرائيلي من خلال متابعة التطورات التي شهدها المفهوم الأمني لإسرائيل منذ بداية نشأتها حتى الآن؛ ففي حين كان هذا المفهوم يدور حتى عام 1956 حول تخطي عناصر الضعف التي يعاني منها الكيان الذاتي والمحافظة على الدولة من الزوال[83]، نجده بعد عام 1956 يتحول إلى مفهوم الحصول على الدعم العسكري والاقتصادي من قبل القوى الدولية، والانتشار الدبلوماسي والسياسي على الصعيد الدولي حتى أضحى المساس بهيبة عبدالناصر ومحاولة إسقاطه أحد عناصر مفهوم الأمن الإسرائيلي[84]. واتخذ مفهوم التوسع والسيطرة و الضم للأراضي العربية والحدود الآمنة عناصر جديدة للأمن الإسرائيلي بعد حرب حزيران/ يونيو 1967[85]، بينما أضحى الحصول على الشرعية الإقليمية من خلال اختراق جدار العزلة الإقليمية التي أساسها عقد اتفاقات سلام وإقامة التطبيع الكامل والشامل مع الدول العربية أحد عناصر الأمن الإسرائيلي بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973[86]. في حين اتسع نطاق الأمن الإسرائيلي في الثمانينيات ليشمل منطقة الشرق الأوسط بأسرها، وهو ما عبر عنه بوضوح آرئيل شارون بقوله: «إن منطقة الأمن الإسرائيلي تمتد من باكستان حتى شمال أفريقيا ومن تركيا حتى الخليج العربي، ومن حق إسرائيل أن تضرب أي قوة مناوئة في هذه المنطقة»[87]. واحتل السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى أهمية متصاعدة في عناصر الأمن الإسرائيلي في الثمانينيات والتسعينيات، حتى صار منع أي دولة إقليمية من الحصول على السلاح النووي أحد عناصر هذا الأمن.

وفي الوقت الذي شكل فيه التوسع الاستيطاني عنصراً ثابتاً من عناصر الأمن الإسرائيلي منذ قيام إسرائيل حتى الآن، حيث يعتبر استمرار الاستيطان ضماناً لاستمرار الدولة وتدعيماً لوجودها[88]، فإن المحور الرئيسي للأمن الإسرائيلي في التسعينيات أضحى يدور حول تحقيق سلام القوة. وهذا ما عبر عنه نتنياهو صراحة بقوله: «إن السلام بين إسرائيل وجاراتها هو سلام ردع ويعتمد تحقيقه بصورة مباشرة على قدرة إسرائيل على الردع؛ فكلما بدت إسرائيل أقوى أبدى العرب موافقتهم على إبرام سلام معها» والسلام الذي تريده إسرائيل هو السلام الذي يقوم على قوة الردع المعتمدة على قوة الحسم، والذي لا يتحقق إلا بأمرين: الحفاظ على القوة العسكرية الإسرائيلية ووجود الحاجز الطبيعي أو ما يسميه نتنياهو (الجدار الواقي) بين إسرائيل وجيرانها العرب أي العمق الاستراتيجي الذي يتمثل في الضفة الغربية وجبالها من جهة الأردن، وهضبة الجولان من جهة سوريا وصحراء سيناء من جهة مصر[89].

ثانياً: إسرائيل هي الممثل الشرعي للصهيونية التي تعتبر في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي ثورة دائمة، وديمومتها تنبع من استمرار الهجرة اليهودية لإسرائيل وتصاعدها، واستيعابهم اجتماعياً عبر استكمال بنية دولة إسرائيل الاستيطانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتصبح الوطن القومي للشعب اليهودي، فالهدف المطلوب ليس زيادة الدعم لإسرائيل بقدر ما هو زيادة الهجرة إليها؛ وزيادة الهجرة تتطلب المزيد من بناء المستوطنات وتدعيم البناء الاقتصادي و المرافق العامة بشكل يتيح بقاء

السكان واستمرار تزايدهم واندماجهم[90]؛ الأمر الذي جعل نتنياهو يطرح تصوراً مفاده زيادة الهجرة من روسيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق ودول أوربا الشرقية والغربية إلى إسرائيل، وهو يطمح إلى أن يصبح سكان إسرائيل في عام 2020 بين 8 و10 ملايين نسمة مع ارتفاع معدل مستوى الدخل الفردي، وتحقيق ارتفاع في مستوى المعيشة للعائلة الإسرائيلية حتى تصير مرفهة، وهذا حسب رأيه لن يتحقق إلا إذا أصبحت إسرائيل قوة حقيقية على حلبة الاقتصاد العالمي[91].

ثالثاً: تعاني إسرائيل من فقر في مواردها الاقتصادية، ولتعويض هذا الفقر وبهدف التحول إلى مركز اقتصادي إقليمي سعت دائماً إلى تحقيق التفوق العلمي والتقني؛ ففيها ما لا يقل عن 45 عالماً لكل عشرة آلاف مواطن، وهي تنفق 3٪ من دخلها القومي على البحث العلمي والتطوير، ويعمل في مجال العلم والتقنية فيها ما يقارب 33٪ من مجموع الطاقة البشرية الإسرائيلية[92].

رابعاً: ولمواجهة العزلة الإقليمية التي وجدت فيها إسرائيل منذ عام 1948 انتهجت سياسة إقليمية محورها يدور حول الاحتلال التوسعي، الذي سمح لها باستيعاب الوجود العربي في فلسطين عام 1948 ومن ثم استئصال كل ما كان ينتمي إلى تلك الأرض بشرياً وحضارياً، و الحصول على الاعتراف الإقليمي العربي بها من خلال اتفاقات الهدنة عام 1949 والقبول العربي بقرار مجلس الأمن رقم 242 عام 1967. كما سمح لها توسعها الاحتلالي الإقليمي في عام 1967 باستكمال احتلالها لكل الأرض الفلسطينية ولأراض من ثلاث دول عربية بصياغة تصورها لمبدأ

السلام، ومن ثم التحول نحو الانتماء إلى الشرق الأوسط والسعي إلى إنشاء إسرائيل الكبرى. وقد ساعدها في ذلك انتهاج سياسة شد الأطراف بالتعاون مع بعض دول الجوار الجغرافي للعالم العربي كإيران في عهد الشاه وأثيوبيا وتركيا، وسياسة انتهاج التعاون مع بعض الأقليات في الدول العربية، الأمر الذي فجَّر العديد من الحروب الأهلية داخل العديد من الدول العربية[93].

خامساً: يأتي ويكمل ذلك انتهاج سياسة الانتشار السياسي في إطار التعامل الدولي؛ تلك السياسة التي قامت على خمسة مبادئ[94]:

1. تتحرك إسرائيل في الإطار الدولي وتعلن أنها قادرة أن تقدم خدماتها لكل النظم السياسية المعاصرة.
2. التحالف مع جميع القوى الكبرى، وإن كان ذلك على درجات متفاوتة.
3. التحكم في التوازن الإقليمي وصولاً إلى التأثير بدرجة أو بأخرى في التوازن الدولي.
4. اعتماد مبدأ توزيع الأدوار، وقد طبقته السياسة الإسرائيلية على نطاق واسع.
5. جعل الوظيفة الدبلوماسية والتعامل الدبلوماسي ينطلق من المفهوم الكفاحي.

من هذا المنطلق تبرز أهمية السلاح النووي ليصير أداة مساندة في تحقيق عناصر استراتيجية إسرائيل العليا؛ فهو من جانب يستخدم كسلاح نفسي ضد العرب ليكون من بين أدوات زرع اليأس والإحباط وترسيخ القناعة

لديهم بضرورة القبول بتسويات إقليمية دون الحاجة إلى التقليص من حدود إسرائيل الحالية[95] . ومن جانب ثان فإن لجوء إسرائيل إلى الخيار النووي يحقق الشعور بالاستقرار النفسي لدى المجتمع الإسرائيلي ويعمق إحساسه بالأمن. ومن جانب ثالث يوفر لإسرائيل قدرة ردع فعالة. ومن جانب رابع يقلص الخيار النووي من عناصر الضعف الاستراتيجي الإسرائيلي، فهو يخفف العبء الاقتصادي للحفاظ على الأمن الإسرائيلي، ويضمن تفوقاً إسرائيلياً مطلقاً على الجانب العربي، خاصة في ظل احتكار إسرائيل للأسلحة النووية، ويقلل من السباق في المجال التقليدي ما دامت إسرائيل تمتلك قدرة الردع والعقاب الحاسمين. ومن جانب خامس يصير لجوء إسرائيل نحو الخيار النووي أداة ضغط ضد الولايات المتحدة الأمريكية ودول غربية أخرى لضمان استمرار تزويد إسرائيل بالسلاح التقليدي والدعم السياسي[96] . كما يصير التقدم النووي الإسرائيلي أداة تدعيم وتوسيع للعلاقات مع دول أخرى؛ فقد سمح هذا التقدم بعقد مشاركات وصفقات مع دول مختلفة؛ مثل إيران في عهد الشاه وجنوب أفريقيا (قبل تحررها من سيطرة النظام العنصري) وتشيلي والصين وفي المرحلة الحالية الهند[97] .

وهكذا فإن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية وتفوقها في هذا الميدان دعم من وظيفتها الإقليمية والدولية؛ فقد عمَّق من تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما عمَّق من قدرتها على التحكم بالتوازن الإقليمي، وساعدها على فرض نفسها على أنها قوة إقليمية تحاول من خلال فاعليتها الشرق أوسطية إيجاد دور ديناميكي متميز في إطار لعبة الأمم خلال السنوات المقبلة.

والحقيقة التي تبرز في هذا السياق أن ما يساهم في تحقيق هذا الدور المنشود هو التوظيف الاستراتيجي للسلاح النووي بما يضخم من قدراتها، الأمر الذي جعل إسرائيل منذ البداية تتعامل مع الخيار النووي بوصفه خياراً استراتيجياً طوعته بما يخدم أهدافها الحالية والمستقبلية.

استراتيجية إسرائيل النووية

لقد اعتمدت إسرائيل مجموعة من المبادئ في صياغة استراتيجيتها النووية غير المعلنة، ورغم الثبات الذي تميزت به هذه المبادئ فإنها في حقيقة الأمر قد أخضعتها لتطور مستمر، بما ينسجم وتعظيم الحصول على أكبر العوائد من جراء اعتماد هذه المبادئ، وفي هذا السياق يمكن تمييز أربعة مبادئ متداخلة معتمدة في استراتيجية إسرائيل النووية غير المعلنة:

أولاً: مبدأ الغموض؛ فإسرائيل منذ بداية مشروعها النووي وحتى الآن لم تعلن رسمياً عن نفسها دولة نووية، ومع ذلك فقد اجتازت ثلاث مراحل رئيسية في اتباع سياسة الغموض النووي[98]: المرحلة الأولى، وتمتد منذ بداية الستينيات حتى حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 حيث عمدت إلى التضليل، ومحوره إخفاء وجود قدرة إنتاج الأسلحة النووية لديها، حتى إن الصمت الرسمي بهذا الخصوص ظل يشمل جميع أدوات النقاش العام ومنابره بما في ذلك وسائل الإعلام والكنيست، وما بعض التلميحات التي أطلقت بهذا الشأن إلا محاولة إضفاء المزيد من الغموض على السلوك النووي الإسرائيلي. ولعل الأسباب التي دفعت إسرائيل في هذه المرحلة إلى المزيد من التكتم والتضليل متأتية من الرغبة في مواجهة الضغوط الأمريكية التي كانت تتعرض لها خلال فترة ولاية الرئيس الأمريكي

الأسبق جون كنيدي من أجل السماح للخبراء الأمريكيين بتفتيش مفاعل ديمونا من جانب. ومن جانب ثان لكسب ود الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تعارض بشدة انتشار السلاح النووي في تلك المرحلة، وقبل شن إسرائيل لحرب حزيران/ يونيو 1967. ومن جانب ثالث استهدفت عدم إحراج الدول التي تقدم لها المساعدات والمعونات التي من شأنها أن تطور برنامج تسلحها النووي، في الوقت الذي تقلص فيه دوافع الدول العربية (وبشكل خاص مصر) للسعي نحو إنتاج السلاح النووي والحصول على أسلحة متطورة من الاتحاد السوفيتي آنذاك. كما استخدمت إسرائيل التضليل وإنكار قدرتها على إنتاج الأسلحة النووية كبديل لعدم انضمامها لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حتى تصير في تلك المرحلة بمنأى عن التقيد بأي التزامات تعوق تطوير برنامجها النووي.

المرحلة الثانية؛ وتمتد منذ نهاية حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 حتى بداية الثمانينيات، وفي هذه المرحلة اتخذت سياسة الغموض منحى آخر محوره إعلان إسرائيل عن قدرتها على إنتاج الأسلحة النووية مع نفي حيازتها لهذه الأسلحة. وعلى ما يبدو فإن الأداء العسكري المصري والسوري في حرب تشرين الأول/ أكتوبر وتحطيم أسطورة (الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر) كان من بين أهم الدوافع التي دفعت إسرائيل إلى الإعلان عن قدرتها على إنتاج الأسلحة النووية في تلك المرحلة، حيث أرادت أن ترفع مكانتها وهيبتها الإقليمية التي تضررت جراء تلك الحرب، وفي محاولة منها للتلويح لدول العالم الثالث بإمكانية الاستفادة من التطور التقني الإسرائيلي، خاصة بعد أن ساهمت حرب تشرين الأول/ أكتوبر في

زعزعة كثير من علاقات إسرائيل مع دول العالم الثالث؛ وبشكل خاص الدول الأفريقية. ثم إن الإعلان عن قدرة التسلح النووي استخدم بوصفه سلاحاً نفسياً ضد العرب لدفعهم نحو الاعتراف بإسرائيل، وخاصة أنه جاء مرافقاً لسياسة التسوية السلمية بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر، حتى إن عيزرا وايزمن رئيس إسرائيل الحالي ووزير الدفاع الإسرائيلي أثناء محادثات التسوية المصرية ـ الإسرائيلية أكد «أن قدرات التسلح النووي الإسرائيلي كانت السبب الأول وراء دفع الرئيس السادات إلى اتخاذ قرار السلام»[99].

أما المرحلة الثالثة من سياسة الغموض النووي الإسرائيلي فتمتد من مطلع الثمانينيات حتى الآن، ولم يكن محورها التلميح بامتلاك الأسلحة النووية فحسب، وإنما أيضاً التلميح ببعض خصائص ترسانة إسرائيل النووية وما تتضمنه من أسلحة نووية ونيترونية وهيدروجينية، والاستعداد لاستخدامها، حتى أشارت تقارير مختلفة أن إسرائيل قد قامت لأول مرة بنشر بعض وحدات صواريخها النووية في النقب والجولان[100].

إن هذا التحول النوعي في سياسة الغموض النووي الإسرائيلي يستهدف بلاشك إبراز إسرائيل كقوة إقليمية مسيطرة، ولاسيما أنه جاء مقترناً بتوسيع مجال الاهتمام الأمني والاستراتيجي لإسرائيل، من حيث امتداده ليشمل دولاً مثل تركيا وباكستان وإيران ودول أفريقيا الشمالية والوسطى، ومقترناً بما سمي بـ "مبدأ بيجن" وباتفاقية التعاون الاستراتيجي الأمريكي ـ الإسرائيلي، وقيام إسرائيل باستخدام قوتها

التقليدية للقيام بعمليات عسكرية ضد العرب؛ لاعتقادها أن العرب لن يردوا عليها بعمليات مماثلة خشية العقاب النووي كما حصل في ضرب المفاعل النووي العراقي عام 1981 وضرب مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس عام 1985.

لقد ساهم هذا التحول النوعي لسياسة الغموض النووي الإسرائيلي في فتح أبواب النقاش الواسع والمعلن بين أوساط العديد من المفكرين والسياسيين والباحثين الإسرائيليين حول جدوى الاستمرار بسياسة الغموض؛ فاقترح فريق من هؤلاء المفكرين والسياسيين والباحثين انتهاج سياسة نووية معلنة. إلا أنه على ما يبدو أن الترجيح ظل لصالح استمرار سياسة الغموض النووي بدعوى "أن سياسة الغموض تتمتع بمزايا عديدة ولا تنطوي على الأخطار الكثيرة وعلى الكلفة التي تصاحب تحويل الأسلحة النووية إلى أسلحة علنية"[101]. كما أن سياسة الإعلان عن امتلاك أسلحة نووية لن تكون لها فوائد إضافية، وخاصة أنَّ العالم العربي أضحى على قناعة تامة أن إسرائيل دولة نووية بكل معنى الكلمة[102].

ثانياً: مبدأ الاحتكار النووي الإقليمي؛ فمن منطلق استراتيجية إسرائيل النووية فإن امتلاك الأسلحة النووية غير كاف بحد ذاته ما لم يرافقه احتكار لهذه الأسلحة في الشرق الأوسط، فمنطق الردع النووي الإسرائيلي مطلق، وهذا نابع من أن الإدراك الاستراتيجي لإسرائيل يرفض قيام توازن نووي إقليمي باعتبار أن مفعول الردع لأي قوة نووية عربية يبقى أكبر بكثير من مفعول الردع لقوة نووية إسرائيلية مشابهة أو حتى أكبر بقليل، فمفعول الردع إلى جانب العامل النفسي هو محصلة عوامل مادية عديدة؛ منها

الإمكانية النووية والعمق الاستراتيجي والتوزيع والكثافة السكانية والانتشار الجغرافي لمفاصل الثقل الرئيسية عند أي طرف[103].

وانطلاقاً من هذا الإدراك الاستراتيجي، فقد أضحت إسرائيل الدولة الأولى في استخدام وسائل غير دبلوماسية في مواجهة الانتشار النووي المعادي، حتى إنها أعلنت رسمياً ما عرف بـ "مبدأ بيجن" الذي أعلنه رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الأسبق روفائيل إيتان في 9 حزيران/ يونيو 1981 بقوله: «إن إسرائيل لن تتحمل وجود أسلحة نووية في أيدي العرب، كما أنها لن تسمح لأي دولة عربية أن تطمح في الحصول على السلاح النووي»[104].

غير أن نتائج أزمة الخليج الثانية وما كشفته عن وصول العراق إلى عتبة إنتاج الأسلحة النووية عام 1990 وبشكل سري قد جعلت إسرائيل تدرك أهمية التعاون الفعال مع الولايات المتحدة الأمريكية لاستخدام أساليب إكراهية ضد أي دولة شرق أوسطية تملك قدرة نووية على قدر معين من الأهمية حتى لو كانت في طور التكوين أو التطوير[105].

وإسرائيل التي تريد الإبقاء على احتكارها للسلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط إلى أجل غير مسمى واستخدام هذا الاحتكار كورقة مساومة لتحقيق أهدافها في المنطقة، تطرح فكرة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وفق صيغ وضوابط لا تجعل الفكرة غير قابلة للتطبيق على المدى القصير فحسب، بل تجعلها تدخل في إطار أوسع وأكثر مثالية، وهو إقامة عالم خال من الأسلحة النووية يشمل جميع الدول بما فيها الدول النووية المعترف بها[106].

ثالثاً: مبدأ التكامل؛ بمعنى أن الوظيفة القتالية للسلاح النووي تصير متكاملة مع الوظائف الأخرى لهذا السلاح (السياسية - الدبلوماسية - النفسية) في خدمة الاستراتيجية العليا لإسرائيل. والوظيفة القتالية لهذا السلاح بدورها تتكامل مع الأدوات القتالية الأخرى؛ بعبارة أخرى إن الاحتكار النووي الإسرائيلي حتى في توفيره لردع نووي مطلق فإن هذا الردع لا يكون إلا عنصراً من عناصر قدرة الردع المركبة والمختلطة لترسانة إسرائيل القتالية التي تتضمن أسلحة تقليدية وأخرى ذكية وأسلحة كيماوية وجرثومية وإلكترونية ونووية. وتصير الوظائف الأخرى للسلاح النووي بدورها تكميلية ومتكاملة مع عناصر التعامل السياسي الدبلوماسي والنفسي وأدواتها المتنوعة، ولا تنفصل عنها بل تؤدي دورها في إطارها بصيغة توزيع الأدوار وتعدد الأدوات. يضاف إلى ذلك أن ترسانة إسرائيل النووية تتضمن أنواعاً مختلفة من الأسلحة النووية بتصميماتها وأحجامها وعياراتها المتنوعة، هذه الأنواع المختلفة تتكامل فيما بينها لتوفر إمكانيات الاستخدام القتالي المتناسب مع كل الحالات.

المهم أن مبدأ التكامل يوفر فرصة اختيار السلاح المناسب الذي يجب أن يستخدم بما يتناسب مع المعركة؛ فلابد أن تكون خصائص الأسلحة المستخدمة تنسجم وأهداف كل معركة وظروفها وطبيعتها واقتصادات الحركة، بمعنى انسجام كلفة الجهد المبذول مع قيمة العائد المطلوب[107].

رابعاً: مبدأ الاستعداد لأسوأ الحالات؛ ورغم أن هذا المبدأ هو الذي غلف الإدراك الإسرائيلي في اللجوء إلى الخيار النووي ليصبح السلاح النووي ملاذ إسرائيل الأخير، إلا أن تطور ترسانة إسرائيل النووية من جانب،

والمتغيرات التي أصابت الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي نتيجة تطور الوظيفة الإقليمية والدولية لإسرائيل من جانب آخر، ساهمت في تطوير الإدراك الإسرائيلي بخصوص استخدام الأسلحة النووية مما سمي "استراتيجية العقرب" إلى "استراتيجية الفينيق" ومن ثم إلى "استراتيجية الاستخدام العملياتي"، وبدأ في السنوات الأخيرة يبرز تطويع مبدأ الاستعداد لأسوأ الحالات ليصير مرادفاً لمبدأ الاستعداد لاستثمار أفضل الحالات.

لقد كان الإدراك الاستراتيجي الإسرائيلي في البداية يقيد استخدام الأسلحة النووية تحت ما يسمى باستراتيجية العقرب التي تقوم على المبدأ الآتي: في حال هزيمة إسرائيل عسكرياً واقترابها من الزوال تطلق نيرانها النووية فتقضي على جيرانها العرب وعلى نفسها في آن معاً لكون الرقعة الجغرافية للشرق الأوسط ضيقة على التفجيرات النووية. وفي مرحلة لاحقة وبشكل خاص في السبعينيات انتقل الإدراك الاستراتيجي الإسرائيلي نحو ما يسمى استراتيجية الفينيق، وهذه الاستراتيجية تقوم على المبدأ الآتي: عندما تشعر إسرائيل بأنها مقبلة على هزيمة عسكرية مقابل الجيوش العربية تظهر مخالبها النووية بحيث يهرع المجتمع الدولي إلى ضبط الموقف وتتدخل الإمكانات الأمريكية ميدانياً لتحويل مجرى الحرب لصالح إسرائيل، ثم تفرض بعد ذلك وقفاً للحرب[108]. أليس هذا ما حدث تحديداً في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973؟

وفي الثمانينيات يبرز العديد من الكتابات الإسرائيلية التي تدعو إلى استراتيجية الاستخدام العملياتي للأسلحة النووية[109]. وخاصة أنَّ ترسانة إسرائيل النووية تتضمن العديد من الأسلحة النووية التكتيكية والأسلحة

النووية ذات الإشعاع المنخفض، وقد أشارت التقارير المختلفة إلى أن إسرائيل قامت بالفعل بنشر العديد من وحدات صواريخها ذات الرؤوس النووية وإخراجها إلى الخدمة، بعد أن كانت في السراديب والمخابئ.

والحقيقة أن التحول نحو استراتيجية الاستخدام العملياتي للأسلحة النووية يأتي مترافقاً مع التطورات المتتابعة التي شهدها الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، وبشكل خاص منذ نهاية حرب عام 1967 والتي تأتي متناغمة مع التحولات في الوظيفة الإقليمية والدولية لإسرائيل. ورغم أن هذه التطورات عديدة ولا يتسع نطاق البحث لتناولها، فإنه في إطار هذه الجزئية من البحث يبرز تطوران مهمان يعدان انقلاباً على التقاليد الاستراتيجية التي وضعها بن جوريون؛ هذه التقاليد التي كانت تفرض تجنب الصدام أو المواجهة مع أي قوة غير عربية في المنطقة، وكذلك تجنب الصدام مهما كانت الظروف مع أي قوة كبرى. غير أن التطور الذي شهده الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي شكل تناقضاً واضحاً مع هذه التقاليد؛ فقد بدا واضحاً أن هذا الفكر قد بدأ يُدخل في اعتباره احتمالات الصدام المباشر مع قوة إقليمية غير عربية مثل إيران. ولعل توسيع الاهتمام الأمني والاستراتيجي ليشمل منطقة الشرق الأوسط كلها منذ بداية الثمانينيات أي بعد قيام الثورة الإيرانية يضع في الاعتبار احتمالات مثل هذا الصدام، كما أن التصريحات الإسرائيلية المتكررة المحذرة من الخطر الذي تمثله إيران تعبيرٌ عن هذا التطور. وأن إسرائيل ومنذ حرب الاستنزاف في نهاية الستينيات أدخلت باعتبارها احتمالات الصدام مع الاتحاد السوفيتي ولو على نطاق ضيق، حيث إن إسقاط طائرات سوفيتية يقودها طيارون سوفييت أثناء حرب الاستنزاف أبرزت احتمالات حدوث مثل ذلك

الصدام، كما أن تصريحات موشي ديان بقدرة إسرائيل على توجيه إصابات قاتلة إلى بعض الأراضي السوفيتية أثناء حرب الاستنزاف ورغم أنها اعتبرت في حينها نوعاً من الدعاية الرخيصة فإنها كانت مؤشراً إلى مثل هذا التحول في الفكر الاستراتيجي الذي بدا واضحاً في الثمانينيات عندما وجهت إسرائيل بعض صواريخها النووية بعيدة المدى باتجاه أجزاء الاتحاد السوفيتي السابق[110].

المهم أن هذا التحول في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي يأتي منسجماً مع تصاعد وظيفة إسرائيل الإقليمية والدولية؛ هذه الوظيفة التي بدأت تتطور منذ اتفاقية التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية في بداية الثمانينيات، وهي كما يميل الباحث آخذة في الاتساع والتطور مع نهاية الحرب الباردة، الأمر الذي يعني مضاعفة أهمية ترسانة إسرائيل النووية في هذه الوظيفة وما تطرحه من احتمالات الاستخدام الفعلي لبعض مفردات هذه الترسانة في المرحلة المقبلة.

سيناريوهات استخدام إسرائيل للأسلحة النووية

في الحقيقة لا توجد دلائل مؤكدة حول توقيت لجوء مالك الأسلحة النووية إلى استخدامها وتحمُّل العواقب السياسية المترتبة على استخدامها؟ إذ يمكن لحرب نووية أن تندلع مصادفة نتيجة خطأ فني أو إنساني؛ فإساءة تفسير رسائل الرادار أو إساءة تفسير هوية الغواصات ونواياها أو المناورات العسكرية ربما تغري دولة مالكة للأسلحة النووية بشن ضربة نووية وقائية، وفضلاً عن ذلك يجب الانتباه للحوادث الإدارية بمعنى القرار بشأن ضربة نووية دون تخويل من قبل الهيئات المختصة بصنع القرار[111].

وعلى أي حال فالأكثر احتمالاً أن استخدام الأسلحة النووية في الشرق الأوسط مرتبط بالحاجة الماسة إلى تأثيرات أكثر فاعلية مما تسمح به الأسلحة التقليدية وبحدوث تطورات طارئة خطيرة. ويتوقع معظم المحللين أن تقدم إسرائيل على استخدام الأسلحة النووية كآخر خيار، لدى هزيمة الجيش الإسرائيلي في ميدان المعركة، أو بدء الجيوش العربية اكتساح قلب إسرائيل[112]. ولكن في ضوء المناخ والوضع الاجتماعي السياسي والقومي السائد في الشرق الأوسط فمن المحتمل أن تستخدم الأسلحة النووية في تلك المنطقة في عدد من الأوضاع، وليس فقط في وضع الدفاع في الخندق الأخير، وخاصة أنَّ إسرائيل قد نشرت بعض أسلحتها النووية. وعليه فهناك عدة سيناريوهات يمكن أن تستخدم فيها الأسلحة النووية في الشرق الأوسط منها[113]:

1. السيناريو المرتبط بمسألة البقاء القومي؛ حيث يصير استخدام الأسلحة النووية من قبل إسرائيل هو البديل الوحيد عن الاستسلام وانتهاء وجودها، وخاصة أنَّ هذه المسألة تجد تعبيرها في القلق الدائم لدى الإسرائيليين لدى تعرضهم للمذابح، حتى أصبحت إحدى نتائج هذا القلق عقدة الماسادا.
2. سيناريو قطع الطريق؛ بموجب هذا السيناريو تهاجم دولة عربية أو أكثر إسرائيل بشكل مباغت بحيث لا تستطيع صد الهجوم أو تقلص من اندفاعه باستخدام الأسلحة التقليدية، في مثل هذا الوضع قد تلجأ إلى استخدام أسلحتها النووية سواء في مسرح العمليات العسكرية أو بضرب خطوط الإمدادات العسكرية العربية أو بالضرب في العمق العربي.
3. السيناريو الوقائي؛ بموجب هذا السيناريو قد توجه إسرائيل ضربة نووية محدودة ضد دولة عربية أو أكثر إذا شعرت أن هذه الدولة العربية (أو

الدول العربية) تستعد لشن حرب عليها وبطريقة تقلل من فرص الرد عليها بالأسلحة التقليدية، وخاصة أنّ الإغراء بتوجيه ضربة وقائية أقوى في الشرق الأوسط منه في أي مكان آخر، بسبب الهجمات المفاجئة الناجحة في حربي 1967 و1973.

4. في ظل تعرضها لحرب استنزاف واسعة تتواصل لعدة أشهر؛ فخلال مثل هذه الحرب ستواجه إسرائيل مصاعب اقتصادية بسبب امتصاص الحاجات العسكرية للموارد البشرية مما يسبب نقصاً في القوة البشرية في الميدان الاقتصادي، ناهيك عن التكاليف المادية لمثل هذه الحرب. ومن المحتمل في مثل هذا الوضع واستمرار هذه الحرب الاستنزافية أن تلجأ إسرائيل إلى استخدام نوع من الأسلحة النووية إذا ما أدركت أن مثل هذا الاستخدام يمكن أن يوقف مثل هذه الحرب.

5. إذا ما تعرضت لهجوم عربي بالأسلحة التقليدية يستهدف مواقع ومصالح حيوية؛ كمواقع بناء قدرتها النووية مثل مفاعل ديمونا على سبيل المثال.

6. في حال حدوث مواجهة عسكرية بينها وبين عدد من الدول العربية، تستخدم فيها دولة عربية أو أكثر في لحظة معينة من القتال أسلحة كيماوية أو بيولوجية أو صواريخ أرض - أرض أو أي أنواع أخرى من الأسلحة فوق التقليدية تؤدي إلى إصابة عدد معين من الإسرائيليين، الأمر الذي ربما يدفع إسرائيل إلى الانتقام باستخدام الأسلحة النووية.

7. إذا قاربت دولة شرق أوسطية الوصول إلى "العتبة النووية" أو إذا ما حصلت دول شرق أوسطية بأي شكل من الأشكال على الأسلحة النووية.

وبغَض النظر عن هذه السيناريوهات، فقد أكد العديد من المفكرين والسياسيين والعسكريين الإسرائيليين (بعد حرب الخليج الثانية) أن إسرائيل لن تتردد في استخدام أحدث ما تضمه ترسانتها من منظومات الأسلحة؛ بما فيها أسلحة الدمار الشامل، وبشكل خاص الأسلحة النووية في الحرب المقبلة مع العرب[114]. كما أن احتمالات الحرب ليست فقط موجودة في الإدراك الإسرائيلي بل هي احتمال قائم ويتم الاستعداد له دائماً، وخاصة أنَّ الإدراك الاستراتيجي الإسرائيلي يفصل بين ما هو سياسي وما هو أمني - عسكري، فلا يوجد تعارض منطقي في السلوك الإسرائيلي بين استخدام القوة العسكرية والسير في اتجاه التسوية السلمية. بل على العكس من ذلك يزداد التأكيد من جانب إسرائيل على دور القوة العسكرية في مجالات تتصل بإطار التسوية السلمية ذاته سواءً فيما يتعلق بالوصول إليها أو ما يسمى الحفاظ عليها[115].

وبهذا الصدد برزت تحليلات وتوقعات أشارت إلى أن حكومة نتنياهو كانت تفكر بجرّ سوريا ولبنان إلى حرب محدودة تؤدي إلى شلٍّ قدرة سوريا العسكرية وإجبارها على القبول بسقف أقل من انسحاب إسرائيلي كامل. وتضيف بعض هذه التحليلات أن من شأن خيار الحرب أن يجر مصر والدول العربية إلى مساندة سوريا، وربما اشتركت إيران في مثل هذه الحرب التي لا بد أن تصبح آنذاك حرباً شاملة[116]، تظهر فيها إسرائيل مخالبها النووية، وخاصة أنَّ استفتاءات الرأي العام الإسرائيلي تبين تأييداً كبيراً لاستخدام الأسلحة النووية ضد العرب[117]. ومما يؤكد مثل هذا التصور تصريح روفائيل إيتان وزير الزراعة والبيئة في حكومة نتنياهو في

21/ 8/ 1996 الذي زعم فيه «أن إسرائيل قادرة على محو سوريا من وجه الأرض»[118].

ويبرز من ضمن الاحتمالات المبررة في الإدراك الإسرائيلي لشن حرب تولي نظام ذي توجهات إسلامية راديكالية مقاليد السلطة في إحدى الدول العربية المجاورة، وتبعاً لهذا الاحتمال يمكن أن يصبح أمن إسرائيل موضع تهديد بفعل السلوكيات المحتملة لهذا النظام مما يقود إلى حرب شاملة. كما أن قيام إحدى الدول العربية بانتهاك هيكلي لاتفاقيات السلام التي عقدت أو التي ستعقد مع إسرائيل مترافقاً مع تحركات عسكرية يُعتبر في الإدراك الإسرائيلي تهديداً لأمنها على نحو يمكن أن يؤدي إلى شن حرب شاملة[119].

ويمكن أن يمتد الخيال الاستراتيجي للباحث نحو تصور حدوث انتفاضة فلسطينية ثانية في ظل سياسة الاستفزاز والاستيطان التي تمارسها الحكومة الإسرائيلية تشمل قيام عمليات فلسطينية تشكل تهديداً واسع النطاق لما صار يعرف في الكتابات الإسرائيلية "الأمن الشخصي" للإسرائيليين على نحو أوسع مما حصل قبل قمة شرم الشيخ، وكرَد فعل لذلك تقدم حكومة إسرائيل على إعادة احتلال مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني وإلغاء اتفاقية أوسلو وما بعدها، الأمر الذي ربما يقود إلى إلغاء الاتفاقيات من جانب دولة عربية أو أكثر، فإذا بالأوضاع تتدهور لتسير نحو مجابهة شاملة، ربما تتطور إلى حد تستخدم فيه إسرائيل بعضاً من أسلحتها النووية، إذ إن الخبرة التاريخية لحروب إسرائيل تبين أنها لا تخضع لأسباب منطقية.

ومن ضمن الترجيحات لقيام حرب في الشرق الأوسط يستخدم فيها السلاح النووي الإسرائيلي تلك المتعلقة ببعض التقديرات الإسرائيلية التي تشير إلى إمكانية تعرض إيران لضربة جوية ـ صاروخية تستهدف المنشآت النووية الإيرانية في بوشهر؛ مما يدفع إيران إلى توجيه ضربات صاروخية تحدث أضراراً كبيرة في أهداف حيوية لإسرائيل، الأمر الذي يحمل إسرائيل على اتخاذ رد فعل مُبالَغ فيه باستخدام بعض أسلحتها النووية[120].

ويُعَدُّ أحد السيناريوهات الأكثر تشاؤماً لاستخدام الأسلحة النووية الإسرائيلية في أفريقيا هو ذلك المتعلق باستخدامه في إطار الصراع في القرن القادم، كما يشير معظم التحليلات المتخصصة إلى أن حروب المياه، خاصة في منطقة الشرق الأوسط ستكون أحد عناصره الرئيسية. ويمكن أن يؤدي السلاح النووي الإسرائيلي دوراً مباشراً في حروب المياه خاصة مع مصر التي ماتزال تقارير وزارة الخارجية الإسرائيلية رغم مضي حوالي عشرين سنة على توقيع اتفاقية سلام مصرية ـ إسرائيلية تعتبرها أحد أبرز أعداء إسرائيل الحاليين. المهم في إطار مثل هذا الصراع يمكن أن تقوم إسرائيل بتوجيه ضربات نووية محدودة إلى السد العالي قد تؤدي إلى إغراق دلتا النيل. والأخطر من ذلك هو العمل على تحويل مجرى نهر النيل عبر تفجير سلسلة من الجبال التي تفصل نهر الكونجو عن وادي النيل، وتفجير هذه الجبال بأسلحة نووية إسرائيلية يعني أن مياه نهر النيل ستتحول إلى نهر الكونجو[121]. ومما يشير إلى هذا التصور علاقة إسرائيل مع بعض الدول الأفريقية، وخاصة الكونجو الديمقراطية (زائير سابقاً).

رابعاً: السلاح النووي والوظيفة الشرق أوسطية لإسرائيل

تبرز متابعة التطورات التي شهدتها المنطقة العربية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى هذه اللحظة حقيقة كبيرة تتمثل في النجاح الإسرائيلي المتواصل في تثبيت الوجود الإسرائيلي وتدعيمه، وبالتالي التحكم في مجمل التطورات التي شهدتها المنطقة؛ فقد أثبتت السنوات الماضية، وبشكل خاص منذ التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد، أن السياسة الإسرائيلية تسير في خط ثابت محوره استغلال الإطار الدولي، بحيث يصبح إنشاء إسرائيل الكبرى قد ترسخ كأحد عناصر الأمن القومي الأمريكي. ومن ثم تدعيم السيطرة على المتغيرات الإقليمية بما يمكِّن إسرائيل من الغزو السلمي الاقتصادي والثقافي للمنطقة، وبحيث لا تقتصر على خلق التحلل بل تتحكم في الجسد العربي ومقوماته الذاتية.

وقد سعت إسرائيل عبر سياستها الإقليمية طيلة هذه الأعوام (أي منذ قيامها حتى الآن) إلى تحقيق ثلاثة أهداف هي: تدعيم الأمن الإسرائيلي، الحصول على الشرعية الإقليمية وتدعيمها، بلوغ الهيمنة الإقليمية. ودائماً كان منطق إسرائيل في التعامل الإقليمي يدور حول محورين كل منهما يكمل الآخر: الأول شل الأخطار التي تواجهها، والثاني العمل على تحقيق أهدافها الصهيونية، ليس بالمعنى الذي وضعه آباء الصهيونية الأوائل، وإنما بالمعنى الذي يفرضه الواقع المعاصر. ومن الطبيعي أن تجد إسرائيل في الشرق أوسطية فرصتها لتحقيق أهدافها في استكمال مرحلة البناء الاقتصادي، وتحقيق الوثبة الكبرى في الشرق الأوسط، ومن ثم تمكين إسرائيل من التكامل الاقتصادي، وفي مرحلة لاحقة تجزئة الدول العربية

وإنشاء إسرائيل الكبرى. وقد مهدت لذلك عبر تحولها إلى دولة شرق أوسطية من جانب، والمحافظة على تفوقها النوعي العسكري من جانب آخر، وبشكل خاص من خلال احتكارها للسلاح النووي الذي يسمح لها بفرض نظام الشرق الأوسط الجديد، الذي يمكّنها من إنجاز وظيفتها الإقليمية، وبالتالي وظيفتها الدولية خلال السنوات القادمة.

تحويل إسرائيل إلى دولة شرق أوسطية

يلحظ المحلل المتابع للسياسة الخارجية الإسرائيلية كثرة التحول من مبدأ إلى نقيضه؛ فإسرائيل أنشئت وهي تعلن عن كونها دولة غير منحازة، وما أن انقضت عدة سنوات حتى أضحت أداة النفوذ الاستعماري الغربي في المنطقة، وإسرائيل التي بدأت معتمدة على وارداتها التسليحية والنفطية من الاتحاد السوفيتي سابقاً والعديد من دول أوربا الشرقية تحولت في نهاية الستينيات إلى مناصبة الاتحاد السوفيتي العداء العنيف[122].

وإذا كان الإمعان في الحديث عن التحولات المتناقضة في السياسة الخارجية الإسرائيلية لا يدخل في الإطار المرسوم لهذه الدراسة، فإن هذه الدراسة معنية بالتحول في انتماء إسرائيل الشرق أوسطي، وأسباب هذا التحول ومنظوره المستقبلي.

فإسرائيل كانت ترفض في بداية نشأتها اعتبارها دولة شرق أوسطية حتى إن بن جوريون كان يقول بالحرف الواحد: «إن إسرائيل التي تقع جغرافياً في الشرق الأوسط هي ليست منه». ويقول بنحاس سابير «إن إسرائيل تنتمي إلى أوربا بكل شيء ثقافياً وسياسياً واقتصادياً رغم موقعها

في الشرق الأوسط». بل إن مطالبة إسرائيل بالانضمام إلى السوق الأوربية المشتركة انطلقت من هذا الانتماء، الذي كان غير خاضع للمناقشة، بدليل ما حدث للحاخام الأمريكي الأصل "يهودا لايب مجنس" الذي سبق أن عُين منذ عام 1930 رئيساً للجامعة العبرية؛ فما أن دعا في عام 1948 إلى دمج إسرائيل في الشرق الأوسط حتى تنكرت له الجامعة العبرية، وأكدت آنذاك أن أراء مجنس لا تمثل وجهة نظر الجامعة أو هيئة التدريس فيها، وإذا بالنعوت العديدة تطلق على الرجل حتى أكره في النهاية على الاختفاء من الحياة العامة[123].

ولكن سرعان ما بدأ يتسلل بعد سنوات الإحساس بضرورة الانتماء إلى الشرق الأوسط تحت ضغط دواعي الحصول على "الشرعية الإقليمية" وفكّ طوق الحصار الإقليمي المفروض حولها؛ فطرح إيجال ألون في هذا الإطار في النصف الثاني من الخمسينيات مشروع "كومنولث الشرق الأوسط" الذي يدعو إلى إقامة منظمة إقليمية للتعاون في شتى المجالات والتنسيق السياسي والعسكري في مجال الدفاع لتحقيق الأمن في المنطقة ومنع الصراع فيها. ثم طرح أبا إيبان إقامة منطقة تجارية حرة تضم إسرائيل والأردن ولبنان[124].

غير أن التحول الحقيقي في الانتماء إلى دولة شرق أوسطية لم تعرفه إسرائيل حقيقة إلا بعد حرب عام 1973 وعقب وصول تكتل الليكود إلى السلطة؛ وسبب هذا التحول ينبع من عدة اعتبارات:

1. مع بداية السبعينيات ارتفعت نسبة اليهود الشرقيين على مثيلتها من اليهود الغربيين في المجتمع الإسرائيلي، حيث بلغت نسبتهم 47.4٪

مقابل 44.2٪ لليهود الغربيين عام 1972، بينما بلغت نسبة اليهود المولودين في إسرائيل وفلسطين 8.4٪ في السنة ذاتها، ومن الطبيعي أن يراود اليهود الشرقيين الحنينُ إلى التعامل مع تلك المجتمعات التي تأثروا بعاداتها وتقاليدها[125].

2. الإدراك الإسرائيلي القيادي بدأ يستوعب حقيقة أن السيطرة الإسرائيلية على المنطقة لا يمكن أن تتحقق إلا بالانتماء الحقيقي إليها، وتبعاً لهذا الإدراك فإن الانتماء الإسرائيلي إلى منطقة الشرق الأوسط يمهد الطريق إلى توقيع اتفاقات سلام مع العرب، وخاصة أنَّ تلك الفترة قد شهدت محادثات السلام المصرية ـ الإسرائيلية، وصار يستقر في العقل السياسي الإسرائيلي أن الدعوة إلى اعتبار إسرائيل دولة شرق أوسطية يمكن أن تحولها إلى أن تصبح المركز المالي والاقتصادي في الشرق الأوسط. وهذا يمكن أن يتحقق لإسرائيل في ظل ظروف تسوية تسمح للإدارة الاقتصادية الإسرائيلية بأن تغزو المنطقة وتحقق ما فشلت في تحقيقه الحروب الإسرائيلية مع العرب[126]. وقد ارتبط ذلك بارتفاع نسبة اليهود الشرقيين ابتداءً من انتخابات الكنيست التاسعة في مؤسسات وأجهزة السلطة الإسرائيلية، حتى إن انتخابات رئاسة الدولة عام 1978 حملت يهودياً شرقياً هو إسحاق نافون.

3. إن صعود اليمين الإسرائيلي إلى السلطة في إسرائيل متمثلاً بتكتل الليكود هو في حقيقة الأمر تعبير عن عودة المفاهيم الصهيونية في أقسى تعبيراتها المتطرفة التي تمثلها الأحزاب الدينية التي تنبع مدركاتها من مفاهيم "أرض الميعاد" التي لابد أن تعني من بين ما تعنيه الانتماء إلى

المنطقة التي توجد فيها هذه الأرض. كما أن وصول عناصر من جيل الصابرا الذين يمثلون اليهود الأكثر حماسة للصهيونية وانتماء إلى المنطقة إلى مواقع متقدمة في النظام السياسي الإسرائيلي، قد ساهم في هذا التحول. كما أن اتجاهات التصويت الانتخابي لليهود الشرقيين أبرزت ميلاً لصالح الأحزاب اليمينية أكثر منه لصالح أحزاب اليسار، كما أشارت إليها انتخابات الكنيست التاسعة عام 1977؛ الأمر الذي دفع بهذا التحول ليأخذ مساره الطبيعي[127].

4. تطلبت الوظيفة المستقبلية لإسرائيل هذا التحول في الانتماء؛ فإسرائيل الطامحة لوظيفة إقليمية ودولية تستوجب عليها الخروج من عزلتها الإقليمية، والانخراط في إقليمها وإقامة علاقات طبيعية وواسعة مع بقية دول الإقليم[128]، الأمر الذي يتيح لها القيام بوظيفتها الإقليمية والدولية، وبالتالي تحقيق أهدافها الاستراتيجية الكبرى. ومن هنا فإن التحول في انتمائها قد ساعدها على طرح مفهوم نظام الشرق الأوسط الذي تسعى من خلاله إلى القيام بوظيفتها الإقليمية التي بها ومن خلالها تؤدي وظيفتها الدولية خلال الأعوام القادمة.

احتكار إسرائيل للسلاح النووي ووظيفتها الإقليمية

السؤال الذي يطرح نفسه بهذا الصدد: ما دور السلاح النووي في كل ما له صلة بقيام نظام الشرق الأوسط الجديد؟

إن نظام الشرق الأوسط الجديد هو نظام مستقبلي، وهو الآن قيد التكوين وقيد الحوار متعدد الأطراف، هذا الحوار الذي هو في حقيقته تعبير

عن تفاوض ومساومة صراعية تتحكم فيها موازين القوى لكل طرف من الأطراف. وإسرائيل مصممة أن تخوض المفاوضات وهي تملك جميع عناصر القوة، لكي تملي شروطها دون أن تعطي شيئاً للعرب، مقابل تنظيم المسالك المرفقية والتعاون الإقليمي، بما يمنحها السيادة الإقليمية على المنطقة؛ لذلك فهي تتفاوض مع الأطراف العربية المباشرة (سوريا، لبنان، منظمة التحرير الفلسطينية، الأردن) كلاً على انفراد. في الوقت ذاته فإنها - أي إسرائيل - تمتلك السيادة على الأرض التي هي موضع المساومة، وتملك كل عناصر القوة النوعية بما فيها الاحتكار النووي. وكما يقول أفنير كوهين فإنه على الرغم من أنه لم يرد ذكر للأسلحة النووية في عملية السلام في الشرق الأوسط، فإن هذه الأسلحة تلقي بظلالها على المنطقة، وقد ساهمت في صياغة التصور العربي لإسرائيل على أنها الجار الدائم الذي لا يمكن استئصاله من الشرق الأوسط؛ الجار الذي ينبغي التعامل معه من خلال عقد اتفاقيات السلام معه والاعتراف به، ولكن ليس عن طريق الحروب[129]. وعليه فإن السلام إذا ما تحقق في ظل هذه الظروف فسيصير سلاماً مفروضاً يقوم على التفوق الإسرائيلي وخاصة في الميدان العسكري. وقد كان قبول بعض الأطراف العربية به لأنها لا تستطيع الحصول على غيره، في ظل وضع دولي تسوده دولة عظمى ترفرف رايتها على المنطقة، وتريد هذه الدولة العظمى تصفية الصراع لصالح حليفتها إسرائيل.

ومثل هذا السلام لا يلغي عناصر التوتر بل يجعلها مستترة في لباس التعاون الإقليمي تتحين الفرص للتعبير عن نفسها، والأكثر من ذلك أن إسرائيل تدرك أن تحقيق السلام مع العرب لا يلغي الصراع معهم، وإنما يسمح لها بإدارة الصراع من دون عنف ومن دون حرب[130].

وحتى تبقى إسرائيل هي المهيمنة والمتفوقة في مرحلة السلام فهي تريد الاحتفاظ بعناصر تفوقها، وتسعى إلى تدعيمها من خلال إقامة النظام الشرق أوسطي الجديد؛ هذا النظام الذي يستند في آلياته إلى منع جميع دول المنطقة (باستثناء إسرائيل) من الحصول ليس فقط على الأسلحة النووية، وإنما أيضاً على مقدرة نووية على قدر كبير من الأهمية تعطي الأمل مستقبلاً بتجاوز هذا الاحتكار. كما أن نظام الشرق الأوسط الجديد يستهدف إقامة حلف إقليمي تصير بموجبه الترسانة النووية مظلة حماية لكل الأطراف الموجودة فيه؛ والمظلة النووية الإسرائيلية لا تصير الأداة للسيادة الإقليمية على المستوى العسكري فحسب، وإنما أيضاً على المستوى الاقتصادي والسياسي[131].

وهنا يجب ألا يتم التعويل على اختلال التوازن الديمجرافي القائم لصالح العرب؛ فخبرة التاريخ تؤكد هذه الحقيقة، فكم كان عدد سكان بريطانيا خلال العصر الفيكتوري عندما كانت السياسة البريطانية تسود أكثر من ربع العالم بما في ذلك شبه القارة الهندية وجميع أجزاء القارة الأسترالية وكندا وقبل ذلك النصف الجنوبي من أمريكا الشمالية، دون الحديث عن جنوب أفريقيا والشرق الأوسط، ويضاف إلى ذلك أن العصر الراهن هو العصر الذي يصير فيه أثر الكم محدوداً ولو بدرجة معينة إزاء أهمية الكيف.

وبهذا الصدد تبرز التحليلات السائدة لحالة حرب عام 1973 والقائلة بأن التهديدات النووية الإسرائيلية - والتي توجد تقارير مؤكدة بشأن حدوثها فعلياً - لم تمارس تأثيرات ذات أهمية على إدارة كل من مصر وسوريا لعملياتهما العسكرية الميدانية في تلك الحرب، بل إن أسلحة

إسرائيل النووية لم تمارس تأثيراتها الرادعة على قرار مصر وسوريا بشأن تلك الحرب. وتصل هذه التحليلات إلى القول بأن احتكار إسرائيل النووي لم يكن عاملاً حاسماً على مسار تحولات السلوك السياسي العربي بصدد توجه هذا السلوك نحو التفاوض المباشر مع إسرائيل، وربما قد ساهمت عوامل سياسية وعسكرية متباينة في التحول العربي إلى الخيار السلمي لإدارة الصراع، ومن ثم تعمق هذا التحول نحو التفاوض المباشر مع إسرائيل، وأهم هذه العوامل هي: الآثار الاستراتيجية لهزيمة عام 1967، والغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، وأزمة الخليج الثانية 1990 ـ 1991، وتفكك الاتحاد السوفيتي، والتفرد الأمريكي على المستوى الدولي[132].

غير أن المؤكد في كل ذلك، هو أن القوة العسكرية الإسرائيلية قد تدخلت في إحداث التحول في السلوك السياسي العربي، وأحد عناصر هذه القوة هو تفوقها الاستراتيجي المرتبط باحتكارها للسلاح النووي، الأمر الذي مكّنها من تحقيق أهدافها القومية في المرحلة السابقة، وهو ما سيسمح لها بتحقيق هذه الأهداف في المرحلة القادمة.

وبهذا المعنى فإن احتكار إسرائيل للسلاح النووي قد يسمح لها بفرض السلام الذي تريده على العرب، وإقامة النظام الشرق أوسطي الجديد الذي يمنحها هيمنة على المنطقة وإنشاء إسرائيل الكبرى في مرحلة لاحقة.

وتعتمد إسرائيل ثلاثة محاور رئيسية مترابطة في هذا الاتجاه: الأول هو التحول إلى قلعة صناعية بحيث تصبح القدس العاصمة المالية والصناعية للمنطقة بأسرها. والثاني هو اعتماد سياسة استيطانية لتمكين إسرائيل من التكامل. والثالث تجزئة الدول العربية وطبع منطقة الشرق الأوسط بصبغة

طائفية بما يسمح لإسرائيل أن تعمم النموذج السياسي الملائم لنموذجها ليسود في المنطقة بأسرها.

إن نقطة البداية لذلك هي أن يعاد تنظيم شبكة العلاقات العربية بحيث يتقلص كل ما له صلة بالعمل العربي المشترك، ليحل محله كل ما له صلة بالتعامل الإقليمي المرفقي، مقترناً ذلك بإزالة المعوقات والحدود بين إسرائيل والبلدان العربية، وحرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج، سواء في إطار سوق مشتركة للشرق الأوسط أو سوق مشتركة لدول البحر المتوسط، تضم الدول العربية والأوربية المطلة عى البحر المتوسط وإسرائيل، وتؤكد الأدبيات والمخططات الإسرائيلية بهذا الصدد أن إسرائيل سوف تستحوذ على النصيب الأكبر في إدارة هذه السوق بين دول المنطقة، بل سوف تعتبر قلب المنطقة ومركز إدارتها وأساس تطورها في المجالات الاقتصادية والتقنية والبحوث العلمية، حيث يلتحم في هذه السوق رأس المال اليهودي العالمي مع رأس المال الأمريكي ورأس المال الخليجي، وتقوم إسرائيل في هذه السوق بدور الوسيط التقني بين دول منطقة الشرق الأوسط والعالم، وتقوم بتوجيه جزء كبير من إنفاقها الضخم في المجال العسكري لوجهات صناعية أخرى[133]. يضاف إلى ذلك أن تقدم إسرائيل في مجال بعض الصناعات التي برعت فيها مثل: تحلية المياه وتوليد الطاقة الشمسية والزراعة المنزلية والماس والإلكترونيات والصناعات المتعلقة باستخراج النفط والليزر والصناعات الميكروإلكترونية والفولاذ وتقنية الإنسان الآلي و الحواسيب والمكننة الزراعية، وتقدمها في بعض المجالات الأخرى مثل نظم المعلومات

والبحث في قاع المحيطات وزراعة الأرض الصحراوية بالقمح و الخدمات السياحية، كل ذلك يسمح لها أن تتحول إلى قلعة صناعية متقدمة[134]. كما أن المشروعات التي يجري التخطيط لها فيما يخص المواصلات والسياحة والخدمات المصرفية ونقل المياه، والتي تم تناولها في مؤتمرات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا تجعل من إسرائيل دولة الخدمات السياحية وتصبح فيها القدس "العاصمة الإسرائيلية" عاصمة مصرفية للمنطقة بأسرها، في ظل عملية ربط الاقتصاد العربي بالاقتصاد الإسرائيلي، ومن منطلق السيطرة ومبدأ التبعية[135]، وكل ذلك يتم في إطار هيمنة عسكرية شمولية لإسرائيل على دول إقليم الشرق الأوسط الجديد.

الاستيطان وتكامل الدولة اليهودية

إن التمحيص في السياسة الإسرائيلية يبين أنها سائرة نحو تحقيق هدفين متوازيين هما: توسيع نفوذ إسرائيل في دوائر إقليمية متتابعة، وتحقيق نقاء داخلي في إسرائيل، بحيث تنتهي لتصير في الأمد البعيد دولة يهودية خالصة تضم فقط "الشعب المختار". والاستيطان هو أحد أدواتها لتحقيق هذين الهدفين.

فالاستيطان بهذا المعنى هو أداة أساسية من أدوات السياسة الداخلية والسياسة الإقليمية لإسرائيل، وهو ستار يخفي مفهوم "النقاء اليهودي" الذي تسعى لصياغة تكامله.

ولعل تحليل خصائص الاستيطان الإسرائيلي يكشف عن حقيقة هذا التوجه؛ فالسياسة الاستيطانية أولاً لم تعد مجرد سياسة حكومية بل هي

أيضاً سياسة شعبية، بعد أن أصبحت حركة شراء الأراضي من قبل الأفراد اليهود قائمة على قدم وساق، وبعد أن أضحى تمويل إقامة المستوطنات يعتمد على الجماعات اليهودية أو على الأفراد اليهود. ثم هي ثانياً المدخل لتحقيق وظائف مختلفة ومتنوعة، حيث يتم تشييد المرافق الأساسية والتي تتحدد في ضوء طبيعة التوظيف المتوقع للمستوطنين، لتأخذ بعد ذلك هذه المستوطنات صورتها النهائية على صيغة "كيبوتز" أو مستوطنة عسكرية أو تعاونية أو صناعية أو سياحية أو علمية، وبهذا يكون الاستيطان واحداً من الأدوات الرئيسية لتحويل إسرائيل إلى مجتمع اقتصادي على قدر كبير من التقدم المتنوع وبما يؤهلها لتحقيق الوثبة الاقتصادية الكبرى في المرحلة اللاحقة. يكمل ذلك ثالثاً سعي الاستيطان إلى خلق نقط الارتكاز لعملية التدفق اليهودي الزاحف؛ فالملاحظ أن الاستيطان يتجه نحو المناطق التي توجد بها كثافة سكانية عربية، ونقط الارتكاز الاستيطانية هذه تأتي في واقع الأمر لتحقيق الاعتبارات الأمنية من جانب، واعتبارات التوسع الديمجرافي من خلال خلق أمر واقع جديد يكون المقدمة لإنشاء إسرائيل الكبرى من جانب آخر، حيث تصير المستوطنات أداة أساسية للاستيلاء على الأراضي واستئصال العرب منها[136].

وأخيراً بدأ يبرز في هذا السياق توجه جديد في السياسة الاستيطانية الإسرائيلية محوره دفع اليهود الشرقيين إلى الهجرة الاستيطانية من إسرائيل إلى الدول العربية التي جاؤوا منها هم أو آباؤهم أو نحو الدول الأفريقية جنوبي الصحراء، وبموجب هذا التوجه تضرب السياسة الإسرائيلية أكثر من عصفور بحجر واحد؛ إذ تقلل فيها نسبة اليهود الشرقيين، وهو طريق آخر للاحتفاظ بالنقاء العنصري، كما تخلق لنفسها

انكشارية جديدة في منطقة هي في حاجة إلى أن تدعم بداخلها نفوذاً دائماً وثابتاً يسمح بالتعامل مع هذه المجتمعات من الداخل[137]، ليقترن ذلك بزيادة هجرة اليهود الغربيين إلى إسرائيل حتى يصل عدد سكان إسرائيل من اليهود عام 2020 إلى نحو 8 أو 10 ملايين يهودي.

الشرق أوسطية وإنشاء إسرائيل الكبرى

منح التفرد الأمريكي في الهيمنة على الشؤون الدولية بعد الحرب الباردة إسرائيل فرصة السعي لتحقيق أحد أكبر الأهداف الصهيونية؛ وهو الحلم المتمثل بإنشاء إسرائيل الكبرى.

ومنذ بداية نشأتها سعت إسرائيل إلى تحقيق هذا الهدف عبر استراتيجية قامت على دعامتين: الأولى شد أطراف الجسد العربي عبر إقامة الجسور الخلفية مع دول الجوار الجغرافي المحيطة بالعالم العربي والتعاون معها. والثانية اختراق الجسد العربي وإرهاقه من خلال التعامل المباشر مع الأقليات العرقية والدينية والطائفية، وتشجيعها على التمرد والانفصال، وبث بذور الانقسام والتجزئة داخل المجتمع الواحد.

ورغم النجاحات التي حققتها إسرائيل في هذا المجال إلا أنها لم تستطع إحداث المزيد من التجزئة في الجسد العربي أو خلق "الدولة الطائفية" التي كانت تطمح إلى قيامها في المنطقة.

وعلى ما يبدو فإن إسرائيل وجدت في الدعوة إلى الشرق أوسطية فرصة ثمينة لتحقيق هذا الهدف؛ فنظام الشرق الأوسط الجديد إذا ما تحقق سيسمح لإسرائيل بالتعامل المباشر مع المجتمعات العربية من الداخل،

وبالتالي مع تراكيب هذه المجتمعات العرقية والطائفية، بما يؤدي إلى تفتيت هذه المجتمعات وتجزئتها إلى كيانات هلامية صغيرة يمكن أن تصير إسرائيل فيما بينها الدولة الكبرى والعظمى.

وعلى الرغم من الكتمان الإسرائيلي لتلك النيّات، فإن الأدبيات الإسرائيلية التي تناولت هذا التوجه تكشف الكثير مما يؤكد هذا التصور، فالندوتان اللتان نظمهما مركز دايان لأبحاث الشرق الأوسط عام 1990 تحت عنوان **«تفتيت المنطقة العربية وتدميرها»**، وعام 1994 تحت عنوان **«الأقليات الإثنية والطائفية في العالم العربي»**، والتي حضرها نخبة من كبار مفكري إسرائيل ومسؤوليها، والندوة التي عقدها مركز بار إيلان للأبحاث الاستراتيجية في أيار/ مايو 1992 تحت عنوان **«الموقف الإسرائيلي من الجماعات الإثنية والطائفية في العالم»**، كشفت هذه الندوات بما تضمنتها من بحوث ومناقشات عن توجه إسرائيلي يمكن تلخيصه على النحو الآتي[138]:

1. إن المنطقة الممتدة من إيران شرقاً حتى المغرب وموريتانيا غرباً ومن تركيا شمالاً حتى أثيوبيا والسودان جنوباً لا تضم شعباً واحداً بل خليطاً غير متجانس من القوميات والطوائف والعرقيات والجماعات الإثنية، وما يجب عمله من جانب إسرائيل هو خلق هوية شرق أوسطية لشعوب هذه المنطقة عبر تحطيم القومية العربية.

2. استغلال ما أحدثته أزمة الخليج الثانية 1990 ـ 1991 من شروخ عميقة في الكتلة العربية لصالح إسرائيل؛ لتحقيق مسعاها في أن تكون الدولة العظمى في الشرق الأوسط.

3. تدعيم العلاقات مع جميع دول الجوار الجغرافي التي تحيط بالعالم العربي والتحالف معها بحيث تتسع هذه العلاقات لتضم كلاً من تركيا وإيران وجميع الدول الأفريقية التي تحيط بالدول العربية في جنوب المتوسط.

4. الدفاع عن الأقليات التي تتعرض للقمع العربي أو الإسلامي، وتأييد نزعاتها الانفصالية وتشجيعها على الحصول على حقوقها في تقرير المصير وقيام دولها.

5. النظرة إلى أولوية تقسيم سوريا ومصر والعراق والجزائر والسودان. دون أن تعني هذه الأولوية استثناء أي دولة عربية من مخطط التقسيم.

وبالتأكيد إن ما طرحته هذه الأدبيات من أفكار وطموحات وتصورات استراتيجية قد وضع موضع التنفيذ، وخاصة أنَّ نسيم زويلي سكرتير حزب العمل سبق له التأكيد في آذار/ مارس 1995 في ندوة لكوادر قيادية من حزبه أن الحزب يسعى للعودة إلى ما بدأه بن جوريون في دعم الأقليات المتطلعة للانسلاخ وتشكيل كياناتها المستقلة، وإن التحرك الإسرائيلي هذه المرة يجب أن يشمل دول المغرب العربي؛ وبالتحديد الجزائر وليبيا وموريتانيا. كما أن المعلومات الإسرائيلية المتداولة هي التي أكدت أن الحكومة الإسرائيلية قد شكلت أكثر من فريق لوضع هذا المخطط موضع التنفيذ؛ الفريق الأول برئاسة نسيم زويلي ويضم في عضويته مجموعة من الخبراء والمستشارين في شؤون شمال أفريقيا والدول الأفريقية الأخرى، عهدت إليه مهمة الاتصال بالأقليات، وبالتحديد البربر في الجزائر والحركة الزنجية المناهضة للتوجه العربي في موريتانيا، وحركة التمرد في جنوب

السودان، وكذلك الاتصال بالمعارضة الليبية المقيمة في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية. والفريق الثاني برئاسة أوري لوراني ويضم في عضويته مجموعة من الخبراء في شؤون المشرق العربي وإيران يتولى تدعيم العلاقات مع زعماء الدروز في لبنان وسوريا ومع جلال طالباني ومسعود البرزاني وبعض عناصر المعارضة الإيرانية. أما الفريق الثالث فهو برئاسة يعقوب شاني، ويضم في عضويته مجموعة من الخبراء في الشؤون المصرية ليتولى العمل على الساحتين المصرية والسودانية[139]، وتحديداً مع المعارضة في جنوب السودان بزعامة جون قرنق.

ومما يؤكد الاستنتاج أن إسرائيل ساعية لتنفيذ هذا المخطط هو اليد الإسرائيلية الخفية وراء مجموعة الاضطرابات الداخلية التي تشهدها الأقطار العربية ومظاهر التفسخ الاجتماعي والأخلاقي التي بدأت تبرز في بعض المجتمعات العربية؛ مثل ظاهرة عَبَدة الشيطان. وإذا ربطنا الأحداث بعضها مع بعض مثل الحلف العسكري بين تركيا وإسرائيل، والعمليات العسكرية التركية في شمال العراق والدور الإسرائيلي فيها[140]، وأحداث الجزائر والدعم التسليحي الذي تقدمه تل أبيب إلى الجماعات البربرية[141]، فإن هذه كلها مؤشرات تؤكد أن إسرائيل ساعية في ظل الاتجاه نحو الشرق أوسطية إلى تفتيت المنطقة إلى دويلات صغيرة تتحكم فيها، وتكون قادرة على ممارسة دور الدولة الإقليمية الكبرى.

خامساً: موقع إسرائيل من استراتيجية التعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط

غالباً ما أظهرت الخرائط المعتمدة في القرون الوسطى الأرض الفلسطينية في مركز الأرض أو نقطة المحور في العالم. وإذا كانت هذه النظرة قد توسعت فيما بعد حتى أضحت الكتلة العربية تشكل ما يسمى بقلب الأرض، فإنه بعد الحرب العالمية الثانية ساهم الوجود الإسرائيلي في إبراز هذا الدور للأرض الفلسطينية مجدداً، ولعل ذلك نابع من:

1. الطبيعة الدولية للوجود الإسرائيلي، إذ إن نشأة إسرائيل كدولة على الأرض الفلسطينية قد جاءت نتيجة لتوافق إرادات الدول الكبرى، وتَوافق مصالح الصهيونية العالمية مع مصالح الدول الاستعمارية الكبرى في المنطقة العربية. بل إن نشأة إسرائيل عام 1948 استندت إلى الشرعية الدولية التي انتزعتها الصهيونية بعد جهود متواصلة استمرت زهاء نصف قرن، وقد كانت استمرارية الوجود الإسرائيلي وتدعيمه نتيجة للدعم الدولي متعدد الأبعاد: السياسي والاقتصادي والعسكري والإعلامي[142].

2. الوظيفة الدولية التي يؤديها هذا الوجود؛ حيث إنه يمثل أداة متقدمة للنفوذ الغربي في المنطقة، وقد تحول منذ نهاية الستينيات إلى أداة استراتيجية اقترنت بالتحول متعدد الأبعاد للاستراتيجية الأمريكية الكونية التي أضحت بموجبها الأرض الفلسطينية قلب القلب بالنسبة إلى هذه الاستراتيجية، الأمر الذي فرض على الاتحاد السوفيتي

آنذاك السعي إلى تقليص قدرات التوظيف الأمريكي الغربي لتلك الأرض[143].

والمهم في كل ذلك أن هذا التوظيف أضفى بعداً دولياً على كل ما يتعلق باختيارات إسرائيل السياسية والعسكرية ومقدرتها على الردع وفاعليتها الإقليمية. ومن الطبيعي أن يصير لقدرتها النووية بموجب هذا التوظيف أبعاد استراتيجية دولية. والسؤال الذي يطرح نفسه بهذا الصدد: هل قلصت نهاية الحرب الباردة من هذه الأبعاد الاستراتيجية الدولية؟

وظيفة إسرائيل الدولية في مرحلة الحرب الباردة

منذ نهاية حرب فيتنام شهدت السياسة الأمريكية تحولاً استراتيجياً لم يلمس عمقه الحقيقي إلا مع بداية تفكك الاتحاد السوفيتي. ولم يتبلور هذا التحول الاستراتيجي في جوهره بشكله العنيف وفي إطاره العام إلا عقب مجيء الرئيس ريجان إلى البيت الأبيض في بداية الثمانينيات، ليصبح محور هذا التحول هو ما عرف حينذاك باسم الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، التي تستند إلى نظرة أمريكية كلية شمولية للعالم، تسعى بموجب هذه النظرة إلى توظيف كل منطقة من مناطق العالم بما يخدم التصور الأمريكي الكلي الشمولي في التعامل الدولي، وبما يحقق هدف "إنهاك الفيل وإعيائه" عبر استنزافه اقتصادياً وعسكرياً ونفسياً وسياسياً[144]. ولهذا انطلقت هذه الاستراتيجية من مبدأ هجومي أساسه إجبار الاتحاد السوفيتي على التراجع والتقوقع داخل حدوده القومية، ومن ثم استنزافه بكل الوسائل حتى داخل هذه الحدود بما يمهد الطريق إلى تفكيكه. من هنا جاء الانفتاح الأمريكي في بداية السبعينيات على الصين، ثم تشجيع

التطبيع بين كل من بكين وطوكيو في مرحلة لاحقة، وتوظيفه بما يخدم الاستراتيجية الأمريكية؛ هذه الاستراتيجية التي عمدت إلى إقامة حائط من أوربا الغربية حتى الصين، بحيث تكون فيه منطقة الشرق الأوسط الجسر الذي يربط بين الحلف الأطلسي في الغرب وشبه الحلف بين طوكيو وبكين في الشرق، ولكي يتكامل هذا الطوق في إحاطته بالاتحاد السوفيتي من كل جانب، عمدت إدارة ريجان آنذاك إلى اعتماد مبادرة الدفاع الاستراتيجي المعروفة باسم "حرب النجوم" والتي اقترنت بإقامة بناء مكثف من القدرة العسكرية في القطب الشمالي. وخلف هذا الحائط أقامت واشنطن قاعدة ارتكازها العسكرية بجزيرة ديجوجارسيا في وسط المحيط الهندي وتساندها القواعد الأمريكية في جنوب غرب استراليا من جانب، والقواعد الأمريكية في الجنوب الشرقي لأفريقيا الجنوبية من جانب آخر. وقد ربطت بين الحائط وقاعدة الارتكاز عبر ما سمي بدائرة المساندة المحلية التي تمثل منطقة القلب بالنسبة إلى الاستراتيجية الأمريكية، ودائرة المساندة المحلية تتمثل في المنطقة العربية، وفي وسط هذه الدائرة توجد إسرائيل التي أضحت (قلب القلب) بالنسبة إلى الاستراتيجية الأمريكية الجديدة[145].

وبسبب هذا الدور أضحت العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية علاقة استراتيجية خلقت وظيفة استراتيجية لإسرائيل أضحى بموجبها المجال الاستراتيجي للأخيرة يشمل منطقة الشرق الأوسط بأسرها ودول أفريقيا الشمالية والوسطى، وهذه الوظيفة الاستراتيجية قننها اتفاق التعاون الاستراتيجي لعام 1983، والذي يتعلق بتوفير المستودعات لتخزين العتاد والتجهيزات الأمريكية فيها، والاشتراك في مجال حرب الغواصات والسماح للطيران التابع للأسطول السادس بإجراء تدريبات في صحراء

النقب، وتبادل المعلومات العسكرية والاستخبارية، والدعم اللوجستي والمساهمة في إخلاء الجرحى من سفن الأسطول السادس في البحر الأبيض المتوسط إلى المنشآت الطبية الإسرائيلية، وتوفير ورش لإجراء عمليات الإصلاح للقطع البحرية الأمريكية، والمساهمة في رقابة الملاحة الجوية لصالح واشنطن وما إلى ذلك من خدمات لوجستية وإدارية وتموينية إضافية[146]. واستطاعت إسرائيل ببراعة وحنكة أن تقنع صانعي الاستراتيجية الأمريكية الجديدة أنها قادرة على أداء مجموعة من المهام الإضافية لصالح هذه الاستراتيجية بدورها، فإذا بها تلوح بقدرتها النووية الذاتية وبفاعلية قواتها الجوية اللتين يمكن أن تؤديا مجموعة من الوظائف لصالح التحالف الاستراتيجي مع واشنطن، والتي تدور حول ما يلي:

1. تقوية الجناح الأيمن لحلف الأطلسي[147]؛ إذ إن هذا الجناح يعاني العديد من عناصر الضعف؛ فتركيا واليونان تمثلان أضعف مواقع الحلف الأطلسي، كما تلوح اليونان بين حين وآخر بإعادة النظر في موقعها من الحلف، إضافة إلى أن مشكلة قبرص وما تركته من توتر في العلاقات بين اليونان وتركيا لا تشجع على التعاون الإقليمي بينهما.

2. تقديم الإسناد العسكري للأسطول السادس الأمريكي في البحر الأبيض المتوسط[148]، وخاصة لأنَّ الأسطول السوفيتي في البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط كان يمثل من حيث الكم وكثافة النيران أربعة أمثال الأسطول السادس الأمريكي. كما أن هذا الأسطول يتحمل عبء الدفاع الأمريكي في المحيط الهندي لحين إكمال بناء الأسطول الثامن، من هنا تنبع مهمة أخرى لإسرائيل وهي عرقلة

الأسطول السوفيتي من النزول بشكل مكثف من البحر الأسود إلى البحر المتوسط، خاصة إذا ما كانت بعض قطع الأسطول السادس تقوم بمهام في مناطق أخرى، بل إن القوات الجوية الإسرائيلية - كما تحاول بعض الجهات الإسرائيلية الإيحاء - قادرة على توجيه ضربات معينة مؤثرة لبعض القوات البحرية السوفيتية في البحر الأسود إذا ما حدثت مواجهة عسكرية بين واشنطن وموسكو.

3. القدرة على شل مراكز النفوذ السوفيتي المتمركزة في المنطقة آنذاك (إثيوبيا واليمن الجنوبي وسوريا) وتقييد حركة هذه المراكز العسكرية[149].

4. يأتي ويكمل ذلك أن الفاعلية العسكرية المقرونة بقدرة نووية ذاتية قادرة على مواجهة أي محاولة سوفيتية مباشرة أو غير مباشرة للتوسع في منطقة الشرق الأوسط ووسط أفريقيا وشمالها[150]، بل والأكثر من هذا فإن هناك من يبالغ في ضوء السياسة الاستفزازية لإسرائيل، أنها كان من الممكن أن تؤدي دوراً لصالح العسكرية الأمريكية في توجيه ضربات نووية للحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي في حال حدوث مواجهة عسكرية أمريكية ـ سوفيتية.

5. في ظل الاحتكار الإسرائيلي للسلاح النووي على المستوى الإقليمي فإن التوازن الإقليمي أضحى يميل إلى صالح إسرائيل، وبالتالي فإن ذلك يعني أن اختلالاً في التوازن الدولي صار يميل لصالح واشنطن[151]. انطلاقاً من الفكرة القائلة إن التوازن الدولي يستند بدوره إلى مجموعة من التوازنات الإقليمية، وبتعبير أوضح فإن زيادة

الرؤوس النووية في الترسانات الخاصة لكل من واشنطن وموسكو لن يغير بشكل كبير من التوازن القائم بينهما، ولكن امتلاك أطراف إقليمية لترسانات نووية يسمح بشكل أو بآخر بتقويض نظام الردع بين الدولتين العظميين في ظل مرحلة الحرب الباردة.

وفي ضوء هذا التصور يمكن الوصول إلى ثلاثة استنتاجات:

أ. أن اتفاقية التحالف الاستراتيجي الأميركي-الإسرائيلي قد خلقت علاقة استراتيجية مترابطة بين العسكرية الأمريكية وحلف الأطلسي والجيش الإسرائيلي، وبموجب هذه العلاقة أضحت لإسرائيل وظيفة استراتيجية أقل ما يقال عنها إنها أصبحت تمثل قلب القلب بالنسبة إلى الاستراتيجية الأمريكية الكونية في مرحلة الثمانينيات.

ب. بموجب هذه الوظيفة الاستراتيجية باتت الولايات المتحدة الأمريكية تشجع بناء قدرة نووية إسرائيلية ذاتية تتمكن إسرائيل من خلالها من أداء وظيفتها بفاعلية أكبر، الأمر الذي يشير إلى قيام تعاون نووي أمريكي- إسرائيلي ربما تبلور بموجب اتفاقية التعاون الاستراتيجي بينهما[152].

جـ. لا يتعارض بناء قدرة نووية إسرائيلية مع توسيع مظلة الردع النووي الأمريكية لتغطي إسرائيل[153]، و هذا ما تبرره الوظيفة الاستراتيجية لإسرائيل. أو ليست بريطانيا تمتلك قدرة نووية ذاتية؟ ومع ذلك فهي خاضعة لمظلة الردع الأمريكية. إن توسيع نطاق المظلة النووية الأمريكية لحماية إسرائيل يصبح ضرورة يفرضها

واقع التوظيف الاستراتيجي لإسرائيل. ولنتذكر أن القوة النووية الاستراتيجية الأمريكية كانت تستطيع ردع هجوم سوفيتي نووي أو تقليدي واسع يستهدف القضاء على دولة إسرائيل؛ في حين يمكن التساؤل عن احتمالات استخدام سلاحها النووي في مواجهة أي محاولة قد يشنها الجانب العربي للقضاء على إسرائيل. ولكن مع ذلك فإن توسيع الردع الأمريكي لحماية إسرائيل يوفر لها الدعم للتوسع والغزو وممارسة العدوان، أليس ضرب بغداد عام 1981 وغزو لبنان عام 1982 وضرب حمام الشط في تونس تعبيراً عن هذا الإطار؟ والسؤال الذي يطرح نفسه بهذا الصدد: ما هو التغير بوظيفة إسرائيل في مرحلة ما بعد الحرب الباردة؟

الانقلاب في التوازن الدولي والاستعداد الأمريكي للقرن القادم

طرح الانقلاب في التوازن الدولي تساؤلات عديدة بخصوص وظيفة إسرائيل خلال عقد التسعينيات وبداية القرن الحادي والعشرين. فالبعض يشير إلى احتمال تراجع أهمية إسرائيل كحليف استراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية بانتهاء الحرب الباردة[154] وسقوط الاتحاد السوفيتي وانتقال حلفاء الحرب الباردة إلى حالة المواجهة المستترة مع الولايات المتحدة، والتي احتل فيها الاقتصاد الأهمية العظمى التي فاقت أهمية الترسانات النووية والعسكرية والجيوش، الأمر الذي يستوجب التركيز الأمريكي على الشواغل الداخلية لإجراء الترميمات على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية والمتاعب والنواقص الأخرى التي يعاني منها الجسد الأمريكي، أضف إلى ذلك أن اللوبي الصهيوني

أضحى يواجه ضعفاً نسبياً في التأثير في الرأي العام وفي مراكز صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.

وبالمقابل فإن هناك من يلوح بوظيفة دولية لإسرائيل في مرحلة الاستعداد الأمريكي لامتلاك القرن القادم[155]؛ فالولايات المتحدة الأمريكية تمتلك فرصة أكبر في التحكم بصياغة علاقات التوازن الدولي، والتي مهما صار شكلها يبقى لواشنطن الدور الأكبر في بلورتها. والسؤال المطروح هو: كيف تستطيع إسرائيل استغلال الموقف الدولي الراهن الذي أعقب مرحلة الحرب الباردة للحصول على أقصى قدر ممكن من المزايا والعوائد الإيجابية في تطوير وظيفتها الدولية، وبالتالي التأثير في التوازن الدولي القائم والمستقبلي؟

لقد شهد العالم ثلاثة تحولات مهمة، كان لابد للفكر الاستراتيجي الأمريكي أن يضعها في حسبانه؛ هذه التحولات هي:

1. الانقلاب في التوازن الدولي الذي جاء كخاتمة لجملة تغيرات كان من نتيجتها زوال الاتحاد السوفيتي في عام 1991 وبالتالي انتهاء الحرب الباردة، وتبعاً لذلك حدث تبدل جوهري في العلاقات الدولية ونمطيتها، وفي النظام الدولي وعضويته، والأهم من ذلك التغير في خصائص الصراع وديناميات وأدواته؛ فقد أضحى جوهر الصراع يدور حول رفع المنفعة إلى أقصى حد لكل طرف من أطراف الصراع. وباختفاء العدو المشترك لأقطاب القوة والقدرة في العالم "إمبراطورية الشر السوفيتية"، فإن المصلحة المشتركة قد غابت، لذلك فإن الصراع الدولي أضحى صراع الجميع ضد الجميع، وإن اختلفت الوسائل

وأدوات الصراع وحدته من طرف إلى آخر. وبسبب الاعتمادية المتبادلة بين أنحاء المعمورة وبين أقطاب القوة والقدرة، فإن كسب الصراع يصير محوره التحكم بإرادة القوة عبر البحار[156].

2. إن الثورة الصناعية الثالثة باعتمادها على المعلومات قد أحدثت تحولاتها وأفرزت نتائجها؛ وأهم هذه النتائج تلك التي أصابت سلطة الدولة. فالدولة في ظل تحولات الثورة الصناعية الثالثة أضحت تواجه تحديين من مستويين مختلفين ومتناقضين في آن واحد؛ هما تحدي العولمة الذي جعل سيادة الدولة مسامية إلى حد كبير، في الوقت الذي كرس فيه الاعتمادية المتبادلة بين الدول إلى درجة كبيرة، وتحدي الشرذمة المتأتي من تنامي نشاط المجتمع المدني وتفاقم الضغوط الحضرية وسوء الإدارة الاقتصادية والسياسية والتوترات الإثنية وانعدام الثقة بالقيادات الحاكمة، الأمر الذي ترتب عليه نمو الحركات الجماهيرية المطالبة بنقل السلطات إلى الأقاليم، إن لم يكن الانفصال في بعض الحالات، وفي الحالات المتطرفة صارت مثل هذه المطالبات تأخذ أشكالاً أكثر حدة؛ مما جعل المؤسسات المدنية والقانونية تنهار في مواجهة تفشي العنف، على نحو ما يحدث في ليبيريا والصومال وأفغانستان[157].

من الممكن أن يفجر هذان التحديان عنفاً واسع النطاق تصبح فيه مناطق واسعة بلا حكومة، وتنتشر في ظله الجريمة المنظمة والمخدرات والبطالة؛ مما يزيد ويعمق من العنف الهمجي ويحوله إلى صراعات أكثر خطورة في الأقاليم والمدن وفي مختلف أرجاء العالم، يصير محورها ثقافياً واقتصادياً أكثر مما هو سياسي.

كل ذلك يجعل الواقع الدولي أكثر تسيُّباً، وبالتالي يجعل من الصعب على أي قوة دولية في ظل التسيب واسع النطاق السيطرة على التطور الدولي والتحكم فيه بمفردها، خاصة إذا كانت هذه القوة الدولية عديمة التجانس تجمع كيانات سياسية ذات طبيعة مختلفة؛ مثل أوربا الموحدة والولايات المتحدة الأمريكية التي هي أصلاً تشهد تمزقاً في نسيجها الاجتماعي[158].

3. ثالث هذه التحولات ينبع مما أفرزته تداعيات أزمة الخليج الثانية ونتائجها، ليس فقط من حيث ما أبرزته من هشاشة النظام العربي وبالتالي إخضاع المنطقة بشكل كامل للهيمنة الأمريكية لتفرض ترتيباتها عليها، ولكن من حيث انعكاساتها على تغيير مفاهيم الفكر الحربي الحديث؛ فقد كشفت أزمة الخليج الثانية عن صعوبة تقويم قوة الآخرين؛ وذلك بسبب الاعتماد على أصول غير مرئية، وفي ظل انفلات التحكم في التقدم التقني وخاصة تقنيات الأسلحة، كما كشف عن الإبهام الذي يحيط بعملية التخطيط لمنع الحرب، وبالأخص في ظل حروب المستقبل التي ستصير أسبابها ثقافية واقتصادية، والتي ستنشب بين جنسيات مختلفة وفي بلدان مختلفة. فالتنوع الذي تتسم به المجتمعات الإنسانية وبالتالي الحروب التي يمكن أن تخوضها هذه المجتمعات تصبح معها محاولات منع نشوب الحروب غير ذات جدوى في أغلب الأحيان. والمهم أن هذه النتائج والمتغيرات فرضت نفسها في إعادة تشكيل العديد من المفاهيم الحربية والقتالية لتصير منسجمة مع أشكال الحروب ونماذجها ومستوياتها ومقدار العنف وآلة التدمير الذي تتضمنه، وتبعاً لذلك أضحت

النظرية العسكرية المستحدثة تقوم على مجموعة مبادئ أهمها: أولاً المرونة؛ أي إمكانية التحول من أي نوع من أنواع العنف إلى آخر وبسرعة، ثانياً التركيز على بؤر متنوعة ومتباينة من الصراعات العنيفة في العالم بدل التركيز على البؤرة الأوربية، هذا التطور هو الذي يقف وراء اتساع حلف الأطلسي وتعدد مهامه وفعالياته إلى خارج أوربا، ثالثاً الاهتمام بالحروب الإقليمية بدل حصر الاهتمام بالحرب العالمية، رابعاً التحول من قيمة الانتشار العسكري إلى قيمة التقدم المعلوماتي، خامساً الاستعداد للمهام غير القتالية كقوات حفظ السلام أو ردع الاضطرابات أو مواجهة الإرهاب أو إنقاذ ضحايا الكوارث. سادساً تخفيض حجم القتل الدموي واستخدام العوامل غير المرئية في تشتيت صفوف العدو[159].

وقد تضافرت هذه التحولات مع مجموعة من المتغيرات الداخلية الأمريكية التي أبرزت مؤشرات التراجع في القدرات الأمريكية على أكثر من صعيد؛ وأهم هذه المؤشرات تضخم مشكلة التكامل القومي وما بدأت تثيره من علامات استفهام حول التفتت الداخلي، والمشكلات الاقتصادية التي بدأ يواجهها المجتمع الأمريكي بشكل كبير، والبطالة، والمديونية، والتضخم، وضعف الإنتاجية، وعدم قدرة الاقتصاد الأمريكي على المنافسة، والتغلغل الأجنبي في الاقتصاد الأمريكي، وأزمة المواد الأولية، بالإضافة إلى ضعف القيادات الأمريكية، والميل نحو المغامرة غير المحسوبة[160].

هذه المتغيرات على الصعيد الأمريكي الداخلي تضافرت معها بواعث قلق خاصة بالتعامل بين الولايات المتحدة الأمريكية والمنطقة المحيطة بها،

والتي تعتبر امتداداً لنفوذها القومي، أي كندا وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، وإلى حدود القسم الشرقي من المحيط الهادي المتاخم للولايات المتحدة. وبواعث القلق هذه تنبع من التغلغل الاقتصادي الياباني، وبصفة خاصة في كندا وألاسكا، وإلى حد معين في جميع أجزاء منطقة المحيط الهادي بشاطئيه الشرقي والغربي، كما تنبع من استمرار حكم كاسترو في كوبا، واحتمالات وصول قوى مناوئة للتبعية الأمريكية في بلدان أخرى؛ كما سبق أن حصل في نيكاراجوا وجرينادا وبنما. ثم هي تنبعث من محاولات الانغلاق الاقتصادي القومي في معظم دول أمريكا اللاتينية، واتجاه بعض دول المنطقة الأمريكية إلى نوع من الوحدة المحلية، الأمر الذي يعني في الأمد القصير وضع حد للتبعية الأمريكية ولو نسبياً، من خلال فتح باب التعاون مع نماذج للنظم الاقتصادية المتناقضة من حيث المصالح مع رأس المال الأمريكي. ولنتذكر بهذا الصدد معاهدة السوق المشتركة بين الأرجنتين والأورجواي والبرازيل، ومنطقة التجارة الحرة لدول الإنديز (الإكوادور وبيرو وفنزويلا وكولومبيا) والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى بين السلفادور وجواتيمالا ونيكاراجوا وهندوراس، إلى آخر التجمعات الاقتصادية في هذه المنطقة من العالم[161].

توضح هذه التحولات والمتغيرات وبواعث القلق السابقة أن الوقت لم يعد في صالح الولايات المتحدة، والقيادة الأمريكية مطالبة باستغلال الاضطراب الدولي وحقبة الأحادية القطبية المؤقتة، بما يحقق أهداف السياسة الأمريكية العليا والتي تدور حول ثلاثة أهداف: تحقيق السيادة العالمية، ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية الفردية، ونشر الأسلوب الأمريكي للحياة في مختلف بقاع العالم.

وإذا كانت واشنطن نجحت بشكل نسبي في تحقيق الهدف الثالث حيث تتعرض المعمورة لعملية فرض المفاهيم والمدركات الأمريكية حتى في البلدان التي تملك تقاليدها الحضارية مثل فرنسا والصين واليابان والعالم العربي؛ فإن الهدف الثاني وعلى الرغم مما حققته إدارة كلنتون نجد مؤشرات التراجع في الوضع الأمريكي مازالت عديدة، ومن الصعب تخطيها. ولكن على ما يبدو فإن تحقيق الهدف الأول لايزال موضع شك، رغم أن واشنطن توحي بأنها تسير في خط ثابت نحو تحقيقه عبر تدعيم التجانس القومي في الداخل، وتحقيق الترابط بين مراكز النفوذ الأمريكي التي يجري العمل على توسيعها بمختلف الوسائل والأدوات؛ مستخدمة في سبيل ذلك ثلاث أوراق لاتزال تحتفظ بها: الورقة الأولى هي أن الولايات المتحدة رغم جميع ما سجلته من فشل ماتزال هي المتحكمة في القيادتين الأوربية واليابانية، وهي قادرة على أن تفرض عليهما قراراً معيناً ولو بشيء من الصعوبة أو بنوع من التهديد والضغوط أو بتحمل تكلفة معينة. الورقة الثانية هي أن الاقتصاد الأمريكي على الرغم من جميع نواحي الضعف التي جرى الحديث عنها مايزال يمثل سيطرة على قدر كبير من الأهمية على الاقتصاد الدولي، ومايزال يمثل قسطاً من التحكم في جميع مسارات التعامل الاقتصادي، ورغم التطور الذي سجلته بعض اقتصادات الدول الآسيوية والأوربية واتجاهها نحو الاستقلالية، فإنها تظل استقلالية محدودة لم تصل إلى حد الانفصال عن تلك الدورة الدموية التي تنتهي بالقلب الأمريكي. والورقة الثالثة هي أن القوى الفاعلة دولياً لم تصل لتصير أنداداً مكافئة للعملاق الأمريكي، فهي لم تمتلك بعد جميع الشروط التي تمكنها من صياغة علاقة التوازن الدولي، وإن ما تمتلكه من مقومات

تمكنها فقط من التأثير في علاقة التوازن الدولي، وإن هذه القوى الدولية ماتزال تواجه مصاعب عديدة ومعوقات جمة تحتاج إلى زمن مضاف لكي تصير مكافئة للولايات المتحدة الأمريكية. والإرادة الأمريكية تستطيع أن تعمق من هذه المصاعب والمعوقات، وخاصة أنَّ الأرضية متاحة لها[162].

وارتباطاً بما تقدم فإن الإدارة الأمريكية تسعى إلى استغلال الوقت بما يسمح لها بتحقيق السيادة العالمية، وعناصر الإدراك الأمريكي لهذه السيادة تدور حول فرض مفهوم السلام الأمريكي، بمعنى فرض الاستقرار للمهيمنة والنفوذ الأمريكي، وهذا يتطلب السيطرة على مفاتيح السيادة العالمية، وإيجاد مفاتيح للتدخل العسكري المباشر لحسم النفوذ لصالحها، ومواجهة الإرهاب. وبعبارة مختصرة يصبح مفهوم السلام الأمريكي حماية الوضع القائم؛ أي عدم تمكين النظام الدولي القائم من تغيير تشكيلته أو الحد من تربع الولايات المتحدة الأمريكية على قمة هرمه الدولي، والإشكالية التي تطرح نفسها بهذا الصدد والتي تواجه الإدارة الأمريكية في هذه المرحلة هي: كيف تستطيع واشنطن الوصول إلى السيادة العالمية، مع كل ما يفرضه ذلك من تكاليف وجهود وإنفاق عسكري ضخم، في الوقت نفسه الذي يسيطر فيه مفهوم سياسة العزلة الجديدة على الإدراك القيادي في الولايات المتحدة، والمتطلبات التي يفرضها تدعيم الكيان القومي وإعادة بناء البيت الأمريكي من الداخل؟

إن تدعيم الكيان القومي وبث الازدهارداخل الولايات المتحدة يحتاج إلى قنوات وشرايين تأتي بالدم ليصب في القلب الأمريكي، وهذا لا يمكن دون القيام بدور عالمي، من هنا تصير السيادة العالمية ضرورة اقتصادية

للكيان الذاتي للولايات المتحدة الأمريكية. ولكن السيادة العالمية تفرض شبكة من الالتزامات والمصالح، وكلتاهما تحتاج إلى الأداة العسكرية لتنفيذها وتكريسها، والمصالح بدورها تحتاج إلى الأداة العسكرية لحمايتها والحفاظ عليها؛ ومن هنا يبرز واحد من المأزق الاستراتيجية التي تواجهها الإدارة الأمريكية مع مطلع القرن الحادي والعشرين، خاصة في ظل مفاهيم النظرية العسكرية المستحدثة، وفي ظل تصاعد أعمال العنف واتساع نطاقها العالمي، وفي ظل تنامي الإرهاب وأعمال العنف للجماعات الإثنية والطائفية والأقليات، وفي ظل الحروب التي تتعدد أسبابها.

وفي محاولة لحل هذا المأزق فإن واشنطن تسعى من جانب إلى تقليل الوجود العسكري الثابت في الخارج، في الوقت نفسه الذي تتهيأ فيه للتدخل السريع من خلال قوات ترابط داخل الأراضي الأمريكية، معتمدة على مجموعة ضخمة من الطائرات العملاقة البعيدة والمتوسطة المدى، بحيث تستطيع أن تنقل مشاة البحرية أو قوات التدخل السريع إلى مواقع القتال، ولو في أماكن تبعد عن القارة الأمريكية خمسة عشر ألف ميل [(163)]. وهي تحاول في حالات التدخل أن تستخدم القانون الدولي ومنظمة الأمم المتحدة لتصير أداة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، بحيث تستطيع أن تضفي "الشرعية الدولية" على تدخلها وتضمن التمويل والإنفاق اللازم لهذا التدخل، ومن الممكن الضغط على الحلفاء الأغنياء "الخصوم الاقتصاديين" (اليابان وأوربا بالدرجة الأولى) للقيام بعمليات التمويل هذه. يأتي ويكمل ذلك العمل على توسيع الحلف الأطلسي ليضم دول أوربا الشرقية وتطوير البنى العسكرية من خلال الإنفاق على إنشاء قوات سريعة الحركة والانتشار متعددة المهام تكون مهمتها مواجهة

التهديدات المتنامية أو التهديدات قيد التكون[164] . هذا بالإضافة إلى الاعتماد على مجموعة من القوى الإقليمية التي تستطيع أن تقوم بأدوار لصالح السياسة الأمريكية في الأقاليم المتنوعة؛ وبما يخدم السياسة الأمريكية الكلية الشمولية؛ ومن هذه الأدوار ينبع الدور الإسرائيلي في وظيفته لصالح السياسة الأمريكية الكلية الشمولية.

وظيفة إسرائيل الدولية خلال الأعوام القادمة

إن وظيفة إسرائيل في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تنبع من كونها واحدة من أبرز القوى الإقليمية التي يمكن أن تؤدي أدواراً متنوعة لصالح السياسة الأمريكية؛ حيث يمكن أن تؤدي دور الشرطي في منطقة الشرق الأوسط، فتقوم بحماية المصالح والمرافق الأمريكية وخطوط المواصلات المتعلقة بتلك المرافق. كما أن المجتمع الأمريكي مازال يؤمن بأن التعامل الدولي يجب أن ينطلق من مبدأ الرضى؛ لذلك فإن وجود قوة إقليمية قادرة على جمع قيادات المنطقة وتكتيلها نحو السير خلف الإرادة الأمريكية يمثل أحد الأهداف التي ماتزال تسيطر على التصور الأمريكي في سياسته الخارجية، وهذا واحد من المدركات التي تقف خلف نظام الشرق الأوسط الجديد الذي تتبناه الإدارة الأمريكية، كما يمكن لإسرائيل أن تقوم بدور الوسيط للعسكرية الأمريكية. بمعنى أن تصير بديلاً عن الأداة العسكرية الأمريكية، وهي بهذا المعنى قادرة على حل بعض مشكلات العسكرية الأمريكية، في جزء من المعمورة، وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن تقوم إسرائيل بدور المُشاغل العسكري في لحظة معينة من نشوب القتال، الأمر الذي يمنح العسكرية الأمريكية فسحة معينة من الوقت، بحيث تستطيع أن تنقل قواتها من القارة الأمريكية إلى مواقع القتال.

وهنا تبرز القدرة الإسرائيلية على القيام بهذه الأدوار انطلاقاً من سياستها الخارجية من جهة، ومن خصائص ترسانتها العسكرية من جهة ثانية؛ فالسياسة الخارجية والترسانة العسكرية في إسرائيل صنوان كل منهما يكمل الآخر؛ فالسياسة الخارجية تستند إلى ثلاث وسائل لتحقيق أهدافها: الدبلوماسية، والدعاية، والقتال العسكري، بينما الترسانة العسكرية تُشكل الوسائل الثلاث لتحقيق أهداف السياسة في آن واحد.

وتشتمل الترسانة العسكرية الإسرائيلية على أنواع من الأسلحة التقليدية وفوق التقليدية المتطورة نوعاً وكيفاً، بالإضافة إلى كميات ضخمة من الأسلحة الجرثومية والكيماوية والصاروخية ذات الأبعاد المختلفة والأقمار الصناعية التي يمكن أن تستخدم كمنصات إطلاق لأسلحة تقليدية وغير تقليدية، وهي تشتمل على أنواع مختلفة التصاميم والتراكيب والعيارات من الأسلحة والقذائف النووية. ولكل من هذه الأسلحة والأدوات القتالية خصائصها ووظائفها من حيث الاستخدام وظروف هذا الاستخدام، وتعمد الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية إلى توظيف هذه الأسلحة بتوافق وتكامل بعضها مع بعض. وتوفر هذه الترسانة بكل عناصرها إمكانية قتالية ذات قدرة تدميرية هائلة، في الوقت ذاته تصير أداة للحرب النفسية التي تشنها إسرائيل على العرب لزرع اليأس والاستسلام في نفوسهم، وهي أخيراً أداة تطويع ومساومة واختراق؛ مما يعني أنها أداة دبلوماسية ناجحة.

ومن منطلق هذا التصور يصير هدف الاستراتيجية الإسرائيلية في السنوات القادمة هو بناء "الشرق الأوسط الجديد" الذي يمثل وظيفة

مرتبطة بالاستراتيجية الأمريكية الكونية التي يجري تنفيذها استعداداً للقرن الحادي والعشرين، والتي تستهدف عدم السماح لأي قوة دولية مرشحة لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية من السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، والسيطرة على منابع النفط وممراته، مما يسمح بتعزيز الاقتصاد الأمريكي والضغط على القوى الدولية المرشحة للتنافس، والتحكم بالتطورات الاقتصادية والسياسية للمنطقة العربية، بما لا يسمح بالتكامل القومي وتحقيق الاستقلالية العربية، وضمان أمن إسرائيل وتفوقها النوعي العسكري والتقني والاقتصادي، بما يسمح من ناحية باستمرارية التحكم بالتطورات السياسية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط بأسرها، وبالتالي استمرار إخضاعها للهيمنة الأمريكية، ومن ناحية أخرى يمنح إسرائيل قدرة إضافية على أداء وظيفتها الاستراتيجية الدولية في خدمة الاستراتيجية الأمريكية الكونية، في إطار عملية التنافس والصراع الدولي المحتملة مع القوى الدولية المتعاظمة المرشحة للبزوغ؛ ولكي يتحقق ذلك لابد من مواجهة الصراع العربي-الإسرائيلي وفرض السلام الإسرائيلي بما يسمح بتقبل إسرائيل من قبل العرب وخلق آفاق التعاون الاقتصادي في نظام الشرق الأوسط الجديد.

كما تسعى إسرائيل من خلال تعزيز قدراتها الاقتصادية وفاعليتها التقنية والعسكرية وإرادتها الاستفزازية أن تصير أداة استراتيجية فاعلة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية في السنوات القادمة. وإحدى أدواتها في ذلك هي قدراتها النووية التي منحتها خبرات تقنية عالية حتى أضحت هذه الخبرات أداة لتدعيم العلاقات الدبلوماسية مع بلدان مختلفة من العالم وأداة للكسب الاقتصادي، ولنتذكر البرازيل والأرجنتين وبعض دول

أمريكا اللاتينية وبعض الدول الأفريقية والآسيوية؛ وبشكل خاص الصين والهند؛ فقد سبق أن نشرت صحيفة دافار الإسرائيلية[165] خبراً مفاده أن رجل الأعمال اليهودي اللورد لوراس خدوري ذي الأصل العراقي قد وقع عقداً بقيمة أربعة مليارات دولار لإقامة محطة نووية في الصين، و الخبرة النووية الإسرائيلية مثلما كانت إحدى أدوات المساومة بين بكين وتل أبيب التي بموجبها استطاعت تل أبيب أن تطوع بكين بصدد إقامة تعاون نووي بينهما مقابل إيقاف أي مساعدة فنية تقدمها الصين في هذا المجال للدول العربية، فقد أضحت الآن أداة تطويع للسياسة الهندية بصدد علاقاتها مع الدول العربية من جانب، ومن جانب آخر بخصوص إعادة تطويع الهند لصالح السياسة الأمريكية، ويمكن أن يتكرر النموذج مع أكثر من دولة.

ومن الطبيعي أن الدور الذي يمكن أن تؤديه إسرائيل في إطار الجهد الأمريكي المتواصل لامتلاك القرن الحادي والعشرين يتنوع ويتدرج من مجرد تقديم التسهيلات إلى حد القيام بعمليات عسكرية بدلاً من قوات الإنزال الأمريكية، أو على الأقل مقدمةً لإعداد أرض المعركة قبل عمليات الإنزال المكثفة، إن مستوى التعاون لا يتوقف فقط على رغبة الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما يتعداها إلى الإرادة الإسرائيلية وفاعليتها. وبحكم العلاقة المركبة بين إسرائيل والولايات المتحدة فمن المرجح أن تتصاعد أهمية الوظيفة الاستراتيجية لإسرائيل على المستويين الإقليمي والدولي، وخاصة أنَّ مواضع التوتر المحتملة قد تستدعي عمليات تدخل عسكري لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ووجوداً عسكرياً، وهذا يعظم من الوظيفة الإسرائيلية في المناطق التي تقع في دائرة إشعاعها على الأقل؛ وهذه المناطق هي:

1 . منطقة شمال أفريقيا، إذ إن عناصر التوتر فيها ليست فقط نابعة من المواجهات العنيفة بين التنظيمات الإسلامية المسلحة والسلطات الحاكمة في دول شمال أفريقيا، وإنما تنبع أساساً من اتساع دائرة الصراع بين النفوذين الأمريكي والأوربي في هذه المنطقة، الذي أضحى أحد عناصره هو توظيف التنظيمات الإسلامية المسلحة فيها واستخدام التركيبة الإثنية والطائفية في هذه الدول. وليس هنا موضع التفصيل في الصراع الأمريكي-الأوربي في شمال أفريقيا وأدواته وخصائصه، ولكن ما يعني الباحث في هذا الموضع أن هذا الصراع اتخذ بعده العسكري المستقل بعد أن أعلن الجانب الأوربي (فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال) عن تشكيل قوات الأوروفور (Eurofor) للتدخل السريع و "الحفاظ على السلام" وحماية المصالح الأوربية في جنوب ضفة المتوسط في تشرين الثاني/ نوفمبر 1996 [166]. ووظيفة إسرائيل بهذا الخصوص هي عرقلة هذه القوات المؤلفة من خمسة عشر ألف جندي عن أداء مهامها إذا صارت هذه المهام تقلص من الهيمنة الأمريكية أو تتعارض والمصالح الإسرائيلية في هذه المنطقة. ويمكن لإسرائيل أن تؤدي دوراً تخريبياً في شبكة العلاقات الأوربية المغاربية من خلال الدور التغلغلي للصهيونية في مراكز صنع القرار سواء في الدول الأوربية أو في دول المغرب العربي، أو من خلال نسف أنبوب الغاز الأورو-مغاربي، وخاصة أنّ اتساع النفوذ الفرنسي في جنوب المتوسط هو في حقيقته محاولة لمعادلة النفوذ الألماني وسط القارة الأوربية وشرقها، وأن إعاقة إسرائيل للنفوذ الفرنسي في جنوب المتوسط تعني من بين ما تعنيه تعميق الصراع الفرنسي-الألماني على

النفوذ في القارة الأوربية، وبالتالي تعميق المشكلات الأوربية وإضعاف أوربا في صراعها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

2. منطقة الخليج العربي واحتمالات التوتر فيها لا حصر لها؛ فالخلافات الحدودية، والقوى العاملة الآسيوية المتسربة، وعناصر الرفض الراديكالية القومية والإسلامية، ليست سوى بعض مصادر خلق القلاقل والاضطرابات في هذه المنطقة، والتي لابد من أن تكون لها انعكاساتها الدولية في ظل تبعية أوربا وشرق آسيا والمحيط الهادي لهذه المنطقة من حيث اعتمادها عليها في احتياجاتها من الطاقة النفطية، وخاصة أنَّ هذه التبعية ستتعمق في السنوات القادمة، ويكفي أن نشير إلى أن الطلب الصيني على البترول سيصل إلى مليون برميل يومياً مع نهاية عقد التسعينيات، بينما سيصل هذا الطلب إلى ثلاثة ملايين برميل يومياً مع نهاية عام 2010. وأن حجم واردات دول شرق آسيا من نفط هذه المنطقة سيصل إلى 87٪، بينما يصل إلى 95٪ في عام 2020 [167]. في حين تشير التوقعات الأكثر وثوقاً أن واردات أوربا من النفط الخليجي ستبلغ مع نهاية العقد الحالي 65٪ وأن هذه النسبة ستزداد بشكل متصاعد خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين [168].

من هنا تكتسب الاضطرابات في هذه المنطقة بعدها الدولي من حيث نتائجها بغَض النظر عن مسبباتها؛ الأمر الذي يطرح احتمالات التدخل العسكري من قبل أي طرف دولي للعمل على استمرار التدفق النفطي في هذه المنطقة وحماية خطوط المواصلات أو العكس؛ ومن

هنا تبرز أهمية الوجود العسكري الأمريكي في هذه المنطقة والذي رغم كثافته لا يقلص من أهمية الدور العسكري الإسرائيلي في لحظة الأزمة؛ لأن الوجود العسكري الأمريكي رغم كثافته يظل محدوداً إذا قورن بالإمكانيات العسكرية الإسرائيلية[169] من حيث قربها من المنطقة في لحظة الأزمة.

3 . الصراعات المختلفة في المشرق العربي بسبب الأوضاع الاقتصادية وانتفاضات الجوع، وبسبب عناصر الرفض لسياسة التطبيع مع إسرائيل وبسبب التركيبة الفسيفسائية في هذه الدول من حيث المكونات الإثنية والقبضة الشمولية لأنظمة الحكم فيها وإخفاق عملية التحول الديمقراطي وتصاعد المد الأصولي وظواهر العنف السياسي بمختلف أشكاله، كل هذه العوامل والأسباب ستقود حتماً لإحداث تقلصات واضطرابات ربما استدعت التدخل الخارجي، وخاصة أنَّ التدخل في المنطقة له سوابقه ونماذجه من جانب الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا أو فرنسا.

4 . منطقة القرن الأفريقي وبصفة عامة الشطر الجنوبي من البحر الأحمر، فالحرب الأهلية في الصومال، والخلاف الأرتيري-اليمني، والخلاف السوداني-الأرتيري، والخلاف السوداني-الأثيوبي، كلها مداخل تفتح الأبواب للتدخل الخارجي عموماً والإسرائيلي خصوصاً، وخاصة أنَّ إسرائيل ليست بعيدة عن مجريات الأحداث في هذه المنطقة من خلال سياسة شد الأطراف التي طالما انتهجتها مع الأطراف المحيطة بالعالم العربي، ومن خلال التنسيق مع كل من أرتيريا وأثيوبيا.

5. مختلف مناطق الصراع في وسط أفريقيا بدورها تطرح احتمالات التدخل الإسرائيلي، وخاصة أنَّ أفريقيا من المتوقع أن تشكل محور صراع أمريكي-أوربي لما تضمه من مخزون غير مستغل من المواد الأولية، ناهيك عن التنافس بين حملات التبشير المسيحي وحملات الدعوة الإسلامية للمجتمعات الوثنية في أفريقيا. هذا بالإضافة إلى أهميتها الاستراتيجية والأمنية لمنطقة الشرق الأوسط، واحتمالات انتقال عدوى الحروب الأهلية والإثنية والدينية منها إلى منطقة الشرق الأوسط، وخاصة أنَّ الاهتمام الإسرائيلي بأفريقيا كان مبكراً.

6. تبرز الجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفيتي السابق بدورها الكثير من عناصر الاضطراب والاهتمام الدولي بسبب النواحي الاقتصادية والمشكلات الحدودية والإسلام السياسي، وبسبب احتمالات عودة الإمبراطورية السوفيتية[170]، إن هذه الجمهوريات الإسلامية بالإضافة إلى إيران وأفغانستان وما تطرحه من نزاعات طائفية ومصالح أقليات، يمكن أن تستغل جميعها لصالح النفوذ الخارجي، وخاصة أنَّ الصراعات في تلك المنطقة لها خصائصها المميزة وتاريخها الطويل الذي يبدأ على الأقل منذ نهاية القرن التاسع عشر، الأمر الذي يجعل هذه المنطقة من أولى المناطق في العالم التي ستعاني من الاضطراب والتوتر في السنوات القادمة، وإسرائيل ستكون معنية بهذه المنطقة لأسباب عديدة أهمها الإسلام السياسي الذي أضحى بدوره يشكل العدو المقترح رقم واحد للسياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة، وربما يكون الاهتمام الإسرائيلي بهذه المنطقة أحد أهداف التعاون

الإسرائيلي - التركي في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية[171].

7. لن تستقر العلاقات بين باكستان والهند في المستقبل المنظور حتى تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية أن تحيل العداوة بين الدولتين إلى صداقة لخدمة السياسة الأمريكية. وقبل أن يحدث ذلك فإن احتمالات الصدام قائمة على قدم وساق، وتكمن خطورة هذا الصدام الحقيقية في أنه يتاخم الصين، وأنه يتضمن قسطاً من التعاطف الإسلامي مع باكستان في مواجهة الكراهية المتنامية للإسلام لدى الهند، وبالتأكيد فإن إسرائيل لابد أن تستغل هذا الواقع لمصالحها الذاتية أولاً، ومن ثم لصالح السياسة الأمريكية، وقد تكون زيارات المسؤولين الإسرائيليين المتواصلة للهند مقدمة لذلك، وخاصة أنَّ إسرائيل تثير الكثير من الدعاية ضد باكستان بسبب مشروعها النووي المسمى بالقنبلة الإسلامية[172].

8. قد يكون من المبالغة إضافة منطقة جنوب شرقي آسيا إلى هذا الإطار الواسع حيث الصراعات المتعددة ومركز الثقل الاقتصادي المتنامي في عالم الغد، وقد يتساءل بعضهم: هل يمكن للأداة العسكرية الإسرائيلية أن تصل بدورها إلى هذه المنطقة؟ لقد سبق التأكيد على أن الدور العسكري الإسرائيلي له أبعاد متعددة تراوح بين تقديم التسهيلات اللوجستية وتبادل المعلومات الاستخبارية وانتهاء بتقديم الأدوات البشرية القادرة على أداء بعض المهمات المحددة. فهل من مقتضيات هذا الدور الإسرائيلي المتصوَّر في هذه المنطقة منع كوريا

الشمالية من الحصول على السلاح النووي، حيث تؤكد جهات إسرائيلية أن بقاء إسرائيل نفسها يعتمد على قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في إقناع كوريا الشمالية بالتخلي عن أسلحتها النووية[173]؟

9. أضف إلى ذلك أن منطقة البلقان تدفع بدورها بالكثير من علامات الاستفهام الأوربي والروسي والأمريكي في البوسنة والهرسك والذي لا يحتاج إلى كثير من التفصيل، ولكن واحداً من الاستفهامات التي يمكن أن تثار هو كيف يمكن التدخل في تلك المنطقة لقوات غير أمريكية وغير أوربية؟ هل يمكن أن تتكرر قصة محمد علي في القرن الماضي بلغة أخرى؟ وهل يمكن أن تلعب إسرائيل دوراً في البلقان بهذا المعنى؟ ولعل ما أثير من دور إيراني في المنطقة يمكن أن يوفر أرضية أو غطاء للتدخل في هذه المنطقة انطلاقاً من حوض البحر الأبيض المتوسط الشرقي.

الخاتمة

فكرت إسرائيل منذ نشأتها بالخيار النووي باعتباره عنصر قوة نوعياً تستطيع من خلاله تخطي العديد من عناصر الضعف التي كانت تعاني منها أصلاً[174]، في الوقت الذي يمكّنها من الحصول على عنصر نوعي للتفوق الاستراتيجي الذاتي في صراعها مع العرب.

وإذا كانت إسرائيل قد امتلكت السلاح النووي منذ الستينيات فإنها لم تستخدمه عسكرياً في صراعها العضوي مع الدول العربية. ومع ذلك فإن هذا لا يعني أنها لن تستخدم هذا السلاح عسكرياً في المستقبل أيضاً، ولا يعني أنها لم تعمد إلى توظيف السلاح النووي في الميادين السياسية والدبلوماسية والنفسية. وهذا ما حاولت هذه الدراسة التوصل إليه، كما أنها حاولت أن تبين أن الاستخدام العسكري لهذا السلاح من قبل إسرائيل قد جرى التفكير فيه أكثر من مرة في الماضي، ومن الممكن أن يستخدم في المستقبل.

وفي كل الأحوال فإن امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية قد ساهم في إضفاء قوة نوعية على حركة إسرائيل الإقليمية والدولية، وبالتالي تكامل هذا الامتلاك مع عناصر أخرى للقوة استطاعت أن تبلورها وتصل إليها بما مكّنها من تحقيق أهدافها الأساسية دون الحاجة الفعلية إلى الاستخدام العسكري للسلاح النووي، حتى أضحت قوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط، ثم جاءت المتغيرات الإقليمية والدولية في بداية التسعينيات لتساهم مع تراكمات الفشل العربي في المواجهة مع إسرائيل لتفسح المجال أمام تنفيذ سياسة إقليمية ودولية يراد منها نسف النظام القومي في المنطقة

بشكل نهائي وإحلال نظام إقليمي جديد بديل تصبح فيه إسرائيل دولة إقليمية عظمى تهيمن على المنطقة بأسرها سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وبما يمكّنها من تحقيق أهدافها الاستراتيجية في إنشاء إسرائيل الكبرى وفرض نموذج "الدولة الطائفية" ليسود المنطقة بأسرها.

وسيكون لاحتكار إسرائيل للأسلحة النووية دور في تحقيق هذه الأهداف من خلال الاستخدام المتنوع لهذا الاحتكار، ومثلما ساهم احتكارها النووي في زيادة فاعليتها الإقليمية والدولية في فترة الحرب الباردة في خدمة الاستراتيجية الأمريكية، فإن هذا الاحتكار بدوره مع عوامل أخرى ذاتية وموضوعية عمّقت من وظيفة إسرائيل الدولية في خدمة الاستراتيجية الأمريكية في المرحلة اللاحقة للحرب الباردة وحتى سنوات أخرى قادمة.

والسؤال الذي يجب أن يظل مطروحاً في هذا الإطار هو: كيف يمكن للعرب التصدي لهذه الأخطار؟ من المؤكد أن الإجراءات العربية التي اتخذت سواء في مرحلة الحرب الباردة أو ما بعدها ظلت محدودة الفاعلية في مواجهة القدرة النووية الإسرائيلية، وهي على العموم تدور حول ما يلي[175]:

1. سعت الدول العربية إلى الحصول على مظلة نووية متعددة الأطراف من خلال التوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية منذ عام 1968 ثم في عام 1995.

2. اتجاه كل من مصر وسوريا إلى محاولة الحصول على مظلة نووية سوفيتية في مراحل مختلفة من الصراع لتوفير "غطاء" أو "سلاح"

نووي لهما وقت الضرورة لمواجهة التهديد الإسرائيلي، أو لتغطية محاولاتهما لاستعادة الأراضي العربية المحتلة عام 1967، إلا أن طبيعة الضمانات التي حصلت عليها مصر اختلفت عما حصلت عليه سوريا، كما أن الغطاء النووي السوفيتي لمصر قد أزيح في مرحلة مبكرة خلال منتصف السبعينيات، بينما لم يزح الغطاء النووي لسوريا إلا عام 1990.

3. اتجاه عدد من الدول العربية لامتلاك أسلحة فوق تقليدية وأسلحة دمار شامل غير نووية؛ كصواريخ أرض-أرض وأسلحة كيماوية وبيولوجية جرثومية. وهنا لابد من تأكيد حقيقتين أساسيتين بهذا الصدد: الأولى أن إسرائيل تملك ترسانة ضخمة من الأسلحة الكيماوية والصاروخية والجرثومية والبيولوجية، وهي تكاد تتفوق وفق التقديرات المحايدة على الدول العربية في هذا المجال. الحقيقة الثانية أن هذه الأسلحة على الرغم من خصائصها التدميرية فإن لكل نوع من هذه الأسلحة متطلبات وشروطاً لاستخدامه، كما أن وسائل الحماية والدفاع و الوقاية من هذه الأسلحة أضحت على قدر كبير من التقدم مما يضعف فاعليتها.

4. حاول عدد من الدول العربية البدء ببرنامج نووي متقدم إلا أنها ووجهت بعقبات جمة، وقد استطاع العراق أن يقطع شوطاً في هذا المجال، إلا أن حرب الخليج الثانية كانت مناسبة لإنهاء توجهاته في هذا الحقل، والعمل على جعله يدفع ثمناً باهظاً نتيجة هذا التوجه.

5. ممارسة جهود دبلوماسية على الصعيد الدولي للمطالبة بانضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ونزع أسلحتها النووية.

ومهما يكن من أمر فإن المتغيرات الدولية وبشكل خاص تفرد الولايات المتحدة الأمريكية في التربع على قمة الهرم الدولي، وما يرتبط بذلك إقليمياً من انحياز أمريكي مطلق لإسرائيل وضرورة الحفاظ على تفوقها، قد جعل الإجراءات السابقة عديمة الفاعلية، الأمر الذي يتطلب إرادة سياسية عربية تتبنى استراتيجية شمولية على أكثر من صعيد لمواجهة الاختلال الإقليمي المطلق القائم لصالح إسرائيل. وإحدى خصائص هذه الاستراتيجية لابد من أن تنبع من إقامة تعاون نووي عربي يشمل جميع الأقطار العربية دون استثناء، وأن تكون له صيغة الإلزام القانوني حتى تكون مسؤولية التصدي لهذه التحديات مسؤولية جماعية، تتوزع فيها الواجبات، ويمكن للبرنامج النووي العربي الموحد أن يأخذ طريقه للتنفيذ من خلال إبرام معاهدة للتعاون النووي بين جميع أقطار العالم العربي تلتزم بها جميع الأقطار العربية، وتعمل سوية في نطاقها على الإفادة من الطاقة النووية في مختلف مجالات استخدامها، وإنشاء لجنة عربية للطاقة النووية تتولى عدة مهام؛ منها: ترجمة التعاون النووي العربي إلى برنامج عمل وواقع من خلال الإشراف على تنفيذ السياسة النووية العربية، وتخصيص الأموال اللازمة للإنفاق على تنفيذ هذا البرنامج وإدامته. ومن ثم وضع برامج للتطوير وإجراء الأبحاث والدراسات التي ترتبط بعملية نقل التقنية النووية إلى العالم العربي لدفع المسيرة النووية العربية المشتركة

إلى الأمام، وتوفير الوقود النووي والتنقيب عن اليورانيوم واستخراجه من الأرض العربية وكذلك عن طريق شرائه، إلى جانب تأهيل وتجميع الكوادر العلمية العربية في المجال النووي. وهنا لابد من تأكيد مسألة مهمة بهذا الخصوص وهي ضرورة توظيف العقول العربية المهاجرة في هذا المجال، وضمن مواقع إقامتهم لخدمة البرنامج النووي العربي[176].

يعد تبني مشروع عربي جاد بهذا الشأن ضرورة مستقبلية، خاصة في ظل التكهنات القائلة بأن الجهود المبذولة لضبط انتشار الأسلحة النووية لم تعد قادرة على وقف انتشار هذه الأسلحة الآخذ بالتسارع، الأمر الذي قد يتيح للباحثين عن هذه الأسلحة الحصول عليها حتى لو كان هؤلاء الباحثون من غير الدول وإنما جماعات عرقية أو حركات تحرر أو جماعات من المرتزقة أو عصابات تهريب المخدرات[177].

يجب أن ينطلق العمل العربي في هذا الاتجاه من استراتيجية شمولية تتبلور بالرفض الكامل للنظام الشرق أوسطي وللسوق الشرق أوسطية، وبضرورة التعاون والتكتل الاقتصادي والعمل التنموي العربي المشترك لتحقيق التنمية العربية قطرياً وقومياً، وإقامة السوق العربية المشتركة؛ بما يعزز القدرات العربية في الانطلاق إلى عالم القرن الحادي والعشرين. ولا يتم هذا دون إحداث إصلاح سياسي كلي في جميع الأقطار العربية بلا استثناء.

الهوامش

1. الصراع ليس ظاهرة استثنائية إنما هو حقيقة تاريخية تعرفها كافة المجتمعات، وهو جزء من نسيج العلاقات الإنسانية؛ فمنذ عام 3600 قبل الميلاد وحتى الآن شهدت البشرية ما يقارب 14500 حرب، وهذه الحقيقة تشير إلى أن الصراع هو أحد قوانين التاريخ الإنساني، انظر بهذا الصدد:

Francis A. Beer, *Peace Against War: The Ecology of International Violence* (San Francisco: W.H. Freeman and Company, 1981), 20-31.

2. هناك دائماً علاقة تأثير متبادل ما بين الحضارة ونوعية الأسلحة المستخدمة في الصراعات، انطلاقاً من الفكرة القائلة بأن الصراعات أم الحضارات، انظر:

Gaston Bouthoul, Rene Carrere, Jean Louis Annequin, *Guerres et Civilisations*, (Paris: Academie Francaise, 1984), 118-210.

3. زكي العايدي وآخرون، **المعنى والقوة في النظام العالمي الجديد**، ترجمة سوزان خليل، (القاهرة: دار سينا للنشر، 1994)، ص 15 وما بعدها.

4. بخصوص دوافع الدول الإقليمية لامتلاك أسلحة نووية انظر:

Peter Worsley and Kofi Buenor Hadjor (eds.), *On The Brink: Nuclear Proliferation & 3rd World*, (London: The Third World Communication, 1987), 297.

5. انظر:

Marwah and Schulz (eds.), *Nuclear Proliferation and the Near Nuclear Countries* (Cambridge, Massachusetts, 1975), 297.

6. هناك مصادر عديدة تتناول موضوع الاستقرار والاضطرابات في الصراعات الإقليمية في ظل امتلاك طرف أو أكثر من أطراف هذه الصراعات للأسلحة النووية، وعلى سبيل المثال يمكن العودة إلى المصادر التالية:

C. Bertram (ed.) *The Future of Strategic Deterrence* (London: Macmillan Press, 1981), 90-95.

K.N. Waltz, "The Spread of Nuclear Weapons: More May Be Better," *Adelphi Papers*, no. 177 (London: IISS, Autumn 1981): 1-30.

شاي فيلدمان، **الخيار النووي الإسرائيلي**، ترجمة غازي السعدي، (عمّان: دار الجليل، 1984)، ص 24 وما بعدها.

7. جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984)، ص 25. انظر الهامش 12 تجد قائمة بالمراجع التي تناولت النظام الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط.

8. جميل هلال، **استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط**، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1995)، ص 9 وما بعدها.

9. أطروحة الجغرافيا الاقتصادية تخفي في ثناياها ثلاثة تطورات: التطور الأول أن الجوانب الاقتصادية ستطغى على التنافس الدولي أكثر من الجوانب السياسية والعسكرية. والتطور الثاني هو تبلور التنافس الدولي على شكل تكتلات اقتصادية إقليمية. والتطور الثالث هو تزايد الميل نحو "العالمية" في النظامين المالي والتجاري. انظر حول هذه المفاهيم كلاً من:
جاك آتالي، **آفاق المستقبل**، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، (بيروت: دار العلم للملايين، 1992).
لستر ثرو، **المتناطحون: المعركة الاقتصادية القادمة بين اليابان وأوربا وأمريكا**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996).
ميشال ألبير، **تناطح الرأسماليات في ظل النظام العالمي الجديد**، (بيروت: دار الحمراء، 1996).

10. أحمد صدقي الدجاني وآخرون، **التحديات "الشرق أوسطية" الجديدة والوطن العربي**، بحوث ومناقشات ندوة فكرية نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 1994)، ص 30.

11. هذه المسألة انعكست في الاتفاق الإسرائيلي - الفلسطيني وبدء تطبيقه في قطاع غزة ومنطقة أريحا، كما عكستها معاهدة السلام الإسرائيلية - الأردنية، وهي واضحة في تصريحات المسؤولين الإسرائيليين وفي أدبياتهم، انظر على سبيل المثال:
تصريحات شيمون بيريز التي نقلتها صحيفة **الحياة** (لندن) عن الصحافة الإسرائيلية في 13/ 7/ 1994، 14/ 1/ 1994، 12/ 1/ 1995. وانظر أيضاً: شمعون بيريز، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة محمد حلمي عبدالحافظ، (عمّان: الدار الأهلية للنشر، 1994)، ص 188 وما بعدها.

12 . علاء عبدالوهاب، **الشرق الأوسط الجديد، سيناريو الهيمنة الإسرائيلية**، (القاهرة: دار سينا للنشر، 1995)، ص 69 وما بعدها.

13 . مارتن إنديك، «سياسة إدارة كلنتون حيال الشرق الأوسط»، مجلة **الدراسات الفلسطينية**، العدد 15، (بيروت، صيف 1993)، ص 196 ـ 205.

14 . عبدالمنعم سعيد، «نظرة عامة للمفاوضات»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 115 (القاهرة، كانون الثاني/ يناير 1994)، ص 159 وما بعدها، وكذلك انظر:

فهد الفانك، «الأبعاد الاقتصادية للحل السلمي»، ورقة غير منشورة، منتدى الفكر العربي، عمّان، أيلول/ سبتمبر 1992.

15 . عبدالمنعم سعيد، مرجع سابق، ص 159 وما بعدها. وعن الآثار السلبية للشرق أوسطية انظر:

إنعام رعد، **الصهيونية الشرق أوسطية**، (بيروت: شركة المطبوعات للنشر، 1997)، ص 69 وما بعدها. وكذلك علاء عبدالوهاب، مرجع سابق.

16 . هالة سعودي (تحرير)، **الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1996)، ص 11 وما بعدها.

17 . المرجع السابق، ص 20 وما بعدها، وص 53 وما بعدها.

18 . جميل هلال، مرجع سابق، ص 19 ـ 20 وما بعدها.

19 . المرجع السابق، ص 21ـ22.

20 . المرجع السابق، ص 191 وما بعدها.

21 . إنعام رعد، مرجع سابق، ص 337 وما بعدها.

22 . جميل هلال، مرجع سابق، ص 115.

23 . عبدالعليم محمد، «الليكود والعمل: تنويعات في الرؤية الإسرائيلية للشرق الأوسط»، صحيفة **الأهرام**، (9/ 8/ 1996)، ص 4.

24 . انظر بهذا الصدد: شمعون بيريز، مرجع سابق، ص 93 وما بعدها. وكذلك بنيامين نتنياهو، **مكان تحت الشمس**، ترجمة محمد عودة الدويري، (عمّان: دار الجليل، 1995)، ص 362، وص 367 وما بعدها.

25. انظر:
Joseph Alpher, "Israel's Security Concerns in the Peace Process," *International Affairs* vol. 70, no. 2, (April 1994): 229-240.

26. جميل هلال، مرجع سابق، ص 52 ـ 81.

27. انظر على سبيل المثال: بنيامين نتنياهو، مرجع سابق، ص 396.

28. شمعون بيريز، مرجع سابق، ص 65. و كذلك بنيامين نتنياهو، مرجع سابق، ص 373 وما بعدها.

29. في 27 كانون الثاني/ يناير 1997 وقع ممثلون عن حزبي العمل والليكود "وثيقة تفاهم" لتكون مبادئ أساسية للتفاوض مع الفلسطينيين تضمنت الإشارة إلى هذه الثوابت، راجع إنعام رعد، مرجع سابق، ص 600.

30. طاهر شاش، **الطرف الإسرائيلي جذوره وحصاده**، (القاهرة: دار الشروق، 1997)، ص 123 وما بعدها.

31. تقرير **قضايا دولية**، العدد 248 في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1994، والعدد 269 في 27 شباط/ فبراير 1995، (إسلام أباد: معهد الدراسات السياسية)، ص 15 وص 5 على التوالي.

32. إنعام رعد، مرجع سابق، ص 39 ـ 41.

33. تقرير **قضايا دولية**، العدد 306، (13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1995)، ص 27.

34. محمد عبدالسلام، «الليكود ومسألة التسلح النووي الإسرائيلي»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 127، (كانون الثاني/ يناير 1997)، ص 258 وما بعدها.

35. سوبرا همانيام (إعداد)، **أساطير وحقائق نووية**، ترجمة عبدالقادر السامرائي، (بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1987)، ص 8 وما بعدها.

36. بخصوص التعاون الفرنسي ـ الإسرائيلي انظر: بيار بيان، **القنبلتان**، (بغداد: ترجمة مركز البحوث والمعلومات، 1986)، ص 26 وما بعدها. وكذلك انظر:
Ernest W. Lefever, *Nuclear Arms in the Third World: US Policy Dilemma* (Washington, DC: The Brooking Institution, 1979), 68.

37. راج كرستوفر، «إسرائيل والأسلحة النووية: حالة من الانتشار السري»، في: سوبرا همانيام (إعداد) مرجع سابق، ص 153 وما بعدها.

38. زياد خالد الدليمي، «التعاون النووي بين الولايات المتحدة وإسرائيل»، في: خلدون ناجي معروف وآخرون، **الكيان الصهيوني والتسلح النووي**، (بغداد: كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، 1998)، ص 153 ـ 292. وكذلك:
Wolf Bitzer, "Israel Making the Bomb?" *Jerusalem Post*, June 1, 1985, 18.

39. وليام بورروس وروبرت ويندرم، **أسلحة الدمار الشامل**، (عمّان: ترجمة دار الجليل، 1994)، ص 244 ـ 245.

40. نشرة **تقديرات استراتيجية**، دورية نصف شهرية، تصدرها الدار العربية للدراسات والنشر، العدد 5 (حزيران/ يونيو 1995)، ص 43.

41. حول السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بخصوص الموضوع انظر: ندوة **مستقبل الاحتكار النووي الإسرائيلي**، مركز دراسات الوحدة العربية. انظر ورقة محمد عبدالسلام المقدمة للندوة، مجلة **المستقبل العربي**، العدد 208 (حزيران/ يونيو 1996)، ص 54 وما بعدها.

42. عن هذا التصور انظر على سبيل المثال: عبدالقادر محمد فهمي، «الخيار النووي في الشرق الأوسط: دراسة للنموذج الإسرائيلي»، مجلة **المنار**، العدد 110 (باريس، تشرين الأول/ أكتوبر 1985)، ص 85 وما بعدها. وكذلك سلمان رشيد سلمان، **الاستراتيجية النووية الإسرائيلية**، (بيروت: دار الطليعة، 1988)، ص 92 وما بعدها.

43. انظر ندوة **مستقبل الاحتكار النووي الإسرائيلي**، مرجع سابق، وبشكل خاص تساؤلات هيثم الكيلاني، ص 92.

44. انظر على سبيل المثال: عبدالحميد الموافي، «سباق التسلح النووي في المنطقة العربية»، مجلة **قضايا عربية**، العدد 4، (نيسان / إبريل 1981)، ص 13 ـ 33.

45. هيثم الكيلاني، «التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي وتأثيرها على الأمن العربي»، سلسلة **دراسات استراتيجية**، العدد 3، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996)، ص 67 ـ 68.

46 . تقول الروايات الإسرائيلية والأمريكية بهذا الصدد: إنه خلال حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 أخرجت إسرائيل من مخازنها تحت الأرض ثلاثة عشر صاروخاً من طراز أريحا تحمل رؤوساً نووية، وقد استشعرت الطائرات الاستطلاعية الأمريكية حمولة هذه الصواريخ واضطرت واشنطن إلى إعلام موسكو بهذا الأمر، فما كان من هذه الأخيرة إلا أن أرسلت سفينة وصلت فعلاً إلى ميناء الإسكندرية محملة بالرؤوس النووية على صواريخ سكود. ويذكر الرئيس نيكسون في مذكراته بأن ظهور السفينة السوفيتية في الإسكندرية أثار اضطراباً كبيراً في البيت الأبيض، وأدى بشكل مباشر إلى صدور الإنذار النووي العالمي. وربما يكون هذا السبب وحسب هذه الروايات هو الذي جعل إسرائيل تغير موقفها من استخدام رؤوسها النووية، وخاصة أن التدهور العسكري الخاص بها قد توقف، واستطاعت قواتها العسكرية أن تمسك بزمام المبادرة بعد أن أقدمت واشنطن على مدّها بجسر جوي إلى ميدان المعارك مباشرة لتعويض خسائرها من الأسلحة.

انظر هذه الروايات في جريدة **هآرتس** الإسرائيلية (19/ 11/ 1980).

47 . يقول إسحاق رابين إن إسرائيل لم تكن بحاجة للرد على الصواريخ العراقية لأن القوة متعددة الجنسيات كانت ترد وبشكل كبير على هذه الصواريخ، ويضيف رابين على ذلك قوله «على أي حال أنا مقتنع أن قدرتنا ازدادت نتيجة للأزمة في الخليج ربما بطريقة غير مباشرة لأن الولايات المتحدة أظهرت جاهزيتها للرد بحزم». ويضيف فيقول: «إنه حتى في ظروف حرب أخرى، فأي استخدام لأسلحة الدمار الشامل ضد المواطنين والسكان المدنيين في إسرائيل سيقابل بأسلحة مشابهة ضد بغداد وافقت أمريكا أم لم توافق. وليس على إسرائيل أن تحدد أي أسلحة ستستخدم».

واضح من هذا الكلام، أن القيود والاعتبارات الدولية لا مجال لها عندما يُهدَّد الأمن. انظر: إسحاق رابين، «الردع في المفهوم الأمني الإسرائيلي»، تقرير **قضايا دولية**، العدد 241، (15 آب/ أغسطس 1994)، ص 24 وما بعدها.

48 . بخصوص حرب حزيران/ يونيو 1967 والسلاح النووي، انظر إلى ما يورده كتاب: وليم بوروس وروبرت ويندرم، مرجع سابق، ص 238ـ239.

49. انظر على سبيل المثال: كاظم هاشم النعمة، «إدراك الردع في الصراع العربي الإسرائيلي»، بحث ألقي في الندوة الفكرية الثانية للجمعية العربية للعلوم السياسية، (بغداد، 1986) ص 1.

50. على سبيل المثال انظر إلى كتاب أمين حامد هويدي، ويقوم منطلقه على هذا التصور. أمين هويدي، **الصراع العربي-الإسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983). وكذلك محمود عزمي، «الخيار النووي الإسرائيلي»، مجلة **شؤون فلسطينية**، العدد 43، (بيروت، آذار/ مارس 1975)، ص 43 وما بعدها. وكذلك بسام العسلي، «العامل النووي والصراع العربي-الإسرائيلي»، مجلة **قضايا عربية**، السنة الثامنة، العدد 7-8 (بيروت، يوليو/ أغسطس 1981)، ص 60 وما بعدها.
وكذلك ناصيف حتي، «إسرائيل والعامل النووي في الشرق الأوسط»، مجلة **شؤون عربية**، العدد 8، السنة الأولى، (تشرين الأول/ أكتوبر 1980)، ص 66 وما بعدها.

51. بخصوص العلاقة بين الصراعات الإقليمية والصراع الدولي، انظر: عبدالقادر محمد فهمي، **الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية**، (جامعة بغداد، 1990).

52. انظر هذا التصور في: شلومو أهرونسون، «استراتيجية إسرائيل النووية»، في: نخبة من السياسيين والباحثين الإسرائيليين، **السلاح النووي في الاستراتيجية الإسرائيلية**، (قبرص: وكالة المنار للصحافة والنشر، 1987)، ص 213. وكذلك انظر:
Symour M. Hersh, *The Samson Option: Israel's Nuclear Arsenal and American Foreign Policy* (New York: Random House, 1991), 312.

53. من المفيد مراجعة الصحافة العربية اليومية والأسبوعية خلال الفترة من آذار/ مارس وحتى أيار/ مايو 1995، إذ انعقد المؤتمر الخاص بتمديد معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية من 17 نيسان/ إبريل وحتى 12 أيار/ مايو 1995. وقد أكدت هذه الصحافة ضرورة ممارسة ضغوط على إسرائيل للانضمام إلى هذه المعاهدة.

54. انظر بهذا المعنى إسحاق رابين، مرجع سابق، ص 24. وكذلك نخبة من السياسيين والباحثين الإسرائيليين، مرجع سابق، وبشكل خاص ص 170.

55. انظر إلى تصريح شلومو أهرونسون في صحيفة **دافار** الإسرائيلية في 5/ 5/ 1995 في معرض رده على الطروحات العربية بشأن انضمام إسرائيل إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية.

56. علي الزكري، «تجريد أوكرانيا من الأسلحة النووية»، تقرير **قضايا دولية**، العدد 258، (12 كانون الأول/ ديسمبر 1994)، ص 16 ـ 17.

57. مراد إبراهيم الدسوقي، «أفريقيا وجهود التخلص من الأسلحة النووية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 125، (تموز/ يوليو 1996)، ص 225.

58. لا نريد أن نثقل على القارئ بقائمة المراجع التي أغفلت الإشارة إلى هذه القضايا، ويمكن على سبيل المثال إيراد بعض المراجع التي قدر للباحث الاطلاع عليها:
جوديت بيرا، **السباق النووي بين العرب وإسرائيل: البحث عن طريق**، (القاهرة: دار المستقبل، 1983).

- حلمي عبدالكريم الزعبي، **الخيار النووي في الشرق الأوسط هل سيبقى حكراً على الكيان الصهيوني**، (القاهرة: دار الموقف العربي، 1983).
- معين أحمد محمود، **أسرار العسكرية الإسرائيلية**، (بيروت: دار المسيرة، 1978).
- معين أحمد محمود، **صناعة الأسلحة في إسرائيل**، (بيروت: دار المسيرة، 1977).
- يوسف مروة، **أخطار التقدم العلمي في إسرائيل**، (بيروت: مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية، 1967).
- شاي فيلدمان، مرجع سابق.
- سلمان رشيد سلمان، **السلاح النووي والصراع العربي الإسرائيلي**، (بيروت: دار ابن رشد، 1978).
- محمود شيت خطاب، **العدو الصهيوني والأسلحة المتطورة**، (بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1987).

Amos Perlmutter, Michael Handel, Uriban Joseph; *Two Minutes Over Baghdad* (London: Transworld Publishers, Corgi Books, 1982).

59. الحقيقة أن هناك مرجعين من بين المراجع التي قدر لنا الاطلاع عليها على درجة من الأهمية من حيث الاهتمام بالقضية موضع النقاش؛ وهما:

- فؤاد جابر، **الأسلحة النووية واستراتيجية إسرائيل**، نقله إلى العربية زهدي جارالله، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1971).
- بيتر براي: **ترسانة إسرائيل النووية مع تقرير فانونو "أسرار القوة النووية الإسرائيلية"**، ترجمة منير غنام، (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1989).

60. بيتر براي، مرجع سابق، ص 112. بينما يشير مؤلفو كتاب *Two Minutes Over Baghdad* أن العالمين أليفن وبينازهي تمكنا من استخدام أشعة الليزر في تركيز اليورانيوم، وقد بدأت هذه الطريقة تستخدم أكثر من غيرها في تخصيب اليورانيوم.
انظر كتاب:

Amos Perlmutter, Michael Handel, op. cit., 49.

61. انظر بخصوص هذا الترجيح في بيتر براي، مرجع سابق، ص 130 وما بعدها.

62. وليم بورروس وروبرت ويندرم، مرجع سابق، ص 262.

63. حول التفاصيل الفنية الخاصة بتصاميم الأسلحة النووية، استفاد الباحث بشكل خاص من:
- آل دبليو. مكنوث، **الأسلحة النووية وتأثيرها**، ترجمة سعد فرج عبدالمسيح، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1988).
- موسى الجنابي، **مبادئ العلوم النووية**، دراسة قيد الطبع في منظمة الطاقة الذرية، بغداد.

64. قارن بالمعنى نفسه: بيتر براي، مرجع سابق، 139 وما بعدها.

65. Symour M. Hersh, op. cit., 318.

66. سلمان رشيد سلمان، **الاستراتيجية النووية الإسرائيلية**، مرجع سابق، ص 24، 31، 61 وما بعدها.

67. مجموعة من السياسيين والباحثين الإسرائيليين، **السلاح النووي في الاستراتيجية الإسرائيلية**، مرجع سابق، ص 186 وما بعدها.

68. الأمم المتحدة، **دراسة شاملة عن الأسلحة النووية**، (نيويورك: هيئة الأمم المتحدة، 1981)، ص 34 وما بعدها.

69 . Symour M. Hersh, op. cit., 321.

70 . وليم بورروس وروبرت ويندرم، مرجع سابق، ص 248، 260، 265، 267.

71 . حامد ربيع، **البترول العربي واستراتيجية تحرير الأرض**، (القاهرة: دار النهضة، 1971)، ص 18 وما بعدها.

72 . أ. أيلون وآخرون، **الثابت والمتغير في الاستراتيجية الإسرائيلية**، ترجمته عن العبرية وكالة المنار للصحافة والنشر، (قبرص: وكالة المنار للصحافة والنشر، 1986)، راجع مقدمة يزيد صايغ.

73 . أ. أيلون، «أمن إسرائيل القومي خلال 35 عاماً من عمرها»، في أ. أيلون وآخرين، مرجع سابق، ص 32.

74 . قارن بالمعنى نفسه: مصطفى الجمل، **استراتيجية إسرائيل بعد حرب أكتوبر**، (القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية، 1976)، ص 17 وما بعدها.

75 . حسين آغا وآخرون، **إسرائيل: العقيدة العسكرية وشؤون التسلح**، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984).

76 . موشيه هاندل، **المذهب السياسي العسكري لدولة إسرائيل**، (القدس: مكتبة القدس، 1993)، ص 60 وما بعدها.

77 . زئيف إيتان، «هل تمت المحافظة فعلاً على فارق النوعية بين الجيش الإسرائيلي والجيوش العربية؟» في: يهوشفاط هركابي وآخرين، **الكمية والنوعية في الاستراتيجية الإسرائيلية**، الجزء الأول، (قبرص: ترجمة وكالة المنار للصحافة والنشر، 1986)، ص 193.

78 . برنارد ريتش، **الولايات المتحدة وإسرائيل**، ترجمة مصطفى كمال، (دبي: مؤسسة البيان للصحافة والنشر، 1986)، ص 152.

79 . بالمعنى نفسه انظر: يجال ألون، **إنشاء وتكوين الجيش الإسرائيلي**، ترجمة عثمان سعيد، (بيروت: دار العودة، 1971)، ص 181.

80 . اعترف أكثر من قائد عسكري بهذا الأمر في حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، انظر برنارد ريتش، مرجع سابق، ص 149.

81. بنيامين نتنياهو، مرجع سابق، ص 85 وما بعدها.

82. المرجع السابق، ص 374-375.

83. انظر:

Michael Brecher, *The Foreign Policy System of Israel* (New Haven: Connecticut, Yale University Press, 1972), 89.

84. أ. أيلون، «أمن إسرائيل القومي خلال 35 عاماً من عمرها»، في: أ. أيلون وآخرين، مرجع سابق، ص 12.

85. للمزيد من التفاصيل انظر: إبراهيم العابد، **دليل القضية الفلسطينية**، (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1971)، ص 153. وكذلك سامي هداوي، ويوسف الصائغ، **ملف القضية الفلسطينية**، (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1968)، ص 106.

86. انظر بهذا المعنى: أ. أيلون: «أمن إسرائيل القومي خلال 35 عاماً من عمرها»، في: أ. أيلون وآخرين، مرجع سابق، ص 35.

87. آرئيل شارون، «التحديات التي تواجه إسرائيل في الثمانينات»، صحيفة **يديعوت أحرونوت** في 18/ 12/ 1981، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، 1982.

88. ألحان أرون، «دور الاستيطان وأهدافه الأمنية»، في يهوشفاط هركابي وآخرين، **ملف أمن إسرائيل في الثمانينات**، ترجمة م. د. ف، (بيروت: 1983)، ص 217.

89. بنيامين نتنياهو، مرجع سابق، ص 276 وما بعدها.

90. أليعزر شافيد، «أهداف الحركة الصهيونية الحالية»، في: شيمون بيريز وآخرين، **الكيان الصهيوني عام 2000**، ترجمة سمير جبور وآخرون، (قبرص: وكالة المنار للصحافة والنشر، 1986)، ص 2 وما بعدها.

91. بنيامين نتنياهو، مرجع سابق، ص 339 وما بعدها.

92. صبري جريس وأحمد خليفة (تحرير) **دليل إسرائيل العام**، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996)، ص 215.

93. حامد ربيع، **مبدأ شد الأطراف وتطور السياسة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط في الثمانينات**، (بغداد: مركز البحوث والمعلومات، 1982)، ص 85 وما بعدها.

94. حامد ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي**، (القاهرة: دار الموقف العربي، 1984)، ص 218 وما بعدها.

95. **صحيفة هآرتس**، (16/ 7/ 1984).

96. شاي فيلدمان، مرجع سابق، ص 61 وما بعدها.

97. وليم بوروس وروبرت ويندرم، مرجع سابق، ص 258 وما بعدها.

98. عصام فاهم العامري، **القدرة النووية الإسرائيلية ومستقبل الصراع العربي-الإسرائيلي**، (بغداد: دار الحرية، 1989)، ص 170 وما بعدها.

99. أفنر كوهين، "نحو شرق أوسط جديد . . . إعادة النظر في المسألة النووية"، سلسلة **دراسات عالمية**، العدد 1، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1995)، انظر الهامش 38، ص 63.

100. محمد عبدالسلام، **الليكود ومسألة التسلح النووي الإسرائيلي**، مرجع سابق، ص 261.

101. نخبة من السياسيين والباحثين الإسرائيليين، مرجع سابق، ص 28.
وكذلك انظر إلى المناقشات المختلفة لمزايا الإبقاء على سياسة الغموض أو اتباع سياسة الإعلان، ص 8 وما بعدها، ص 17 وما بعدها، ص 60 وما بعدها، ص 103 وما بعدها، ص 117 وما بعدها، ص 135 وما بعدها، ص 170 وما بعدها.

102. أفنر كوهين، مرجع سابق، ص 20.

103. ناصيف حتي، مرجع سابق، ص 73.

104. محمد عبدالسلام، مرجع سابق، ص 260.

105. تياك رابين، "الولايات المتحدة وحدها تستطيع منع الانتشار النووي"، صحيفة **دافار** (17/ 1/ 1992).

106. أفنر كوهين، مرجع سابق، ص 21 وما بعدها.

107. نخبة من السياسيين والباحثين الإسرائيليين، مرجع سابق، ص 8 وما بعدها.

108. رودني جونس، «قوة ذرية صغيرة في الشرق الأوسط وفي شرق آسيا»، صحيفة **هآرتس**، 6/ 12/ 1984، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، (بغداد، 1985)، ص 8 وما بعدها.

109. انظر إلى مثل هذه الكتابات في: نخبة من السياسيين والباحثين الإسرائيليين، مرجع سابق، ص 71 وما بعدها، ص 127 وما بعدها، ص 154 وما بعدها، ص 210 وما بعدها.

110. حامد ربيع، **نظرية الأمن القومي العربي**، مصدر سبق ذكره، ص 244.

111. انظر:

Taysir Nashif, *Nuclear Warfare in the Middle East: Dimensions and Responsibilities* (Princeton, New Jersey: Kingston Press, 1984), 82.

112. انظر على سبيل المثال لا الحصر رأي حامد ربيع بهذا الخصوص، حيث يقول إن استخدام إسرائيل لأسلحتها النووية لابد أن يكون في إطار تحقق ثلاثة شروط: الأول؛ هزيمة حقيقية للجيش الإسرائيلي، الثاني؛ نقل المعركة بشكل أو بآخر إلى أرض إسرائيل بحيث تعتبر عملية تهديد لقلب إسرائيل (أي المثلث المشكل من تل أبيب وحيفا والقدس، الثالث؛ وضوح عدم اهتمام الدول الكبرى بمصير إسرائيل. انظر: حامد ربيع، **السلاح الكيمياوي والجرثومي واستراتيجية التعامل العسكري في الشرق الأوسط**، بحث مقدم إلى مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 1986، ص 16.

113. انظر: Taysir Nasif, op. cit., 68 - 81.

114. هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص 66-67.

115. محمد عبدالسلام، «احتمالات الحرب في السياسة العسكرية الإسرائيلية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 126، (تشرين الأول/ أكتوبر 1996) ص 80-81.

116. بخصوص هذه التحليلات التي تشير إلى قيام حكومة نتنياهو بتفجير حرب في المنطقة لإجبار سوريا على القبول بالسلام الإسرائيلي. انظر:

- ماجد أبوذياك، «الحرب هل تكون أحد استحقاقات التسوية السياسية؟» تقرير **قضايا دولية**، العدد 371، (10 شباط/ فبراير 1997)، ص 19.

- ناجي علوش، «مهمات الحرب على الجبهة السورية»، تقرير **قضايا دولية**، العدد 361، (2 كانون الأول/ ديسمبر 1996).
وكذلك مجلة **الوطن العربي**، العدد 1053، (باريس، 9/ 5/ 1997)، ص 16 وما بعدها. وكذلك صحيفة **الجزيرة** السعودية، (15/ 6/ 1997).

117 . وليم بورروس وروبرت ويندرم، مرجع سابق، ص 269، وكذلك هيثم الكيلاني، مرجع سابق، ص 65.

118 . انظر نص التصريح في تقرير **قضايا دولية**، العدد 348 (2 أيلول/ سبتمبر 1996)، ص 6.

119 . محمد عبدالسلام، **احتمالات الحرب في السياسة العسكرية الإسرائيلية**، مرجع سابق، ص 84.

120 . **تقديرات استراتيجية**، عدد تجريبي، (آذار/ مارس 1995)، ص 24 ـ 25. وكذلك العدد 6 (15/ 6/ 1995)، ص 7 وما بعدها.

121 . قارن بالمعنى نفسه: حامد ربيع، مرجع سابق، ص 84.

122 . Michael Brecher, op. cit., 112.

123 . حامد ربيع، **مبدأ شد الأطراف وتطور السياسة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط في الثمانينات**، مرجع سابق، ص 190.

124 . مجدي حماد، «السلام الإسرائيلي»، مجلة **شؤون عربية**، العدد 42، (1985)، ص 110 وما بعدها.

125 . صبري جريس وأحمد خليفة (تحرير)، مرجع سابق، ص 57.

126 . فؤاد بسيسو، **الاقتصاد الإسرائيلي بين دوافع الحرب والسلام**، (عَمَّان: دار الجليل، 1984)، ص 92.

127 . مأمون كيوان، **اليهود في الشرق الأوسط**، (عمَّان: الدار الأهلية للنشر، 1996)، ص 225.

128 . جفرائيل بن دور، «إسرائيل في الشرق الأوسط نحو القرن الواحد والعشرين»، في شيمون بيريز وآخرين، مرجع سابق، ص 173 وما بعدها. وكذلك ألوف

هاروئيفين، «هوية إسرائيل في القرن الحادي والعشرين»، في شيمون بيريز وآخرين، مرجع سابق، ص 34 وما بعدها.

129 أفنر كوهين، مرجع سابق، ص 19.

130. جفرائيل بن دور، مرجع سابق، ص 178.

131. أحمد صدقي الدجاني وآخرون، **التحديات "الشرق أوسطية" الجديدة والوطن العربي**، ندوة فكرية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص 163، ص 280 وما بعدها، ص 321.

132. محمد عبدالسلام، **حدود القوة: استخدامات الأسلحة النووية الإسرائيلية**، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1994)، ص 292-293.

133. محسن عوض، **الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص 12-104.

134. حامد ربيع، «تطور العلاقات الصينية مع الكيان الصهيوني»، مجلة **الأمن القومي**، العدد الثاني، السنة التاسعة، (بغداد، 1987)، ص 53-54. وكذلك انظر: صبري جريس وأحمد خليفة (تحرير)، مرجع سابق، ص 200 وما بعدها، 241 وما بعدها.

135. حلمي شعراوي (تحرير)، **الشرق أوسطية مخطط أمريكي صهيوني**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1998)، ص 93 وما بعدها.

136. صبري جريس وأحمد خليفة (تحرير)، مرجع سابق، ص 351-394. وكذلك انظر: عبدالله صالح، «المستوطنات في السياسة الخارجية الإسرائيلية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 126، (تشرين الأول/ أكتوبر 1996)، ص 104-108.

137. مأمون كيوان، مرجع سابق، ص 278-279.

138. ندوة **تفتيت وتدمير المنطقة العربية** (تل أبيب: مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا، 1990)، ترجمة الدار العربية للدراسات والترجمة والنشر، القاهرة. ندوة **الموقف الإسرائيلي من الجماعات الإثنية والطائفية في العالم العربي**، (تل

أبيب: جامعة بار إيلان - مركز بار إيلان للأبحاث الاستراتيجية، مايو 1992)، ترجمة الدار العربية للدراسات والترجمة والنشر، القاهرة.
ندوة حول **الأقليات الإثنية والطائفية في العالم العربي: مشكلة مطروحة على جدول أعمال المنطقة**، (تل أبيب: مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا، فبراير، مارس 1994)، ترجمة الدار العربية للدراسات والترجمة والنشر، القاهرة. أيضاً انظر: صلاح المختار، «علاقات الكيان الصهيوني بالأقليات في الوطن العربي»، **شؤون سياسية**، العدد 6-7، (بغداد، 1996)، ص 9-36.

139. **تقديرات استراتيجية**، العدد 4، (15/ 5/ 1995)، ص 16 وما بعدها.

140. **تقديرات استراتيجية**، العدد 3، (1/ 5/ 1995)، ص 24 وما بعدها.

141. **تقديرات استراتيجية**، عدد تجريبي، (آذار/ مارس 1995)، ص 48.

142. حاييم شكد، «الشرق الأوسط منذ عام 1973، الثابت والمتغير»، في: معهد شيلواح (إعداد) **الصراع العربي-الإسرائيلي وجهات نظر**، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، (بغداد، 1985)، المجلد الأول، ص 8 وما بعدها.

143. قارن مع: يعقوب روني، "الصراع كعامل في تقليص النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط"، في: معهد شيلواح (إعداد)، مرجع سابق، المجلد الثاني، ص 309 وما بعدها.

144. انظر حوار الباحث مع حامد ربيع الذي نشر في مجلة **الطليعة العربية**، العدد 47 (باريس، 2/ 4/ 1984)، تحت عنوان «الوطن العربي قلب الصراع في العالم فكيف نحميه؟»، ص 25 وما بعدها.

145. حامد ربيع، «تطور العلاقات الصينية مع الكيان الصهيوني»، مجلة **الأمن القومي**، العدد الثاني، السنة التاسعة (بغداد، 1987)، ص 48 وما بعدها.

146. كميل منصور، **الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل-العروة الأوثق**، ترجمة مفيد مروة، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996)، ص 186 وما بعدها.

147. انظر:

Steven J. Rosen, *The Strategic Value of Israel* (Washington, DC: AIPAC Papers on US-Israel Relations, 1982), 15.

148 . انظر:

Micheal Handel, "Israel's Contribution to US Interests in the Middle East;" in Harry S. Allen and Ivan Volgyes (eds) *Israel, the Middle East and US Interests* (New York: Praeger, 1983), 80.

149 . انظر:

Steven Speigel, "Israel as a Strategic Assest," *Commentary*, vol. 75, no. 6 (June 1983), 51_53 .

150 . المرجع السابق، ص 51_52، وكذلك كميل منصور، مرجع سابق، ص 195، وص 221.

151 . انظر:

Joseph Churba, *The Politics of Defeat: America's Decline in the Middle East* (New York: Cycro Press, 1977), 33.

152 . يذكر وليم بورووس وروبرت ويندرم في كتابهما **«أسلحة الدمار الشامل»** أنه مع عام 1982 وبتشجيع ضمني من رونالد ريجان وعدد من السياسيين، فإن معظم القدرة النووية لإسرائيل كانت من صنع أمريكي، ففي حين لم توافق واشنطن بصورة علنية على استراتيجية إسرائيل النووية، إلا أنها قد قدمت المساعدة الكافية لها في هذا المجال مما أدى إلى تحسين قدرتها النووية إلى حد كبير . . . وبذلك فقد حمل التعاون الأمريكي ـ الإسرائيلي في الأمور الاستراتيجية مناحي خطرة أخرى، فعندما يتعلق الأمر بإسرائيل، فإن الخبراء العسكريين الأمريكيين يبدون وكأنهم نسوا سياسة بلادهم في عدم نشر أسلحة الدمار الشامل.
ويضيف الكاتبان أنه في عام 1987 وقع اتفاق بين وزارة الطاقة الأمريكية ووزارة العلوم الإسرائيلية، ومدته خمس سنوات، هذا الاتفاق أكثر الاتفاقات التي أبرمتها وزارة الطاقة الأمريكية شمولاً مع أي دولة، دعا هذا الاتفاق إلى قيام أنشطة متعاونة في مجالات الفيزياء، والاندماج النووي، والعلوم المادية وغيرها من المجالات الحيوية في عمليات إنتاج أسلحة نووية متطورة.
انظر: وليم بورووس وروبرت ويندرم، مرجع سابق، ص 245 وما بعدها، ص 263.

153 . نشرة **تقارير وخلفيات** (بيروت: مركز الأبحاث والدراسات بدار الصياد، 20/10/1986)، ص 6.

154 . بخصوص تراجع أهمية إسرائيل بعد الحرب الباردة انظر: حسن نافعة، «هل تستطيع إسرائيل الاستغناء عن المعونة الأمريكية»، مجلة **السياسة الدولية**، العدد 126، (تشرين الأول/ أكتوبر 1996)، ص 92-93.

155 . بخصوص استمرار مكانة إسرائيل الاستراتيجية بعد الحرب الباردة، انظر:

Dan Raviv, Yassi Melman, *Friends Indeed: Inside the US Israel Alliance* (New York: Hyperion, 1994), 112.

156 . زكي العايدي وآخرون، مرجع سابق، ص 15 وما بعدها.

157 . لجنة "إدارة شؤون المجتمع العالمي"، **جيران في عالم واحد**، ترجمة مجموعة من المترجمين، مراجعة عبدالسلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 201، أيلول/ سبتمبر 1995، ص 27 وما بعدها.

158 . زكي العايدي وآخرون، مرجع سابق، ص 21 وما بعدها.

159 . ألفين وهايدي توفلر، **الحرب وضد الحرب: البقاء في فجر القرن الواحد والعشرين**، ترجمة محمد عبدالحليم أبوغزالة، (القاهرة، 1995)، ص 82 وما بعدها، ص151 وما بعدها.

160 . حول مؤشرات التدهور في الولايات المتحدة الأمريكية استعان الباحث بالمراجع التالية:

- ريتشارد نيكسون، **1999 نصر بلا حرب**، إعداد وتقديم محمد عبدالحليم أبوغزالة، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1989)، ص 238.
- ريتشارد نيكسون، **الفرصة السانحة**، ترجمة صدقي مراد، (القاهرة: دار الهلال، د. ت.)، ص 207 وما بعدها.
- إبراهيم أبوخزام، **العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين**، (طرابلس الغرب: مكتبة طرابلس العلمية، 1996)، ص 214 وما بعدها.

161 . حميد الجميلي، «هندسة الفضاءات الاقتصادية»، مجلة **شؤون سياسية**، العدد الثالث، (بغداد، 1994)، ص 123-144.

162 . إبراهيم أبوخزام، مرجع سابق، ص 527 وما بعدها.

163 . موسى الزغبي، **ما الذي تغير في الحضارة الغربية: الاستراتيجية أم التكتيك؟** (دمشق: دار الشادي، 1995)، ص 170 وما بعدها.

164. أنيس رحماني، «الأورفور في حوض المتوسط»، تقرير **قضايا دولية**، العدد 361، (2 كانون الأول/ ديسمبر 1996)، ص 24.

165. صحيفة **دافار**، (12/ 11/ 1985)، وردت الترجمة في مجلة **الملف**، المجلد الثاني، العدد 10، (كانون الثاني/ يناير 1986)، ص 898.

166. أنيس رحماني، مرجع سابق، ص 24 ـ 25، ومما تجدر الإشارة إليه بهذا الصدد أن هناك من يقول إن التخطيط الاستراتيجي الفرنسي يضع إسرائيل ضمن الأعداء المحتملين. انظر بهذا الصدد: أحمد صدقي الدجاني وآخرون، مرجع سابق، ص 358.

167. نشرة **المنتدى**، العدد 127، المجلد 11، (عمّان، نيسان/ إبريل 1996)، ص 26 ـ 28.

168. بشارة خضر، **أوربا وبلدان الخليج العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1995)، ص 203.

169. توفيق غانم وآخرون، «الوجود العسكري الغربي في الوطن العربي والشرق الأوسط»، تقرير **قضايا دولية**، العدد 354، (14 تشرين الأول/ أكتوبر 1996)، ص 12 وما بعدها.

170. احتمالات عودة الإمبراطورية الروسية بدأت تتردد في الكتابات الأمريكية انظر على سبيل المثال:

Jack F. Mutlock, "Dealing with Russia in Turmoil," *Foreign Affairs* vol. 75, no. 3, May/June, 1996.

171. عن علاقات إسرائيل بالجمهوريات الإسلامية في الاتحاد السوفيتي السابق، وخاصة في المجال النووي انظر:

تقديرات استراتيجية، العدد 1، (نيسان / إبريل1995)، ص 26 وما بعدها، والعدد 2، (نيسان/ إبريل 1995)، ص 58 وما بعدها.

وعن التعاون التركي ـ الإسرائيلي وأبعاده في هذا المجال انظر:

إبراهيم الداقوقي، «الحلف العسكري بين تركيا وإسرائيل»، تقرير **قضايا دولية** العدد 329، (22/ 4/ 1996)، ص 4 ـ 5.

172. عن أبعاد العلاقات الإسرائيلية ـ الهندية، انظر:

تقديرات استراتيجية، العدد 1، مرجع سابق، ص 16 وما بعدها.

وكذلك في مجال التعاون النووي بين الهند وإسرائيل انظر:
وليم بوروس وروبرت ويندرم، مرجع سابق، ص 254 وما بعدها.

173. نقلاً عن: هيثم الكيلاني، «التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها على الأمن العربي»، مرجع سابق، ص 65.

174. ديفيد لانداو (تحرير)، **معركة السلام، يوميات شمعون بيريس**، ترجمة عمار فاضل ومالك فاضل، (عمّان: الدار الأهلية للنشر، 1995)، ص 150.

175. يراجع: محمد عبدالسلام، **حدود القوة: استخدامات الأسلحة النووية الإسرائيلية**، مرجع سابق. وكذلك عصام فاهم العامري، مرجع سابق، ص 235 وما بعدها.

176. حلمي عبدالكريم الزعبي، «التعاون العربي في مجال استخدام التكنولوجيا النووية كضرورة استراتيجية»، مجلة **شؤون عربية**، العدد 49، (آذار/ مارس 1987)، ص 256.

177. ألفين وهايدي توفلر، مرجع سابق، ص 278 وما بعدها.

نبذة عن المؤلف

الأستاذ عصام فاهم العامري حاصل على شهادة البكالوريوس في الإدارة والاقتصاد من جامعة بغداد عام 1981، والدبلوم العالي في الإعلام من معهد البحوث والدراسات العربية في القاهرة عام 1985، وماجستير العلوم السياسية من المعهد نفسه عام 1988. عمل مديراً للتحرير في صحيفة العراق اليومية خلال الفترة 1985 ـ 1989، ومديراً للمكتب الإقليمي لصحيفة القبس الكويتية في العراق في الفترة 1988 ـ 1990، ومديراً لمركز المعلومات في وزارة الثقافة والإعلام بالعراق خلال الفترة 1989 ـ 1991، ويعمل باحثاً متفرغاً منذ عام 1991. نشر عدداً من الكتب منها: **القدرة النووية الإسرائيلية ومستقبل الصراع العربي ـ الإسرائيلي** (بغداد: دار الحرية، 1989)، و**الدعاية الإيرانية والدعاية الإسرائيلية "دراسة مقارنة"** (بغداد، 1987)، و**هوامش على الواقع العربي السياسي** (بغداد، 1984)، إلى جانب نشره العديد من الدراسات في الدوريات العربية.

صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

العدد	المؤلف	العنوان
1 -	جيمس لي ري	الحروب في العالم، الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط
2 -	ديفيد جارنم	مستلزمات الردع: مفاتيح التحكم بسلوك الخصم
3 -	هيثم الكيلاني	التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وتأثيرها في الأمن العربي
4 -	هوشانغ أمير أحمدي	النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين: تفاعل بين قوى السوق والسياسة
5 -	حيدر بدوي صادق	مستقبل الدبلوماسية في ظل الواقع الإعلامي والاتصالي الحديث: البعد العربي
6 -	هيثم الكيلاني	تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية - التركية
7 -	سمير الزبن ونبيل السهلي	القدس معضلة السلام
8 -	أحمد حسين الرفاعي	أثر السوق الأوروبية الموحدة على القطاع المصرفي الأوربي والمصارف العربية
9 -	سامي الخزندار	المسلمون والأوربيون نحو أسلوب أفضل للتعايش
10 -	عوني عبدالرحمن السبعاوي	إسرائيل ومشاريع المياه التركية مستقبل الجوار المائي العربي
11 -	نبيل السهلي	تطور الاقتصاد الإسرائيلي 1948 - 1996

12 - عبدالفتاح الرشدان — العرب والجماعة الأوربية في عالم متغير

13 - ماجد كيّالي — المشروع "الشرق أوسطي" أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته

14 - حسين عبدالله — النفط العربي خلال المستقبل المنظور معالم محورية على الطريق

15 - مفيد الزيدي — بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين

16 - عبدالمنعم السيد علي — دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في البلدان العربية

17 - ممدوح محمود مصطفى — مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية

18 - محمد مطر — الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية

19 - أمين محمود عطايا — الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية

20 - سالم توفيق النجفي — الأمن الغذائي العربي، المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)

21 - إبراهيم سليمان المهنا — مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل

22 - عماد قدورة — نحو أمن عربي للبحر الأحمر

23 - جلال عبدالله معوض — العلاقات الاقتصادية العربية - التركية

24 - عادل عوض وسامي عوض — البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية

25 - محمد عبدالقادر محمد — استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل

26 - ظاهر محمد صكر الحسناوي	الرؤية الأمريكية للصراع المصري ـ البريطاني من حريق القاهرة حتى قيام الثورة
27 - صالح محمود القاسم	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 ـ 1989
28 - فايز سارة	الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل
29 - عدنان محمد هياجنة	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي
30 - جلال الدين عزالدين علي	الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)
31 - سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي	الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي
32 - هيل عجمي جميل	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية الحجم والاتجاه والمستقبل
33 - كمال محمد الأسطل	نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
34 - عصام فاهم العامري	خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد» دراسة في الوظيفة الإقليمية والدولية لإسرائيل خلال الأعوام القادمة

قواعد النشر

أولاً – القواعد العامة :

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فقط.
2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قدم للنشر في جهات أخرى.
3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.
4. يتعين ألا يزيد عدد صفحات البحث على 50 صفحة مطبوعة(A4)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.
5. يقدم البحث مطبوعاً في نسختين، بعد مراجعته من الأخطاء الطباعية.
6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وعنوانه بالتفصيل، ورقم الهاتف والفاكس (إن وجد).
7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).
8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث مع قائمة المراجع.
9. تطبع الجداول والرسوم البيانية على صفحات مستقلة، مع تحديد مصادرها، ويشار إلى مواقعها في متن البحث.
10. تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه.
11. يراعى عند كتابة الهوامش ما يلي :

الكتـب : المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، مكان النشر، سنة النشر، الصفحة.

الدوريات : المؤلف، عنوان البحث، اسم الدورية، العدد، السنة، الصفحة.

ثانياً - إجراءات النشر:

1. ترسل البحوث والدراسات باسم رئيس تحرير **«دراسات استراتيجية»**.
2. يتم إخطار الباحث بما يفيد تسلم بحثه خلال شهر من تاريخ التسلم.
3. يرسل البحث إلى ثلاثة محكَّمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، بعد إجازته من هيئة التحرير، على أن يتم التحكيم في مدة لا تتجاوز أربعة أسابيع من تاريخ إرسال البحث للتحكيم.
4. يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه خلال ثمانية أسابيع على الأكثر من تاريخ تسلم البحث.
5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين؛ ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهر.
6. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر، دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: ٤٥٦٧، أبوظبي، إ.ع.م: هاتف: ٦٤٢٣٧٧٦ - ٩٧١٢: فاكس: ٦٤٢٨٨٤٤ - ٩٧١٢؛ e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae